جامعة الأزهر
كلية الزراعة – بالقاهرة
قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى

مبادئ علم الإجتماع

إعداد
أعضاء هيئة التدريس بشعبة
المجتمع الريفى
قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع
الريفى

الباب الأول

التعرف بعلم الاجتماع ورواده

تمهيد:

خلق الله الإنسان وأوجد له سبل الحياة الكريمة بشرط أن يسعى الإنسان في الأرض لطلب الرزق بعد عبادته لله سبحانه وتعالى، ولعل من اهم سبل تحقيق الحياة الكريمة للإنسان هو معيشته مع بني جنسه في جماعات وتجمعات فذلك من الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها، حيث لا يمكن ولا يستطيع أن يعيش إنسان بمفرده إنما يتحقق له الأمن والسعادة مع الجماعات التي ينضم إليها ويعيش معها، سواء كانت هذه الجماعة الأسرة بوضعها أهم الجماعات التي يعيش فيها الإنسان، ثم جماعات العمل، والتعليم والترفيه، وغيرها من الجماعات.

ومع تقدم المجتمعات وتعقدها يزداد إعتماد أفرادها على بعضهم البعض حيث لا يمكن لأي فرد مهما أوتى من قوة وعلم ومال أن يفي بكل متطلباته بل يعتمد على غيره من البشر في إشباع وتوفير العديد من متطلباته، فالمجتمع الحديث يقوم على تقسيم العمل والتحديد الواضح للأدوار التي يقوم بها كل شخص في المجتمع، ووضع القواعد والمعايير الاجتماعية التي تنظم تفاعل أفراد الجماعات مع بعضهم البعض وكذلك مع غيرهم من أفراد المجتمع الواحد، ومن هذا المنطلق نشأ علم الاجتماع والذي ينتمي إلى مجموعة العلوم الإجتماعية، والتي إختص كل فرع منها بدراسة جانب معين من جوانب السلوك الإنساني. حيث إهتم علم الاقتصاد مثلا بدراسة السلوك الاجتماعي الخاص بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، وإهتم علماء النفس بدراسة السلوك الفردي والعمليات العقلية من تفكير وتخيل، وركز علماء الانثربولوجيا على دراسة الإنسان البدائي، وإهتم علماء التاريخ بدراسة الأحداث التاريخية وتسجيلها، وكان لابد من علم يدرس السلوك الإنساني من كافة جوانبه الاقتصادي والنفسي والتاريخي فكان علم الاجتماع هو الجامع الشامل لدراسة السلوك الإنساني من كافة جوانبه.

، وأهمية علم الاجتماع في المجتمع الحديث فقد أولته الدول المتقدمة المزيد من الاهتمام بالدراسة والبحث لما يمثله من الضمان لوجود البيئة الاجتماعية المناسبة والملائمة لتقدم المجتمع وازدهاره، ويعتبر تدريس علم الاجتماع من المقررات التي يدرسها الطلاب في كافة مراحل التعليم حتى يكون ملماً بقواعد هذا العلم الذي ينظم حياة الإنسان ويضمن له تحقيق الأمن الاجتماعي والسلامة النفسية، ويعمل على دراسة المشكلات التي تظهر في المجتمع ووضع الحلول المناسبة لها حتى لا تكون عائقاً أمام التقدم والازدهار للمجتمع، وتسعى الدول العربية والنامية إلى اللحاق بركب التقدم الذي صارت فيه الدول المتقدمة وذلك من خلال الإهتمام بتدريس مجموعة العلوم الاجتماعية والبحث فيها والتي يأتي على رأسها علم الاجتماع، ويأتي على رأسها علم الاجتماع، ويأتي تدريس مقرر علم الاجتماع لطلاب الفرقة الأولى بكلية الزراعة متوافقاً مع هذه التوجهات العلمية الحديثة، وفيما يلي إلقاء مزيد من الضوء على التعريف بعلم الاجتماع، ونشأته، والموضوعات التي يهتم بدراستها ورواده، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وأخيراً أهميته للفرد والجماعة والمجتمع.

__نشأة علم الاجتماع:__

علم الإجتماع أو ما كان يسمى قديماً في التاريخ بالفكر الإجتماعي Social Thought أو فلسفة التاريخ أو علم العمران هو في الواقع علم قديم يرجع تاريخه إلى العصر اليوناني القديم حيث تناول بعض فلاسفة الإغريق القدماء أمثال أفلاطون وأرسطو وسقراط في القرن الرابع قبل الميلاد في كتاباتهم السلوك الإنساني ودوافعه المختلفة، ولم يعتمدوا في ذلك على البحث العلمي قدر إعتمادهم على ملاحظاتهم الدقيقة.

ويعتبر العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون من أعظم مفكري القرن الرابع عشر، وقد ولد ابن خلدون في ٢٧ مايو عام ١٣٣٢م وتوفي في ١٥ مارس عام ١٤٠٦م، وكان رجلاً سياسياً يتمتع بوفرة الذكاء ويمتاز بقوة الملاحظة والقدرة على التحصيل والإنتاج العلمي وكان واقعياً في اتجاهاته العملية، وسوف يتم تناول

إسهامات ابن خلدون في علم الاجتماع بشيء من التفصيل في هذا الفصل عند تناول الرواد الأوائل في علم الاجتماع.

وبعد ابن خلدون جاء فيلسوف فرنسي في أواخر القرن الثامن عشر وهو "أوجست كونت" (١٧٩٨ – ١٨٥٧م) والذي ينسب المؤرخون الغربيون الفضل إليه في نشأة علم الاجتماع الحديث. وقد دعا هذا العالم الفرنسي إلى إنشاء هذا العلم رغبة في إصلاح المجتمع الفرنسي وإنقاذه من مظاهر الفوضى والإنحلال في جميع النواحي لأنه كان يرى أن الفلسفة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للوصول إلى غايات عملية في شئون الإجتماع والأخلاق والسياسة والدين. ودعا كونت لفلسفة جديدة هي الفلسفة الوضعية التي ترتكز على بحث الحقائق بحثاً علمياً وضعياً ورأي ضرورة تطبيق المنهج العلمي الوضعي على دراسة حقائق المجتمع وظواهره لأن تلك الحقائق والظواهر في نظره خاضعة لقوانين ثابتة مستمرة ووظيفة علم الاجتماع هي الوصول إلى هذه القوانين عن طريق إستخدام المنهج العلمي الوضعي.

وقسم كونت علم الاجتماع إلى قسمين وهما: الديناميكا الاجتماعية والتي تختص بدراسة المجتمع في حالة تطوره وتغيره، والاستاتيكا الاجتماعية وهي تختص بدراسة النظم الاجتماعية في حالة استقرارها وفي فترة معينة من تاريخ المجتمع.

ودرس كونت كثيراً من النظم الاجتماعية السياسية والاقتصادية والدينية والاخلاقية من الناحيتين الديناميكية والأستاتيكية ووصل إلى قوانين إجتماعية في شأنها، وبذلك استكمل علم الاجتماع كل شرائط العلم المستقل من حيث الموضوع والمنهج والقوانين العلمية.

وبعد وفاة "كونت" ظهرت مدارس اجتماعية كثيرة تهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية أمثال "هربرت سبنسر" الذي كان يدرس الظواهر الاجتماعية من خلال علم الأحياء (المماثلة العضوية) أو ما يطلق عليه تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، وأمثال "تارد" الذي كان يدرسها من خلال علم النفس، إلى أن جاء العالم الفرنسي أميل دوركايم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والذ

اهتم هو وأعوانه بإرساء أسس وقواعد الدراسات الاجتماعية بمختلف فروعها، كما اهتموا بدراسة معظم ظواهر المجتمع ووصلوا إلى نتائج وقوانين بشأنها.

ومنذ قيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز الصدارة في هذا العلم إلى أمريكا وقد كان لضخامة الإمكانيات الأمريكية الدور الرائد في زيادة الإقبال على دراسة وخدمة الميدان الاجتماعي، وفي جذب المزيد من العلماء الأجانب إلى الهجرة إليها.

وعرفت مصر الدراسات الاجتماعية منذ أوائل القرن العشرين ولا سيما عندما أنشئت الجامعة المصرية القديمة، إلا أن هذا الدراسات ظلت مختلطة بالفلسفة والأخلاق تارة وبعلوم الإنسان والجغرافيا تارة أخرى، ولم تستقل بذاتها وتصبح موضوعاً علمياً مميزاً إلا في السنوات الأخيرة عندما أنشئت أقسام مستقلة للدراسات الاجتماعية في جامعات مصر.

<u>التعريف بعلم الاجتماع:</u>

يعتبر علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني، ويختص علم الاجتماع بدراسة وتحليل الظواهر والعلاقات الاجتماعية التي توجد بين الأفراد وللجماعات التي ينتمون إليها، وبين الجماعات بعضها ببعض، فالإنسان منذ الخليقة كائن اجتماعي بطبيعته يعيش مع أفراد من بني جنسه في تجمعات بشرية ومجتمعات مختلفة أخذت صوراً متعددة على مر العصور.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم كلمة علم الاجتماع Sociology هو "أوجست كونت" في عام ١٨٣٩ وكلمة علم الاجتماع باللغة الانجليزية مركبة من أصل لاتيني ويوناني، فكلمة Logy تشير إلى أو تتضمن دراسة على مستوى عالي، بينما تشير كلمة Socio إلى المجتمع، وبالتالي فإن علم الاجتماع يعنى من الناحية الاشتقاقية "دراسة المجتمع على مستوى عالي من التجريد والتعميم".

وقد تعددت جهود وخبرات العلماء والمهتمين بالدراسات الاجتماعية لوضع تصورات ورؤى مختلفة يمكن من خلالها تحديد ماهية علم الاجتماع وذلك على النحو التالي:

١- تعريف "إنزوارد" بأنه "العلم الذي يدرس المجتمع".

٢- تعريف كل من "إدوارد روس" و"ماكيفر" بأنه العلم الذي يتناول دراسة العلاقة الاجتماعية التي يتكون من نسيجها المجتمع".

٣- يعرفه "فيرتشيلد" بأنه "العلم الذي يدرس الإنسان وبيئته في علاقاتهما وتأثرهما ببعض.

٤- ويعرفه "أوجبرن ونيمكوف" بأنه "الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية".

٥- علم الاجتماع هو الدارسة العلمية للسلوك الاجتماعي".

٦- أنه "علم دراسة للجماعات الاجتماعية".

٧- ويعرف أيضاً بأنه "دراسة للنظم والمنظمات الاجتماعية".

٨- علم الاجتماع هو "الدراسة المنهجية المنظمة وتفسير العلاقات الاجتماعية المنتظمة، ومحاولة التعرف على أسبابها، والظروف المؤثرة فيها والنتائج التي تترتب عليها".

٩- هو العلم الذي يدرس واقع المجتمع وطبيعة العلاقات بين الظواهر الاجتماعية فيه وذلك في شكل نظريات اجتماعية على أساس سياسات وبرامج الاصلاح الاجتماعي والخدمة الاجتماعية.

أهداف علم الاجتماع:

توجد مجموعتين من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها علم الاجتماع أولهما أهداف نظرية أو تجريدية، وثانيهما أهداف عملية ذات طابع تطبيقي.

المجموعة الأولى: أهداف نظرية أو تجريدية وتشمل

١- التعرف على الطبيعة الخاصة للحقائق الاجتماعية ونشأتها والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية.

٢- تتبع ما يطرأ على الظواهر الاجتماعية من تطور عبر الفترات الزمنية المتوالية أو ما ينشأ عنها من إختلاف لدى السلالات والأجناس البشرية المتنوعة.

٣- دراسة العلاقات التي توجد فيما بين الظواهر والحقائق الاجتماعية ومدى تأثيرها المتبادل فيما بينها من جهة وإمتداد هذا التأثير ونتائجه في حياة الأفراد والمجتمعات.

٤- استنباط القوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر الاجتماعية في نشأتها وتطورها وعلاقتها المتبادلة والوظائف التي تقوم بها.

٥- تحديد علاقة العوامل الاجتماعية بالحضارة، وتأثيرها المتبادل على التراث الثقافي.

٦- بيان الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها مختلف النظم الاجتماعية ومدى ما يحدث فيها من تطور.

المجموعة الثانية: أهداف تطبيقية أو عملية وتشمل:

١- إجراء بحوث علمية دقيقة تقوم على الأسس النظرية لعلم الاجتماع وتهدف في الأساس إلى تحديد جوانب بعض المشكلات الاجتماعية المحددة أو تشخيص أمراض اجتماعية محددة.

٢- رسم الخطط والسياسات وتحديد البرامج التي تعالج هذه الأمراض الاجتماعية وتقضي على تلك المشكلات بل تقى المجتمع شر تجددها.

الظواهر الاجتماعية: Social phenomens

من التعريفات السابقة لعلم الاجتماع يمكن القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في نظمه وظواهره وبنيته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الظواهر.

وفي كل مجتمع إنساني مهما كانت درجة رقيه وتحضره يتبع أفراده في مختلف شئون حياتهم أساليب خاصة وقواعد وأوضاع رسمها لهم المجتمع فلا يحيدون عنها ففي حياتهم الدينية نجدهم يتفقون على أمور عامة تتعلق بطقوسهم وشعائرهم، وفي حياتهم الأسرية نجدهم يسيرون فيما يتعلق بنظم الزواج والقرابة والمصاهرة وتقرير الحقوق والواجبات بين عناصر الأسرة ومن يحاول الخروج عما رسمه المجتمع من حدود يقابل بقوة وعنف وعلى نفس المنوال فيما يتعلق بحياتهم الاقتصادية والسياسية والأخلاقية نجدهم خاضعين لنظم مستقرة وقواعد وأساليب وأوضاع متعارف عليها هذه الأساليب والقواعد والأوضاع المتعارف عليها هي ما نسميه بالمعايير

الاجتماعية وتعتبر المعايير أحد الظواهر الاجتماعية التي يهتم علم الاجتماع بدراستها.

ويعرف "دوركايم" الظواهر الاجتماعية بأنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والأحساس التي تسود مجتمعنا من المجتمعات، ويجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم وإحساسهم.

يعرف "غيث" الظاهرة الاجتماعية بأنها "نتائج تأثير شخص أو أكثر على شخص آخر، ويشتمل هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس وعلى جميع المواقف الاجتماعية، وتعتبر الظواهر الاجتماعية شواهد ميدانية يمكن ملاحظتها في الحياة الاجتماعية للإنسان.

خصواص الظواهر الاجتماعية.

للظواهر الاجتماعية العديد من الخواص أو الصفات التي تميزها عن غيرها من الظواهر، ومن أهم هذه الصفات ما يلي:

١- تتصف الظواهر الاجتماعية بأنها إنسانية، أي يتميز بها المجتمع الإنساني دون المجتمع الحيواني على أن يخرج من نطاق للبحث الاجتماعي ما يتعلق بالنواحي البيولوجية مثل الأكل والشرب، وما يتعلق بالنواحي النفسية مثل الشعور بالألم والتفكير والتخيل.

٢- الظواهر الاجتماعية مكتسبة وليست وراثية، حيث يكتسبها الفرد خلال معيشته مع أقرانه في المجتمع، أما الظواهر التي تبديها الحيوانات فهي عبارة عن استجابات وراثية غير مكتسبة من الوسط الذي يعيش فيه الحيوان، ومن ثم تختلف الظواهر الاجتماعية من زمان إلى زمان ومن مجتمع لآخر.

٣- الظواهر الاجتماعية تلقائية: أي ليست من صنع فرد أو أفراد، ولا تستند إلى ما هو خاص أو محدود، وهى ليست ظواهر عارضة أو طارئة، ولم تصدر وتتكون عبثاً أو بطريقة عشوائية وإنما تصدر عن الكل الجمعى، أي تتولد

من الأداء نفسها كلما اجتمع الناس معاً في مجتمع واحد وحدث بينهم تفاعل اجتماعي وتعاونوا وتبادلوا الآراء.

٤- تمتاز الظواهر الاجتماعية بأنها مزودة بصفة الجبر والإلزام، أي تمارس نوعاً من القهر الأخلاقي فهي تفرض نفسها على الفرد باعتبارها صدرت عن العقل الجمعي، والفرد مجبر على الأخذ بها سواء أراد أو لم يرد، ومن يخرج عليها يلاقي جزاءاً مادياً أو تحقيراً اجتماعياً.

ويختلف الجزاء الذي يوقعه المجتمع على من يخالف الظواهر الاجتماعية في نوعه ودرجته باختلاف الجرم الذي يرتكبه الفرد في حق مجتمعه، فأحياناً يكون العقاب ماديا يفرضه القانون، وآخر يكون معنوياً أدبيا يفرضه الرأي العام، فيحكم على الفرد المخالف لأسلوب وأوضاع الحياة في المجتمع بالتفه والعبث، وقد يكتفى بمجرد الاقتراح والنصح لا الإلزام.

٥- تتصف الظواهر الاجتماعية بالعمومية ويقصد بالعمومية أن جميع أفراد المجتمع وسائر هيئاته وطبقاته تأخذ بنظام الظاهرة الاجتماعية، فالناس في المجتمع الواحد يتكلمون لغة واحدة حتى وإن اختلفت لهجاتهم، كما يتفقون على الزى وعلى طرق معينة في العمل وغيرها.

٦- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها تاريخية تمثل فترة تاريخية من حياة المجتمع، وهى مادة التراث التاريخى وما يحتويه من عرف وعادات وتقاليد، وتنتقل من جيل إلى جيل، ولا تتغير بتغير الأفراد، فظاهرة شكل الملابس والمساكن التي تسود مجتمعا من المجتمعات تستند إلى تاريخ طويل حافل بالعادات والتقاليد. ومع ذلك فالظاهرة الاجتماعية ليست جامدة بل تتصف ببعض المرونة والتي من خلالها يحدث التطور.

٧- الظاهرة الاجتماعية ليست مثالية: بل تمتاز بأنها واقعية وموضوعية أي أنها محققة بالفعل في المجتمع، ووجودها في المجتمع مستقل عن شعور الأفراد بها، وخارجه عن ذواتهم، وتحقق هذه الخاصية جدارة علم الاجتماع بأن

يكون علماً، فالعلم لا يتعامل مع ما ينبغي أن يكون وإنما يتعامل مع ما هو موجود.

٨- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها مترابطة ومتشابكة مع غيرها من الظواهر ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض، فالظاهرة الاجتماعية لا تعمل منفردة أو منعزلة، فمثلاً تؤثر الظاهرة الاقتصادية من حيث الدخل على الأسرة من حيث مستوى المعيشة، كما تؤثر الحالة الاقتصادية في ظاهرة الدين حيث يكثر عدد الحجاج عندما تروج الحالة الاقتصادية ويقلون عندما تكون هناك أزمة اقتصادية، وعليه فإن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس ظاهرة اجتماعية معينة إلا في ضوء الظواهر الاجتماعية الأخرى، كما يرجع البعض ظاهرة التطرف والارهاب إلى ظواهر اقتصادية كانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة والتفاوت الطبقي الكبير بين أعضاء المجتمع.

فروع علم الاجتماع:

يشبه العلماء والباحثون علم الاجتماع بشجرة كبيرة تشعب جذورها في المجتمع وساقها علم الاجتماع العام، وفروعها العلوم الاجتماعية الأخرى وثمارها القواعد والمعايير الاجتماعية، ولعل من أهم الفروع المنبثقة من علم الاجتماع العام ما يلي:

١ علم الاجتماع الثقافي:

ويدرس الثقافات ومدى انتشارها وعناصرها ومظاهر التخلف الثقافي وصراع الثقافات.

٢- علم الاجتماع الأسري (العائلي):

ويدرس الأسرة وما يتصل بها من ظواهر ونظم اجتماعية.

٣- علم الاجتماع السياسي:

ويدرس الظواهر والنظم السياسية في المجتمع.

٤- علم الاجتماع الديني:

ويدرس بدايات الأديان والنظم الدينية وتطورها وأثرها على المجتمع.

٥- علم الاجتماع الأخلاقي

8 30 0 29

ويعمل على بناء القيم والتقاليد والعادات التي تعمل كضوابط للسلوك الجماعي.

٦- علم الاجتماع القانوني:

ويدرس تأثير النظم الدينية في الأخلاقية في هيكل المجتمع، كما أنه يحتوي على التشريع القانوني في المجتمع.

٧- علم الاجتماع الاقتصادي:

ويبحث في تأثير نظم الانتاج والتوزيع والاستهلاك على المجتمع وتأثيره عليها.

٨- علم الاجتماع الريفي:

ويهتم بدراسة شئون الريف ومشكلاته، وإعادة تخطيط القرى، ومدى احتياجاتها، وبرامج التنمية اللازمة.

٩- علم الاجتماع الحضري:

ويدرس المدينة في تطورها ونموها ومدى تأديتها لوظائفها، وإعادة تخطيطها، والمشكلات التي تعاني منها.

١٠- علم الاجتماع الصناعي:

ويدرس التصنيع ومقوماته ومشكلاته والمشكلات المتصلة بالعمال والنقابات والتدريب والتلمذة الصناعية وأخطار المهنة.

١١- علم اجتماع الإدارة:

ويشير إلى عمل ونشاط من يديرون الخدمات الاجتماعية أو إلى الدراسة التي تهتم بتحليل السياسة الاجتماعية من حيث تنفيذها ومدى فعاليتها في معالجة المشكلات الاجتماعية.

١٢- علم الاجتماع التاريخي:

ويهتم هذا العلم بدراسة التحليلات الاجتماعية في ضوء الأحداث التاريخية من حيث الآثار الاجتماعية والتغيرات التي تترتب على وقوع تلك الأحداث

١٣- علم الاجتماع الطبي:

وهو يهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية للمرض من حيث الاتجاهات نحوه وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع، ودراسة الأدوار الاجتماعية المختلفة (المريض

الطبيب - الممرضة - الخ) التي يقوم بها المرضى أو الذين يتعاملون معهم بطريق مباشر وغير مباشر.

١٤- علم اجتماع الجريمة:

وهو يهتم بدراسة الجريمة والانحراف بوصفها ترتبط بمشكلات في التنظيم الاجتماعي والنظام العام، فالجريمة تهدد النظام الاجتماعي لأنها تؤدي إلى انتهاك القيم والمعايير الاجتماعية المقبولة في المجتمع.

١٥- علم اجتماع المعرفة:

وهو يهتم بتحليل العلاقات الوظيفية المتبادلة بين العمليات الاجتماعية والبناءات الاجتماعية من جهة، والحياة الفكرية وطرائق المعرفة من جهة أخرى.

موضوعات علم الاجتماع:

لما كان التفاعل الاجتماعي يتم في وسط اجتماعي معين وينطوي على عمليات معينة تجمع وتفرق بين الأفراد، ويؤدي إلى أنماط سلوكية محددة ويخضع لقيم وضوابط مسلم بها ويتمخض عنه نتائج ملموسة فإنه يمكن في ضوء ذلك تحديد الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع على النحو التالي:

١- **الجماعات الإجماعية:** وهي التي ينتمي إليها، الناس بطرق مختلفة، وتعتبر الجماعة بناء معين يتكون من أجزاء، كل جزء يؤدى وظيفة معينة في ضوء الوظيفة الكلية له. وتعتبر دراسة الجماعة أحد المداخل الهامة الآن لدراسة علم الاجتماع.

٢- **العمليات الاجتماعية:** وهي الصور الأساسية للأفعال الاجتماعية، ويعتبر التعاون والصراع أهم العمليات التي يعالجها علم الاجتماع. ومن الملاحظ أن الناس في المجتمع يتجمعون ويتفرقون في وقت واحد ولذلك كان بحث أسباب التجمع والتفرق نقطة أساسية في دراسة علم الاجتماع، حيث أن التأكد من هذه النقطة سوف يكشف بوضوح عن عناصر البناء الاجتماعي وطريقة ترابطها ووظائف كل منها في ضوء وظائف الكل.

٣- الثقافة: وهي نتاج العقل الإنساني من تفكير وعلم وفـن وأدب وتكنولوجيـا، ولذلك تكون الثقافة مدخلاً هاماً في دراسات علم الاجتماع لأننا إذا افترضنا أن المكونات الأساسية للحياة الاجتماعية واحدة وغير متغيرة في المجتمع الإنساني من حيث الوظائف الأساسية والضرورية التي تؤديها، وأن للتغير يحدث فـي شكلها أو وظائفها غير الملازمة لها تكون الثقافة هي العنصر الفعال في هـذا التغير فهي التي تؤدي إلى الاختلافات الواسعة النطاق بين النظم الاجتماعيـة، ومن أجل هذا كانت دراسة الثقافة دراسة للعوامل الدينامية في حيـاة المجتمـع الإنساني.

٤- التغير Change: وهو القانون الدائم في حياة المجتمعات، فالتغير بالنسبة لهـا كالتنفس بالنسبة للكائن الحي، وتعتبر دراسة التغير من أهم الموضوعات التـي يركز عليها علم الاجتماع اليوم في ظل عوامل التغير الكثيـرة التـي يعيشـها المجتمع الحديث، والآثار التي يحدثها هذا التغير في نظم المجتمع الاقتصـادية والثقافية والسياسية وغيرها، وقد اقترحت نظريـات عديـدة لتفسـير التغيـر الاجتماعي وأهتم علماء الاجتماع بموضوع التغير وكيفيـة التغيـر واتجاهـه ومعدله وأسبابه ومعوقاته والتفريق بين التغير الاجتماعي والذي يشمل التغيرات في حجم المجتمع ونظمه الاجتماعية أو العلاقات بين النظم والتغيـر الثقـافي ويشمل صور التغيرات التي تطرأ على الظواهر الثقافية كالأفكـار والمعرفـة والمذاهب الدينية والخلاقية..الخ. ورغم ارتباط الاثنين معـا فـي كثيـر مـن الأحيان، كما اهتموا بدور العوامل المادية والفكرية في التغير الاجتماعي.

٥- دراسة النظم الاجتماعية بأنواعها المختلفة مثل النظام الاقتصادي، والطبقـي، والأسري والتعليمي، وتحليل وظيفة هذه النظم ومدى تكاملها وترابطهـا مـع بعضها البعض، وكذا العوامل التي تعوقها عن أداء وظائفها والتي قد تؤدى إلى تفككها، مع ملاحظة أن تكامل هذه النظم مع بعضها البعض يؤدي إلى تكـوين البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتبر دراسة البناء الاجتماعي أحد الموضـوعات الهامة التي يوليها علم الاجتماع أهمية خاصة بالدراسة والتحليل.

٦- دراسة العلاقات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي الكلي أي دراسة نوعية العلاقات والتفاعلات التي يمكن أن تقوم بين الناس داخل الأنساق الاجتماعية المختلفة وكيفية قياس هذه العلاقات، وتقوية العلاقات الايجابية منها، وتحويل العلاقات السلبية إلى علاقات ايجابية تدعم الجماعة وتستفيد منها وهذا أيضاً يعتبر من الموضوعات الهامة لعلم الاجتماع.

٧- أنماط السلوك الاجتماعي سواء كانت عادات أو تقاليد أو أعراف أو قوانين فهذا كله نتاج جماعي يميز الجماعات عن بعضها البعض، ويتمسك أعضائها بهذا التراث الثقافي من العادات والتقاليد والأعراف ويعملون على حمايته ونقله من جيل إلى جيل مع خضعه لعمليات التغيير بفعل عوامل التغيير التي تصيب المجتمع.

٨- المشكلات الاجتماعية ممثلة في الأوضاع غير المرغوب فيها والتي تواجه أفراد المجتمع في سبيل حصولهم أو وصولهم إلى المجتمع الذي يرغبون المعيشة فيه، لهذا يهتم علماء الاجتماع بدراسة أبعاد هذه المشكلات وأسبابها والبحث عن الحلول المناسبة لها بطريقة علمية ولابد أن تتصف المشكلة بأنها جمعية أي تؤثر على عدد كبير من الأفراد وتعوقهم عن قيامهم بأدوارهم الاجتماعية لدرجة ينجم عنها ملاحظة الظواهر ويكثر الحديث عنها والتخوف منها، والشعور بضرورة عمل شيء إزاءها واتخاذ إجراء جمعي لحلها.

٩- الشخصية: وهي التي تكون موضوع التفاعل، والتفاعل في حد ذاته لا معنى له إلا إذا درس في ضوء المؤثرات الثقافية، ويهتم علم الاجتماع بدراسة الشخصية لأن المجتمع ليس في حقيقة الأمر إلا مجموعة من الشخصيات، وذلك لفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية، كما يهتم علم الاجتماع بدراسة التنشئة الاجتماعية بوضعها أساس بناء وتكوين الشخصية.

ويبدو أن هناك اتفاقاً أساسياً بين كتب المدخل في علم الاجتماع، واهتمامات أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، واهتمامات صفوة علماء الاجتماع على الموضوعات التي تصلح لأن تكون موضوعاً لعلم الاجتماع في نظرهم. ولذلك

ويمكننا أن نضع إطاراً عاماً لميادين علم الاجتماع يمكن أن يتفق الجميع عليها كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (١): ميادين الدراسة في علم الاجتماع والموضوعات التي تندرج تحتها

ميادين علم الاجتماع	الموضوعات التي تندرج تحتها
أولاً: التحليل السوسيولوجي	١- الثقافة الإنسانية والمجتمع ٢- وجهة نظر علم الاجتماع ٣- المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية
ثانياً: الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية	١- الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ٢- الشخصية الفردية ٣- الجماعات (بما فيها الجماعات السلالية والطبقات الاجتماعية) ٤- المجتمعات المحلية: الريفية والحضرية ٥- الاتحادات والتنظيمات ٦- السكان ٧- المجتمع
ثالثاً: النظم الاجتماعية الأساسية	١- نظام الأسرة والقرابة ٢- النظام الاقتصادي ٣- النظام السياسي والقانوني ٤- النظام الديني ٥- النظام التربوي (التعليمي) ٦- النظام الترويحي (الترفيهي)
رابعاً: العمليات الاجتماعية الأساسية	١- التمايز والتدرج الاجتماعي ٢- التعاون، والتوافق، والتمثيل ٣- الصراع الاجتماعي ٤- الاتصال (بما فيه تكوين الرأي العام والتعبير والتغير) ٥- التنشئة الاجتماعية ٦- دراسة القيم ٧- الضبط الاجتماعي ٨- الانحراف الاجتماعي (الجريمة والانتحار ... الخ) ٩- التكامل الاجتماعي ١٠- التغير الاجتماعي

الرواد الأوائل في علم الاجتماع:

١- ابن خلدون:

ولد عبد الرحمن محمد ابن خلدون الحضرمي في غرة رمضان سنة (٧٣٢هـ ١٣٣٢م) وتوفي في القاهرة سنة (٨٠٨هـ - ١٤٠٦م) ومعنى "خلدون" هو الداخل إلى الأندلس، أما الحضرمي فهو نسبة إلى حضرموت من عرب اليمن، وقد إرتبط إسم ابن خلدون بالمعرفة التي كتبها عام (٧٧٩هـ - ٣٧٧م) بعد أن وصل إلى منتصف العقد الخامس من عمره، وقد نشأ ابن خلدون في أسرة شاركت مشاركة فعالة في الحياة الفكرية والسياسية إلا أن العصر الذي عاش وعمل وفكر خلاله ابن خلدون (النصف الثاني من القرن الثامن للهجرة والرابع عشر للميلاد) شهد فيه العالم العربي تدهوراً وتحولاً نحو التفكك في الوقت الذي بدأ فيه النهوض والتقدم في العالم الغربي.

وقد أكد ابن خلدون على ضرورة وجود علم مستقل يتناول أمور الإجتماع الإنساني والعمران البشري، ووضع لهذا العلم موضوعاً، ومجالاً، ومنهجاً، وأقام بناؤه على أساس خبرة فعلية وواقعية واسعة النطاق على مساحة كبيرة شملت معظم أفكار العالم العربي.

ويمكن تلخيص أهم أراء ابن خلدون في علم العمران فيما يلي:

١- يعد ابن خلدون أول من نادى بضرورة إنشاء علم "العمران البشري" وهذا العمران يعنى لديه الاجتماع الإنساني والظواهر المترتبة عليه، حيث يذكر أن الاجتماع الانساني ضرورة فالإنسان مدنى بطبعه (حيوان اجتماعى) أي لابد له من الاجتماع مع بنى جنسه لأن الفرد في المجتمع الحديث لا يستطيع العيش بمفرده في ظل محدودية إمكانياته بل لابد من الاعتماد المتبادل مع الغير.

٢- يذكر ابن خلدون أن السبب الذي من أجله يصبح الاجتماع الإنساني ضرورة أن قدرة الفرد الواحد من البشر قاصرة عن تحقيق حاجته، ومن ثم فإن

الحاجة هي حجر الزاوية في الاجتماع الإنساني، فأفراد المجتمع لابد أن يتعانوا جميعاً في عمرانهم ولتهنأ حياتهم.

٣- يعد تغير العمران حقيقة أساسية حيث يرى ابن خلدون أن أحوال العالم والأمم والشعوب حتى الجماعات الصغيرة لا تدوم على وتيرة واحدة، وإنما هي دائمة الانتقال من حال إلى حال، ويرى أن السبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد هو أن عوائد وطرائق تفكير وسلوكيات كل جيل تكون تابعة لعوائد سلطانه كما يقال في الأمثال العامية "الناس على دين ملوكهم".

٤- من أبرز ملامح منهج ابن خلدون التدقيق العلمي حيث يذكر أنه يجب على الباحث ألا يقبل شيئاً على أنه حق وصواب إلا بعد أن يتأكد بوضوح أنه كذلك ويقول في هذا الشأن "لاتثق بما يلقى إليك من ذلك وتأمل الأخبار وأعراضها على القوانين الصحيحة يقع لك تمحيضها بأحسن وجه".

٥- يؤكد ابن خلدون على ضرورة الأخذ بمنهج المقارنة بين ماضي الظاهرة موضوع الملاحظة والدراسة وحاضرها.

٦- كما يؤكد على أهمية وصول علم العمران إلى صياغة القوانين التي تحكم العمران لأن الوصول إلى هذه القوانين وظيفة من وظائف العم.

٧- يذكر ابن خلدون على أهمية الملاحظة في البحث العلمي والتي تكون عن طريق مسلكين هما:

المسلك الأول: ويتمثل في القيام بملاحظات حسية وتاريخية قوامها جمع المواد الأولية لموضوع البحث.

المسلك الثاني: فيتمثل في القيام بعمليات عقلية يجريها على هذه المواد الأولية كالتفكير والتخيل، ويصل بفضلها إلى الغرض الذي قصد إليه من هذا العلم، وهو الكشف عما يحكم الظاهرات العمرانية من قوانين.

وبهذا نرى أن ابن خلدون قد تألق نظريا وعلميا حين ركز على هذه الأبعاد والعمليات الهامة لتي كانت ولا تزال من بين أبرز ما يميز علم الاجتماع عن غيره من علوم الإنسان والمجتمع، لكن اللافت للنظر أن هذا الطريق الذي سلكه لم يحاول

اخرون السير فيه وتكميله خاصة من العرب، ولو حدث ذلك لكان لعلم الاجتماع العربي مكان ذو شأن لا في تاريخ العلم فحسب بل في حاضره ومستقبله أيضا.

والمؤسف أن الغرب قد استفاد من كتابات واراء ابن خلدون حيث ان أوجست كومت" والذي يطلقون عليه مؤسس علم الاجتماع كل ما جاء به من جديد انه وضع آراء ابن خلدون موضع التطبيق العملي مستخدما في ذلك حتى المنهج العلمي الذي تكلم عنه ابن خلدون، لهذا يجب أن نفخر جميعا بأن المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع هو ابن خلدون، ولا يكون الفخر مجرد ترديد كلمات أو البكاء على اللبن المسكوب بل يكون بالاقتداء بسيرة السلف من هؤلاء النوابغ من العرب والمسلمين والسير على نهجهم لتعود للعرب زعامتهم وريادتهم في شتى مجالات العلم والمعرفة كما كان في عصر الخلفاء الراشدين.

٢- أوجست كونت:

ولد الفيلسوف والمفكر الاجتماعي الفرنسي أوجست كونت في ١٩ يناير سنة ١٧٩٨م، وأظهر في بداية حياته اهتماماً بالدراسات الأدبية ثم تحول بعدها في دراسته الثانوية وما بعدها إلى الرياضيات والعلوم إلا أن أحداث ما بعد الثورة الفرنسية دفعته إلى الاهتمام بالقراءة لكثير من المفكرين الاجتماعيين، وقد تعرف على المفكر الاجتماعي سان سيمون وكان عمره عشرين عاماً وكان ذلك بداية عهد جديد له، فقد تأثر كثيراً بآراء هذا المفكر وفضل العمل سكرتيراً له على إعطاء الدروس الخصوصية في الرياضيات والتي اتخذها لبعض الوقت مصدراً للرزق، ورغم أن علاقته بهذا المفكر لم تستمر أكثر من ست سنوات (١٨١٨ - ١٨٢٤م) إلا أن كونت كان كثيراً ما يردد أفكار سيمون وآرائه وإن كان ذلك في إطار جديد متميز حيث نشر في عام ١٨٢٢ وهو ما زال يعمل عند سيمون "خطة البحوث العلمية، الضرورية لإعادة تنظيم المجتمع" حيث انتقد طريقة سيمون في مقدمات الإصلاح الاجتماعي والتي كان يقدم لها الحقائق دون البرهنة عليها برهاناً كافياً. أما كونت فكان يرى ضرورة الاهتمام بمعرفة الواقع معرفة يقينية من ذات الواقع قبل الشروع في وضع سياسة إصلاحية كما هو قائم.

ولقد أدى هذا الخلاف المنهجي بين التلميذ والأستاذ إلى انفصال "كونت" نهائياً عن "سان سيمون"، ليتفرغ داعياً إلى مذهبه الفكري الجديد. فبدأ في عام ١٨٢٦ في إلقاء محاضرات حرة في منزله عن أسس فلسفته التي عرفها باسم (الفلسفة الوضعية).

ونشر "كونت" في الفترة ما بين ١٨٣٠- ١٨٤٢ كتابه الرئيسي في الدراسات الاجتماعية بعنوان "دروس الفلسفة الوضعية" والذي لخص فيه كل شعب المعرفة الإنسانية ودعا فيه إلى ضرورة إقامة علم جديد لدراسة الاجتماع الإنساني كما عرض فيه أيضاً لأهم آرائه في الاجتماع الإنساني، فكان كتابه الآخر "نهج السياسة" في الفترة من (١٨٥١- ١٨٥٤) وعرض فيه لسياسة إصلاحية اجتماعية ذات نزعة دينية، ورغم اضطراب كونت في حياته المالية والأسرية فقد كان إنتاجه الفكري متعدداً في أكثر من مجال إذ ترك مؤلفات كثيرة في الرياضيات والفلسفة والاجتماع. وتوفي عن عمر يناهز ٦٩ عاماً في ٥ ديسمبر ١٨٥٧.

وقد دعا كونت إلى ضرورة إقامة علم جديد أسماه بعلم الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع والذي اشتقه كونت فيما بعد لهذا العلم الجديد ويعني المقطع الأول اللاتيني منه Socio ويعني المقطع الثاني اليوناني منه Logie ليدرس ظواهر الاجتماع الإنساني دراسة وضعية لتكتمل كما تصور كونت عمومية المعرفة الوضعية.

ومن وجهة نظر كونت فقد تحدد موضوع هذا العلم وهو دراسة الظواهر الاجتماعية في الأمم لاعتقاده أن القوة الاجتماعية أو الكيان الاجتماعي لا تتم إلا إذا كان الفرد يمثل جماعة معينة. فهو وإن كانت له شخصيته المستقلة التي قد يؤثر بها في تكوين هذه الجماعة فإن قيمته الحقيقية هي في اشتراك الآخرين معه في الجماعة أي تعاملهم معه وتعامله معهم. ولذلك فالجماعة وليس الفرد هي العنصر الاجتماعي الحقيقي الذي يمكن أن يتكون منه المجتمع الإنساني.

وكما حدد كونت موضوع علم الاجتماع فقد حدد أيضاً منهج هذا العلم حيث يرى أن الملاحظة المبنية على فروض نابعة من دراسات علمية سابقة حتى وإن

كانت مستعارة من علوم أخرى كالعلوم الطبيعية أمر هام في المنهج العلمي لعلم الاجتماع، كما أن المقارنة مسبيل علم الاجتماع للمعرفة التجريبية، ويؤكد كونت أهمية دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تاريخية تتعقب الحوادث في اتصالها ببعضها لمعرفة الاتجاهات الرئيسية المختلفة المؤثرة على الظاهرة.

وليست غاية الدراسة في علم الاجتماع عند كونت هي تعميم الفلسفة الوضعية في حد ذاتها وإنما أيضاً هي وضع سياسة للإصلاح الاجتماعي، حيث تصور كونت أن الاجتماع الإنساني له حالة طبيعية سوية قد تتعرض لاضطرابات أو حالات مرضية تحتاج إلى تدخل الإنسان لإصلاحها. وكما يعتمد علاج الحالات المرضية بالنسبة للأحياء على المعرفة التي تقدمها علوم الأحياء فيجب أن يعتمد الإصلاح الاجتماعي كذلك على المعرفة التي يقدمها علم الاجتماع.

وعن دراساته في الاستقرار الاجتماعي فهو يرى أن الأسرة عنصر اجتماعي هام من عناصر الاجتماع الإنساني، ولذلك فهو يوليها اهتمامه بالدراسة، ويقرر أن وجودها شئ طبيعي. ويصور "كونت" المرأة بأنها مخلوق "تعيش في حالة طفولة دائمة" واستنتج من ذلك وجوب خضوعها الطبيعي للرجل.

ويرى "كونت" أن الزواج إستعداد طبيعي عام وقاعدة أولية ضرورية في كل مجتمع، وأن إضعافه والإقلال من أهميته يؤدي إلى تفكك الأسرة. وبالتالي يعمل على تعويض عنصر أساسي من عناصر الاجتماع الإنساني. والأسرة في نظر كونت عنصر اجتماعي قائم على اتحاد أخلاقي وعاطفي. أما عن علاقة الأسر ببعضها البعض فيرى كونت أنها علاقة تعتمد على تقسيم العمل أو التعاون وهو مبدأ منتشر بين الأسر وغيرها من الوحدات الاجتماعية الأخرى كالطبقات والشعوب.

ويرى كونت أن المجتمع ليس أسرة كبيرة بقدر ما هو تكوين يضم العناصر الاجتماعية القائمة على مبدأ تقسيم العمل، كما يضم الحكومة، ومبدأ تقسيم العمل في المجتمع هو أساس الإتساع والتعقد المستمر في نمو الكائن الاجتماعي كما أنه أساس وجود المجتمع نفسه. إذ أن المجتمع بدون "انفصال الوظائف لن يزيد أكثر من كونه مجموعة من الأسر. ويرى كونت أن مبدأ انفصال الوظائف يجب أن يقابله

بالضرورة "توحيد الجهود" أي ضرورة قيام الحكومة لتقسيم العمل بسبب الفرصة لوجود فروق بين الأسر تؤدي إلى قلة التعاون بينهم، ولذلك فلابد من وجود الحكومة لمنع التشتت في الأفكار والعواطف والمصالح بقدر المستطاع.

٣- هربرت سبنسر:

عاش سبنسر ما بين عامي ١٨٢٠- ١٩٠٣ ولم يلحق بأية مدرسة رسمية، وإنما تلقى تعليماً منزلياً وهو في ذلك يماثل معاصره الشهير (جون استوارت مل) ويبدو أن فشله هذا في الالتحاق بالتعليم الجماعي هو السبب الذي جعل الدوائر الأكاديمية في انجلترا لا تقبل كثيراً على تعاليمه، وقد اهتم سبنسر في البداية بالميكانيكا، وفي عام ١٨٣٧ أصبح كبير مهندسي السكك الحديدية في لندن وبرمنجهام. ولكنه استقال من منصبه هذا عام ١٨٤٨ ليعمل مساعداً لرئيس تحرير مجلة الأيكونوميست، وخلال السنوات الأربع التي قضاها في هذا العمل أخرج أول إسهام له في علم الاجتماع وهو الاستاتيكا الاجتماعية عام ١٨٥٠. وخلال السنوات التسع التالية أخذ يطور منهجه الفلسفي الذي عرف بإسم "الفلسفة التركيبية". كما كان لسبنسر بصمات واضحة ظهرت في العديد من الدراسات التي صدرت له عن: مبادئ علم النفس، ومبادئ علم الاجتماع، ومبادئ الأخلاق، وقد نشر سبنسر مؤلفاً مستقلاً بعنوان "دراسة علم الاجتماع بالإضافة إلى مجموعة مقالات تتناول موضوعات أخرى مثل الأخلاق والنظرية السياسية، وتعالج مسائل اجتماعية ذات أهمية تطبيقية مثل: التربية، وتغير طبيعة الأحزاب السياسية.... إلخ.

ويعتقد سبنسر بأن التطور هو المفهوم الرئيسي لفهم العالم ككل، ومكانه الإنساني فيه، وبالتالي يصبح من الضروري البدء بإستيعاب هذا المفهوم، وقبل أن نفهم التفسير الذي وضعه سبنسر لجميع العلوم بما في ذلك علم الاجتماع فإنه يجب أولاً أن نفهم تصوره للتطور، ذلك التصور الذي اشتق منه جميع مبادئه

وتتلخص المبادئ التي إعتنقها سبنسر فيما يلي:

١- هناك إستمرار للحركة في العالم، فكل الأشياء تستمر في حركتها.

٢- هناك إستمرار لبعض العلاقات بين القوى في العالم، ومعنى ذلك أنه يوجد نوع من الاطراد أو الانتقال في العلاقات بين الظواهر المحددة في العالم. فالنظام والانتظام يحكمان حركة الأشياء في العالم.

٣- أن التغير الذي يطرأ على هذه الصورة والعمليات المنتظمة الوقوع في الطبيعة يحدث بوصفه نوعاً من تحول القوى وتوازنها.

٤- كافة ظواهر الطبيعة لها معدل إيقاع خاص للحركة والاستمرار والتطور.

لهذه القضايا الأربع التى عرضناه في شكل مبسط تكشف عن وجود نماذج محددة لتفسير الظواهر فالظواهر المحددة في العالم تستند إلى عناصر المادة، وأشكال الحركة، وكل هذه العوامل توجد في حالة تساند وتبادل حتى يتحقق نوع من التوازن بينها جميعاً.

ويؤكد سبنسر أننا نستطيع بالاعتماد على هذا النظام أن نصف ونحلل ونفسر أي ظاهرة طبيعية، أو كيميائية، أو بيولوجي، أو سيكولوجية، أو اجتماعية. ولكنه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ يشتق من هذا القضايا الأساسية قانون التطور. فنحن حينما نفحص طبيعة النظام والتغير في أي ظاهرة توجد في العالم سنلاحظ أن نمط التحول ثابت لا يتغير، بل ويمكن صياغته على هذا النحو "التطور هو تكامل للمادة وتشتت مصاحب للحركة من خلاله تتحول المادة من تجانس غير محدد ومفكك نسبياً إلى لا تجانس متكامل ومحدد نسبياً. ويري سبنسر أن جميع الظواهر الطبيعية وكل العمليات النفسية والاجتماعية تتبع هذه النمط.

وعن ارائه في المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي: فقد اهتم بمعالجة المماثلة بين طبيعة الكائن العضوي وطبيعة المجتمع، وقد كان سبنسر يهدف من استخدام هذه المماثلة توضيح ما يقصده من تحليل المجتمع في ضوء البنيان الاجتماعي للمجتمع ووظائف هذا البنيان، والتساند الوظيفي بين أجزاء النسق الاجتماعي ككل. وقد استخدم سبنسر هذه المماثلة بصورة تفوق استخدام أي مفكر اخر، فلم يعتقد أبداً أن المجتمعات هي كائنات عضوية، حيث أنه لا يفكر في ضوء التطور العضوي، ولكنه يتحدث عما أطلق عليه "التطور ما فوق العضوي،

فالمجتمعات الانسانية برغم أنها تحتوى على خصائص وسمات تشبه تلك التي توجد عند الكائنات العضوية إلا أنها تعتبر شيئاً أكبر من الكائن العضوي، فهي تتألف من أشكال متعددة من التنظيم الاجتماعي تختلف عن خصائص الكائن العضـــوي. وأي تغير يحدث لهذه الأشكال هو تغير يوصف بأنه فوق العضوي.

أما فيما يتعلق بطبيعة المجتمع من وجهة نظره فهو يقرر ذلك بقوله "أننا ننظر إلى المجتمع بوصفه كياناً كلياً، فبالرغم من أنه يتألف من وحدات مستقلة، فإن هناك درجة من الإحساس بالوحدة والتجمع بين هذه الوحدات".

وعندما حاول سبنسر توضيح مجال علم الاجتماع كدراسة علمية للمجتمعات حـــدد الأجزاء المكونة للمجتمع تحديداً واضحاً على النحو التالي:

أولاً: الأسرة ونسق القرابة وهي أجزاء مهمتها تحقيق تعاقب الأجيال ورعاية الأبناء وتنشئتهم اجتماعيا.

ثانيـــاً: الجوانب المتعددة للتنظيم السياسي – التنظيم السياسي والقانوني وغيرها من التنظيمات التي تتولى مهمة ممارسة السلطة والتنسيق بـــين الـــنظم المختلفـــة وتحقيق الاتصال بينها.

ثالثـــاً: الدين في حد ذاته بما يحتويه من حمايات ونسق خاص للاعتقاد.

رابعـــاً: الوسائل المختلفة للضبط الاجتماعي كالقانون والعادات والأخلاقيات.

خامساً: جوانب التنظيم الاقتصادي كالإنتاج والتوزيع والصناعة والتجارة.

سادساً: الطبقات الاجتماعية المتميزة والتي تعتمد على تقسيم الوظائف.

سابعاً: مقومات الحياة الاجتماعية للناس مثل اللغة ، والمعرفة، والتربيـــة، والـــدين، والترويح ، والأخلاق .... الخ

وهكذا يصبح المجتمع وحدة تنظيمية تتألف من الأجزاء السابقة التي تنشأ بينها علاقات وظيفية متبادلة، وتحليل المجتمع لابد أن يتم فـــي ضـــوء تصـــورنا لهـــذه المكونات البنائية، ومعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نصف كل جزء من هذه الأجـــزاء كما لو كان مستقلاً ومنعزلاً عن بقية الأجزاء، علينا أن ندرك تماماً التساند المتبادل بين هذه البناءات والوظائف.

٤ - أميل دور كايم:

ولد عالم التربية والاجتماع أميل دور كايم في ١٥ أبريل ١٨٥٨ في مدينة أبينال بالقرب من الحدود الألمانية في منطقة الإلزاس بشرق فرنسا. وبمجرد إنتهائه من دراسته الثانوية التحق في عام ١٨٧٩ بمدرسة المعلمين العليا بباريس ليتخرج منها في عام ١٨٨٢. واشتغل منذ تخرجه وحتى عام ١٨٨٧ بالتدريس في المدارس الثانوية. وفي هذه الفترة من حياته بدأ اهتمامه بالدراسات الاجتماعية خاصة بعد زيارته القصيرة لألمانيا وتأثره بعدد من مفكريها الاجتماعيين. ونشر في السنوات الأخيرة من هذه الفترة عدداً من المقالات الاجتماعية والتربوية في المجالات المتخصصة كان لها الفضل في ترشيحه لتدريس العلوم الاجتماعية والتربية في كلية الآداب جامعة بوردو التي أنشأت له فيما بعد ولجهوده العلمية في علم الاجتماع كرسي الأستاذية في هذا العلم الذي إهتم بالدعوة إليه والدفاع عنه، حيث قام بتوضيح موضوعه وعرض منهجه وبين أهميته وفائدته، ففي عام ١٨٩٣ نشر دور كايم رسالته للحصول على الدكتوراه بعنوان "تقسيم العمل الاجتماعي" والتي نقد فيها مفهوم الاقتصاديين للعمل محاولاً بيان أبعاده الاجتماعية، ثم أتبعه في عام ١٨٩٥ بنشر أشهر مؤلفاته في علم الاجتماع "قواعد المنهج في علم الاجتماع" الذي شرح فيه أصول الطريقة التي استخدمها في كتاب تقسيم العمل لدراسة الاجتماع الإنساني، واتخذ أصول هذه الطريقة أساس لموضوع علم الاجتماع ومنهجه، كما قام دوركايم بدءاً من عام ١٨٩٦ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ بإصدار "المجلة السنوية في علم الاجتماع" لينشر فيها هو وتلاميذه بحوثهم عن الاجتماع الإنساني وفقاً لمنهجه في علم الاجتماع. وقد قام في هذه المجلة عدداً من البحوث الاجتماعية القيمة ومنها دراسته عن "الانتحار" في عام ١٨٩٧ ولمكانة أميل دوركايم العلمية دعته جامعة السوربون بباريس ليشغل بها بدءاً من عام ١٩٠٢ أستاذية كرسي علم الاجتماع والتربية. ومن أهم ما نشره في سنوات عمره الأخيرة كتاب "الأشكال الأساسية للحياة الدينية والذي نشره في عام ١٩١٢ لتطبيق طريقته في علم الاجتماع على دراسات الجماعات الإنسانية البدائية (المختلفة) كأشكال مبسطة

للاجتماع الإنساني، وهي الجماعات التي استعان بها أكثر من مرة في بيان استخدامات طريقته في الدراسة.

وبعد وفاته في ١٥ نوفمبر ١٩١٧ اهتم تلاميذه بنشر العديد من دراساته ومحاضراته التي عبر فيها عن اهتمامه بعرض طريقته في علم الاجتماع ودفاعه عنها.

وعن موضوع علم (الاجتماع عن دوركايم فقد حاول أن يربط بين الفكر الاجتماعي السائد في عصره من جانب وبين مفهوم معاصره لعلم الاجتماع من جانب ثان، وبين دراسته لواقع الاجتماع الإنساني من جانب ثالث، وانتهى به الأمر إلى الكشف عن مجموعة من الظواهر أو الحقائق كما أسماها دوركايم في أكثر من موضوع للتعبير عن نفس المعنى اختارها لتكون موضوعاً لعلم الاجتماع.

وعن منهج البحث في علم الاجتماع عند دوركايم فهو يرى أن الدراسة العلمية تتطلب الموضوعية التي يمكن تحقيقها في علم الاجتماع بملاحظة الظواهر الاجتماعية التي هي موضوع هذا العلم، إذ لا يكفي لدراسة الظواهر الاجتماعية أن يتمثلها العقل بصورة حسية فقط، وإنما يجب أن نتيجة إلى الأشياء نفسها لكي نلاحظها ونصفها ونقارنها.

ورغم اعتقاد دوركايم في أن دراسته للظواهر الاجتماعية ستمكنه من المعرفة الكلية ← تمكنه من المعرفة الكلية بواقع الاجتماع الإنساني، فإنه يرى ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع لذاتها: أي ضرورة فصلها عن الأغراض التطبيقية. ومع أنه يؤكد أن الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية تصبح عديمة الفائدة إذا لم تستخدم في التطبيق "وتوجه تصرفاتنا" فإنه يؤكد أيضاً ضرورة فصل دراسة المسائل العلمية (النظرية) عن المشكلات التطبيقية ليس إهمالاً للأخيرة وإنما بالعكس من ذلك حتى تكون أكثر قدرة على حلها.

ولقد قدم أميل دوركايم وفقاً لمنهجه في علم الاجتماع عدداً من الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تناولت عدداً من الموضوعات الهامة في عصره والتي

كان لبعضها دوراً واضحاً في تطور النظريات الاجتماعية العلمية. ولقد تمثلت نظرياته في تقسيم العمل والانتحار والدين.

أولاً: نظريته في تقسيم العمل:

يرى "دوركايم" أن تقسيم العمل لا يشمل فقط العمل الإنتاجي الاقتصادي، وإنما يشمل أيضاً جميع الأعمال الاجتماعية التي يؤديها الأفراد كالواجبات الأخلاقية والقانونية كما يرى أن تقسيم العمل لا يقوم على أساس زيادة عدد السكان في المجتمع، وإنما على أساس زيادة الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وذلك أن زيادة الروابط الاجتماعية تعتمد على نوعية من التضامن الاجتماعي القائم بين هؤلاء الأفراد. وفي حالة التضامن الاجتماعي الآلي (كما أسماه دوركايم) يعتقد الأفراد أن الآخرين جزء متمم لهم، وبالتالي فلا يمكن أن يتصوروا وجودهم دون وجود الآخرين. ولعدم التمايز بين الأفراد يكاد ينحصر تقسيم العمل بينهم في إطار الاختلافات الطبيعية بين الأفراد. أما في حالة التضامن الاجتماعي العضوي (كما أسماه دوركايم) والذي يعتمد كل فرد فيه على الآخرين لكي يعملوا على إكمال أوجه النقص القائمة عندهم، فالتمايز بين الأفراد واضح وبالتالي فإن مجال تقسيم العمل يتسع ويزداد.

ثانياً: نظريته في الانتحار

إهتم "اميل دوركايم" بدراسة ظاهرة الانتحار في المجتمع مستخدماً في ذلك الإحصاءات المتوفرة عنها في عدد من الدول الأوروبية في الفترة ما بين ١٨٤٠- ١٨٩٠ وفي محاولة تفسير هذه الظاهرة ذهب إلى أن نسبة الانتحار تزداد في المجتمعات لعوامل اجتماعية: فالإنسان الذي يقل اعتماده على الجماعة إما لانعزاله عنها و إما لسمود عليها لا يقبل على الانتحار نتيجة ظروف فردية عرضية خاصة، وإنما نتيجة أوضاع المجتمع الذي ينتمي إليه. فهو لقلة اعتماده على الجماعة لا يشعر بأهمية الحياة، وهذه حالة طبيعية لأن الطبيعة السوية للبشر تقتضي أن يعتمد الإنسان على المجتمع إلا أن يأسه لا يساعده على الانتحار إلا إذا كان المجتمع الذي ينتمي إليه يائساً من وجوده هو نفسه، فالإنسان الأناني لا يقبل على الانتحار إلا

إذا كان المجتمع لا يضع له من الواجبات ما يمنعه من الانتحار، فانتحار الإنسان الأناني انتحار جماعي يؤديه الإنسان الأناني أو كما أسماه دوركايم "انتحار أناني".

كما أكد دوركايم" أن الانتحار يزيد بين البالغين عنه بين الأطفال والشيوخ لأن شعور كل من الأطفال والشيوخ بالتكامل الاجتماعي ناقص لعدم أهميته بالنسبة لحاجاتهم المتوفرة أو المطلوبة من الحياة عنه بين البالغين. وأكد أيضاً أنه لنفس السبب الأخير فإن الانتحار يزيد بين جماعات التضامن العضوي عنه بين جماعات التضامن الآلي التي لا تكاد تعرف هذا النوع من الانتحار.

ثالثاً: نظريته في الدين:

اختار دوركايم المادة العلمية التي جمعها علماء الأنثروبولوجيا عن قبائل الأرونتا وهي قبائل من سكان استراليا الأصليين ليعيد عرضها مرة أخرى في ظل تفسيره الاجتماعي.

ولقد اختار هذه القبائل على أساس أنها تمثل أبسط التجمعات الإنسانية تنظيماً مما يسمح لنا بالإلمام بكافة جوانبها ولأنها أقرب الجماعات المتأخرة إلى الحالة الإنسانية الأولى وبالتالي يمكن إلقاء بعض الضوء على أصل الحياة الاجتماعية. ولقد انتهى دوركايم من دراسته التي قدمها عن هذه القبائل إلى أن كل النظم البنائية أو الاجتماعية والتي تشكل حياة هذه القبائل تعود إلى نظام التوعية ليس باعتباره السبب المؤدي إلى إيجاد هذه النظم، وإنما لأنه يمكن تفسير الحياة الاجتماعية من خلاله أصدق تفسير.

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

عندما تتقدم المعرفة وتتغير اتجاهات البحوث تصبح محاولات تعريف العلوم الاجتماعية من الصعوبة بمكان، وقد قال "جوزيف شواب" Schwab وهو فيلسوف ومؤرخ للعلوم في تناوله لهذه المشكلة من منظور تاريخي: "قد يقلل عالم معين من أهمية علم من العلوم، وقد يرفضه في وقت آخر، ثم سرعان ما يصبح هذا العلم لدى هذا العالم مفيداً للغاية" ومع ذلك فإن العلوم التي تتناول الإنسان وإنجازاته قد تكشف عن ملامح متميزة عديدة بحيث يمكن التفرقة بينها، ومن بين الأسئلة الحاسمة التي يمكن أن تعيننا على التمييز بين هذه العلوم ما إذا كانت هذه العلوم تتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة أم أنها تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، وما إذا كانت تهتم مباشرة بملاحظة السلوك أم أنها تركز على بيانات أخرى غير المتعلقة بمجالات الحياة اليومية، وما إذا كانت تهتم بالقياس والمعالجة الرياضية للبيانات أم أنها تفضل الملاحظة المباشرة وما يتطلبه ذلك من علاج للسلوك الإنساني ولما كانت هذه الأسئلة تكاد تنطبق على كل العلوم فإننا نتناول فيما يلي علاقة علم الاجتماع بالعلوم التي قد تتداخل معه بشكل ظاهر وهي: علم الاقتصاد، وعلم السياسة، وعلم التاريخ، وعلم النفس، وعلم الأنثروبولوجيا.

١- علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد: Sociology & Economic Science

يهتم علم الاقتصاد بوجه عام بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ولقد تطور هذا العلم في ظل المجتمع القروي بصفة عامة، والمدرسة الكلاسيكية في بريطانيا بصفة خاصة، لذلك نجده يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية كالعلاقات بين الأسعار والعرض وتدفق النقود ... الخ، وفي المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لا نجد اهتماما كبيراً بالسلوك الاقتصادي للفرد أو حتى دوافع هذا السلوك لديه، بل إن أقصى ما وصل إليه علم الاقتصاد في هذه المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الانتاجية كالتنظيمات الصناعية. ولقد أبدى علماء الاقتصاد في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الدافعية للفعل الاقتصادي في نفس الوقت الذي

ظهرت فيه مشكلات عديدة بالغة الأهمية (من وجهة نظر علم الاقتصاد) لم تنل اهتماماً كافياً من جانب علماء الاقتصاد مثل:

التأثير الذي تمارسه الهيبة أو للعرف على أسعار السلع، ومدى إسهام التعليم في رفع معدل الإنتاج.

وكثيراً ما يحاور علماء الاجتماع علماء الاقتصاد على دقة مصطلحاتهم ، وكفاءة المقاييس التي يستخدمونها، وسهولة الاتصال فيما بينهم، وإتفاقهم على مبادئ أساسية معينة، إضافة إلى قدرتهم على تحويل دراساتهم النظرية إلى مقترحات عملية لها صدى في رسم السياسة العامة ومع ذلك فإن قدرة علماء الاقتصاد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية ضئيلة إلى حد ما بسبب عدم اهتمامهم بعوامل كالدافعية الفردية، تلك العوامل التي يمنحها علماء الاجتماع أهمية كبيرة.

ورغم ما سبق فإن هناك تشابهاً واضحاً في طابع التفكير العلمي السائد في علم الاجتماع والاقتصاد حيث يجد علماء الاجتماع المحدثين أن طابع التفكير في علم الاقتصاد أقرب إليهم من طابع التفكير في التاريخ أو السياسة. حيث أن علماء الاقتصاد شأنهم في ذلك شأن علماء الاجتماع يفكرون في الأفاق والأنساق الفرعية، حيث يؤكدون فكرة العلاقات بين الأجزاء، بالاضافة إلى أن العلمان يهتمان اهتماماً خاصاً بالقياس وبالعلاقات بين المتغيرات المختلفة المستقلة (س) والتابعة (ص) أي أنهما يعتمدان بالنماذج الرياضية في تحليل البيانات.

٢- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة: Sociology & Political Science

ينقسم علم السياسة إلى مبحثين أساسيين هما النظرية السياسة والتي تتناول الأراء السياسية المتعلقة بالحكومة، والإدارة الحكومية والتي تزود الدارس بوصف شامل لبناء الهيئات الحكومية ووظائفها، وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع فإن علم السياسة يولي اهتماماً خاصاً بدراسة القوة كما تتحدد في التنظيمات الرسمية، وإذا كان علم الاجتماع يولي اهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين المنظمات المختلفة بما فيها الحكومية فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية التي تحدث داخل الحكومة، ومع ذلك فإن علم الاجتماع السياسي

وتشترك مع علم السياسة في دراسة كثير من الموضوعات، وقد لعب بعض العلماء البارزين أمثال ماكس فيبر، وروبرت ميشلز دوراً هاما في تطور علم الاجتماع السياسي. وتوجد عدة اختلافات بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي تتمثل في أن علم السياسة يهتم بالإدارة العامة أي جعل التنظيمات الرسمية فعالة أما علم الاجتماع السياسي فيهتم بالبيروقراطية ومشكلاتها الداخلية.

وقد أجرى علماء الاجتماع العديد من الدراسات على السلوك السياسي فاهتموا بدراسة السلوك الانتخابي، والاتجاهات والقيم الشعبية المتعلقة بالقضايا السياسية، والمنظمات الأهلية التطوعية، وعملية اتخاذ القرار داخل المجتمعات الصغيرة والمنظمات الخاصة والحكومية. ولقد منح ذلك علم الاجتماع السياسي طابعاً جديداً بحيث أصبح علماً سلوكياً متميزاً، كما أن هناك علماء سياسيين أمثال: سجى، روبرت دال، وجبرائيل ألموند يعطون اهتماماً خاصاً بالدراسات السلوكية في علم السياسة من ناحية، ويخلطون في كتاباتهم بين التحليل السوسيولوجي والتحليل السياسي من ناحية اخرى بحيث يمكن القول أن علماً سلوكياً جديداً يتناول العمليات السياسية قد بدء يدخل إلى حيز الوجود ويولد من جديد وتجد الاشارة إلى أن أول عالم تحدث عن هذا العلم هو عبد الرحمن بن خلدون كما ذكرنا سالفاً في الحديث عن "الرواد الأوائل في علم الاجتماع"

٣- علاقة علم الاجتماع بعلم التاريخ: Sociology & History Science

يهتم علم التاريخ بترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن، ويهتم علماء الاجتماع اهتمام خاصاً بالكشف عن العلاقات بين الأحداث والتي تتم بشكل أو بأخر خلال نفس الفترة الزمنية. أما المؤرخون فيحددون إهتمامهم على دراسة الماضي البعيد نسبياً، بالإضافة إلى أن المؤرخين لا يعنيهم دراسة الأسباب التي لها صلة بتتابع الأحداث ويكتفون بمعرفة كيفية تتابعها، خلاف علماء الاجتماع الذين يهتمون بدرجة أكبر بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث ثم الوصول إلى تتابعها السببي ولا يهتم عالم الاجتماع بالبيانات الحقيقية النسبية لتاريخ شعب بقدر اهتمامه بالبيانات الحقيقية لتاريخ عدد كبير من الشعوب.

وتجدر الاشارة إلى أن جانبا كبيرا من التاريخ المدون هو في الحقيقـة تـاريخ الملوك والحروب، فيهتم عالم الاجتماع بالتغيرات التي تطرأ عبر الزمن مثل الملكية أو العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة داخل الاسرة، فيهتم بهذه الظواهر اهتماماً خاصاً على سبيل المثال لا الحصر وبالرغم من هذه الاختلافات بين العلمين إلا أنـه توجد بعض التشابهات بينهما فنجد بعض المؤرخين يكتبون تاريخاً اجتماعياً حقيقيـاً أي أنهم يعالجون العلامات الاجتماعية، والأنماط الاجتماعيـة والاعـراف والـنظم الاجتماعية الهامة كما نجد تحليلات سيوسيولوجية هامة كالتي قدمها مـاكس فيـبر وهي تحليلات تحاول معالجة مشكلات تاريخية معينة. وبالتالي أصبح علم الاجتماع التاريخي بالغ الأهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع كما أقر ذلـك بعـض الاجتمـاعيين الغربيين من خلال جهودهم التي بذلوها في هذا الشأن أمثال: سـيجمون دايمونـد، وروبرت بيلاه، ونورمان بيرلباوم.

٤- علاقة علم الاجتماع بعلم النفس: Sociology & Sociology

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل والعمليات العقلية فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس، ومنها معاني معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس وبعبارة أخرى فإن علم النفس يعالج العمليـات العقليـة كـالإدراك والتعلم ويولي علماء النفس المحدثون اهتماماً خاصاً بدراسة المشـاعر والعواطـف والدوافع والحوافز، والدور الذي تلعبه في تحديد نمط الشخصية ولعلم النفس جذوراً عميقة في كل من علمي الأحياء ووظائف الأعضاء، بل لا يزال يرتبط بها حتى الأن إرتباطاً وثيقاً.

ويعد مفهوم الشخصية مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء الـنفس الـذين يهتمـون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية، ويكاد يلعب مفهـوم الشخصية هنا بالنسبة لعالم النفس الدور الذي يلعبـه مفهـوم المجتمـع أو النسـق الاجتماعي بالنسبة لعالم الاجتماع، وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يظهر في شخصية الفرد، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسي وخبراته الشخصية الفريدة أما علم الاجتماع فيحاول على العكس من ذلك فهم السلوك

كما يظهر في المجتمع، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان و الثقافة و التنظيم الاجتماعي .... الخ.

ويكاد يلتقي علم الاجتماع و علم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً وهو علم النفس الاجتماعي. فمن وجهة النظر السيكولوجية الخاصة يهتم علم النفس الاجتماعي بتناول الوسائل التي من خلالها تخضع الشخصية أو السلوك للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعي الذي يشغله.

ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات "سولومون أش" Aoch عن الإمتثال والإدراك حيث أوضح أن الإدراك كعملية سيكولوجية يتأثر بالموقف الاجتماعي مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات معينة في إدراك الشخص فقد قام هذا العالم رسم ثلاث خطوط متجاورة ولكنها غير متساوية في الطول ولتكن (أ، ب، ج) حيث تتدرج في الطول من أ إلى ب ثم ج كما هو موضح بالشكل:

شكل (٢) نموذج أش لتوضيح تأثير الخصائص الاجتماعية للفرد على الشخصية

الخط الأول (أ) ______________________

الخط الثاني (ب) ________________

الخط الثالث (جـ) ____________

الخط الرابع (د) ________

وفي نفس الوقت أحضر رسماً عليه خطاً رابعاً (د) وهو مساوي في الطول للخط (ج) (أنظر الشكل) ثم طلب من الجماعة الموجودة تكون الإجابة عن سؤالهم ما هو الخط المساوي للخط (د) في الطول فتكون إجابتهم الخط (ب) هو المساوي للخط (د) مع أنها إجابة خاطئة، ثم أدخل الشخص الذي ستجري عليه التجربة وليس لديه علم بما إتفق عليه مع الجماعة، وأخذ يسأل فرداً فرداً من الجماعة: ما هو الخط المساوى لطول الخط (د) ، فتكون الإجابة أيضاً الخط (ب) وعندما جاء الدور على سؤال الشخص المراد اختباره وإدخاله في التجربة كانت إجابة مفاجئة حيث اختار نفس إجابة الجماعة رغم خطئها وذلك حتى لا يكون سلوكه شاذاً عن سلوك الجماعة الموجود معها في نفس الموقف الاجتماعي وهذا يوضح دائرة إهتمام علم النفس

الاجتماعي من وجهة النظر السيكولوجية أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإن علم النفس الاجتماعي يضم دراسة العمليات الاجتماعية وتوضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد أو الإستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين في موقف معين يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية.

وغالباً ما تتداخل وجهتي النظر للسوسيولوجية والسيكولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعي عند إجراء البحوث الواقعية، ففي الدراسات التي تتناول الرأي العام أو الحركات الجماهيرية في مجال السياسة مثلاً نجد صعوبة كبيرة في التمييز بين إهتمامات عالم الاجتماع وإهتمامات عالم النفس كذلك يذهب بعض العلماء إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعي علماً مستقلاً كعلم الكيمياء الحيوية.

٥-علاقة علم الاجتماع بعلم الأنثروبولوجيا: Sociology & Anthropology Science

تحتوى الانثروبولوجيا شأنها في ذلك شأن علم الاجتماع مباحث عديدة مثل: الحفريات والأنثروبولوجيا الطبيعية، والتاريخ الثقافي، وكثير من مباحث علم اللغة، وتدرس الأنثروبولوجيا حياة الإنسان البدائي اينما كان من كل جوانبها، وشأنها شأن علم النفس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية فمثلاً تشترك الأنثروبولوجيا الطبيعة مع علم الأحياء ويمكننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذي يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعاً من المجتمعات. ومن هنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثروبولوجيا بنفس الطريقة التي تعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة، أو إنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد، أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً بأنها تضم كل الأساليب التي يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما في ذلك القيم السائدة في المجتمع. فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثربولوجيا مع علم الاجتماع، وفي جامعات بريطانيا تمثل الانثربولوجيا علماً أكاديمياً، بينما نجد الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع في جامعات أمريكا يمثلان معاً مجالاً واحد أمن مجالات الدراسة ومع ذلك فهناك اختلافات كثيرة بين اهتمام العلمين فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم بينما يتناول علم الاجتماع الدراسة الحضارات الأكثر تقدماً،

ولهذه الحقيقة العلمية تأثيراً على مضمون وموضوع كل من العلمين. فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة أما علماء الاجتماع فيميلون غالباً إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسون نظاماً معيناً كالأسرة، أو عملية معينة كالحراك الاجتماعي. وعادة ما يعيش الأنثروبولوجيون في المجتمع الذي يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة. ويسجلون العادات والأعراف معتمدين في ذلك على الإخباريين، والمنهج الذين يعتمدون في دراساتهم هو المنهج الكيفي. أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الاحصاءات والاستبيانات لذلك فإن تحليلاتها غالباً ما تكون كمية وكيفية إضافة إلى أن ميدان الدراسة لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة بينما نجد عالم الاجتماع يدرس مرونة كبيرة التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة.

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثروبوولوجيا مرتبط باستمرار وجود الشعوب البدائية نفسها، وفي حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم تقدم أو حديث فإن عالم الأنثروبولوجيا تستطيع أن يتتبع دراستهم طالما ظلت تمثل مجتمعات محلية مميزة داخل المجتمع الأكبر، أما إذا أمرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر فإن فرصة الأنثروبولوجيا في البقاء تكون ضعيفة كفاية، وقد تتحول النترولولوجيا حينئذ لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم أو المجتمعات المحلية الصغيرة.

وقد أفرزت العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا مولد علم جديد هو "الأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology وهو فرع من الأنثروبولوجيا العامة، وقد ظهرت الأنثربولوجيا العامة سنة ١٨٥٠، وتختلف استخدامات مصطلح الأنثروبولوجيا الاجتماعية وتتداخل أيضاً مع مصطلحات أخرى، والواقع أن مصطلح الأنثروبولوجيا الاجتماعية استخدم أساساً في بريطانيا أكثر من استخدامه في الولايات المتحدة، ومن أقدم المناقشات البريطانية لهذا العلم ما قدمه "فريزر" حين يستخدم المصطلح للإشارة إلى جانب معين من دراسة المجتمع، ويقول "إن مجال

الأنثروبولوجيا" الاجتماعية كما أفهمه أو على الأقل كما أقترح أن يكون منحصراً في دراسة البدايات الأولى من تطور المجتمع الإنساني" ويفرق رادكليف براون" و "اميل دوركايم" بينة الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس، فالأول يدرس سلوك الجماعات أو مجموعات من الأفراد كما يدرس الإنساق الاجتماعية أيضاً، بينما يدرس الثاني السلوك في علاقته بالفرد.

أهمية علم الاجتماع:

يشبه العلماء والباحثون الاجتماعيون علم الاجتماع بشجرة كبيرة تتشعب جذورها في أرض المجتمع وساقها وعصبها هو علم الاجتماع العام، وفروعها هي العلوم الاجتماعية وثمارها هي القوانين الاجتماعية. ومن هنا فإن علم الإجتماع العام شأنه شأن أي علم اجتماعي لا بد له من دعائم تثبته وتجعله أكثر صلابة وقدرة على تحقيق أهدافه حتى يصبح علماً فعالاً وفاعلاً في خدمة الفرد والمجتمع سواء كان مجتمعاً ريفياً أو حضرياً. وفيما يلي نلقى الضوء على أهم النقاط التي تجعل لهذا العلم أهمية وفوائد يمكن أن يجنيها كل من الفرد والمجتمع على حد سواء.

أولاً: أهمية علم الاجتماع بالنسبة للفرد:

١- تفيد دراسة علم الاجتماع في أن يفهم الباحث حقيقة الظواهر الاجتماعية وقوانين حركتها.

٢- تمكن دراسة هذا العلم الباحث من أن يعمم النتائج والقوانين التي تجمعت لديه على حالات أخرى مماثلة لدراستها، كما يمكنه التنبؤ باتجاه طبيعة سلوك بعض المشكلات أو الظواهر الاجتماعية.

٣- يساعد الفرد على فهم التغيرات المستمرة في نسبة المواليد والوفيات والزيادة المتوقعة في عدد السكان، والتغيرات المتوقعة في موارد المجتمع بما يساعده على التكيف مع هذه التغيرات والعيش في مستوى لائق.

٤- يعرف أفراد المجتمع بالنظم والمنظمات المختلفة الموجودة في مجتمعه وأسلوب عملها وكيف يمكنه الاستفادة منها والحصول على خدماتها.

٥- يمكن الباحث من دراسة بعض المشكلات الاجتماعية في الحياة والتي تساعد دراستها على حل بعض المشكلات الكبرى التي توجد في بعض المجتمعات.

٦- يعلم الفرد كيف يتعامل مع غيره من الأفراد والجماعات والمجتمعات بعضها مع بعض ويساعد على ذلك الإلمام بنواحي ديناميكية الجماعة Group Dynamics والعمل الجماعي Social action وتنظيم المجتمع وتنميته Cymmumity Dramisation والتنمية الاجتماعية Social Development.

٧- يستفيد الباحث من نتائج دراسات علم الاجتماع في فهم الجماعات والمجتمعات وعلاقتها المتبادلة والإلمام بالجوانب الديناميكية للجماعات الأمر، الذي يترتب عليه المعاونة في تقدم العمل الاجتماعي وتنظيم المجتمع والتنمية الاجتماعية.

<u>ب- فائدته للجماعة والمجتمع:</u>

١- يساعد على معرفة عادات وتقاليد المجتمع، ثم يقارنها بعادات وتقاليد مجتمعات أخرى ويوضح الأسباب التي عملت على تكوين تلك العادات والتقاليد وهو بذلك إنما يكشف عن حقائق تتعلق بالمجتمع.

٢- يوضح علم الاجتماع أنه لا علاقة ولا ارتباط بين الجنس والذكاء، فهذه أمور روج لها الساسة الاستعماريون في بعض المجتمعات.

٣- يبحث علم الاجتماع في موارد المجتمع الحيوية (البشرية) والطبيعية والمالية، ويساعد ولاة الأمور على وضع الخطط اللازمة للتنسيق بين المنظمات القائمة في المجتمع لاستغلال طاقاته وتحقيق الرفاهية والتقدم له.

٤- يبين علم الاجتماع لولاة الأمور أهم المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وأسبابها، فمثلاً يكشف عن أسباب ازدياد الجريمة والطلاق والتشرد ومن ثم يقدم نتائج دراساته لهذه المشكلات إلى المصلحين والأخصائيين الاجتماعيين ليستعينوا بها ويرسموا خططهم الإصلاحية في ضوء نتائج هذه الدراسات.

٥- يفيد علم الاجتماع في توضيح العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعوق كل تقدم وتحول دون تطور وازدهار المجتمع سواء كانت هذه العوائق من داخل المجتمع أو من خارجه.

٦- يبين علم الاجتماع للمجتمع أصل حضارته ومظاهر الاختلاف بينها وبين غيرها من الحضارات الأخرى، ومن هذا تتمكن المجتمعات من اقتباس ما يناسبها من عناصر الحضارات الأخرى بعيداً عن حدوث أي خلل أو تأثير على توازنها.

٧- بحث قضايا التحول الاجتماعي كدراسات الارهاب والهجرة والتهجير والتوطين والإصلاح الزراعي والبطالة وعمالة الأطفال والتسول والتسرب من التعليم ومشكلاته والمرأة والحراك الاجتماعي وتطوير التشريعات والقوانين والإسكان العشوائي والإدمان وجرائم الجنس والزواج العرفي والثأر والدعم وغير ذلك من قضايا تمس الجماعات والمجتمعات.

٥- يفيد علم الاجتماع في توضيح العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعرقل كل تقدم وتحول دون تطور وازدهار المجتمع سواء كانت هذه العوائق من داخل المجتمع أو من خارجه.

٦- يبين علم الاجتماع للمجتمع أصل حضارته ومظاهر الاختلاف بينها وبين غيرها من الحضارات الأخرى، ومن هذا تتمكن المجتمعات من اقتباس ما يناسبها من عناصر الحضارات الأخرى بعيداً عن حدوث أي خلل أو تأثير على توازنها.

٧- بحث قضايا التحول الاجتماعي كدراسات الارهاب والهجرة والتهجير والتوطين والإصلاح الزراعي والبطالة وعمالة الأطفال والتسول والتسرب من التعليم ومشكلاته والمرأة والحراك الاجتماعي وتطوير التشريعات والقوانين والإسكان العشوائي والإدمان وجرائم الجنس والزواج العرفي والفقر والدعم وغير ذلك من قضايا تمس الجماعات والمجتمعات.

الباب الثاني

مناهج البحث في علم الاجتماع

تقضي الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية استخدام طريقة منظمة للبحث عن الحقيقة، ومن هنا فإن أي بحث اجتماعي لابد له من طريق مرسوم يساعد على الوصول بطريقة منظمة إلى إجابات على الأسئلة التي تضمنها مشكلة البحث، وهذا الطريق المرسوم أو الطريقة المنظمة للإجابة عن أسئلة البحث هي ما يسمى بمنهج البحث Research Method، أو ما يسمى أحياناً أخرى بتصميم البحث Research Design، والبعض يستخدم هذين الاصطلاحين بنفس المعنى تقريباً، ولن كان اصطلاح منهج البحث يستخدم بشئ من التوسع ليشمل مناهج كالمسح الاجتماعي أو دراسة الحالة، في حين أن اصطلاح تصميم البحث يكثر استخدامه في نطاق البحوث التجريبية، والتي تستخدم تحت ظروف معينة وتختلف فيما بينها من ناحية اختيار المجموعات التجريبية والضابطة، أو إجراء القياسات القبلية والبعدية وهكذا ، وعلى أية حال فإن مشكلة البحث هي التي تحدد الأسلوب أو المنهج الذي يعالجها فكل مشكلة بحثية تتطلب طريقة خاصة لمعالجتها ومن ثم تتعدد أساليب البحث حسب طبيعة المشكلة التي يعالجها. وعلى هذا يمكن تقسيم هذه المناهج إلى ما يلي:-

١- المنهج التاريخي

ويقصد به طريقة الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر. ذلك لأننا في كثير من الأحيان يصعب فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، ومن ثم فإننا غالباً ما نستعين بالمنهج التاريخي في الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل ودراسة بعض المشكلات الإنسانية والاجتماعية الحاضرة.

وفي علم الاجتماع يكون الرجوع إلى الماضي بقدر الإمكان عند دراسة تاريخ الظاهرة حتى نستطيع تتبع نشأتها وتطورها وعمل المقارنات والاستنتاجات ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات والكشف عن القوى التي أثرت في

عملية التغير والتطور والتقدم الاجتماعي، ويعتمد الباحث في هذا المنهج على مصادر متعددة من أهمها ما يلي:

- الوثائق والسجلات التاريخية التي لا يتطرق الشك إلى بياناتها.
- المراجع المتخصصة بتاريخ وثقافة هذه المجتمعات وتطورها.
- الأشخاص الذين عاصروا أحداث الماضي ولاحظوها كشهود عيان.

وتختلف درجة الأهمية التي تنسب إلى كل مصدر من هذه المصادر الثلاثة باختلاف نوع الدراسة ومجالها من جانب، وباختلاف ميول الباحثين وإدراكهم لقيمة المعلومات التي يمكن أن يقدمها كل مصدر منها، ويجب على الباحث أن يبذل قصارى جهده للتأكد من صدق المصدر ومدى دقته إذ أن بعض البيانات والمعلومات التاريخية تكون غير دقيقة ويعتريها نقص أو قصور مقصود أم غير مقصود لذلك كان على الباحث أن يجري نوعين من الاختبارات أو التحليلات للمصادر التاريخية.

الأول: تحليل خارجي:

وهذا التحليل يتضمن نقد الوثيقة للتحقق من شخصية كاتبها أو مؤرخها وما عرف عنه من صدق أو أمانة، وذلك بدراسة تاريخه وما كتب عنه، كما يجب التحقق من تاريخ النشر لما له من دلالة على ما ورد بالوثيقة التاريخية من بيانات

الثاني: تحليل داخلي

وذلك للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات والبيانات التي اشتملت عليها الوثيقة والوقوف على ما تضمنته من أخطاء ومتناقضات يلي ذلك محاولة تنسيق المعلومات والربط بينها في كل متكامل، ثم يأتي بعد ذلك تفسير هذه النتائج وتحليلها ومقارنتها بما توصل إليه غيره من الباحثين.

٢- المنهج الاحصائي:

لا يستغنى الفرد العادي في حياته اليومية عن الإحصاء، فهو يعد الأشياء ويحسب المجموع، ويستخرج النسب المئوية والمتوسطات ويقارن ويصف ذلك لأنه يرى أن هذه العمليات تقوده إلى الإدراك الواضح لمحتويات البيئة أو إلى الأساليب الصحيحة في الوصف والمقارنة، ويعتبر المنهج الاحصائي أكثر المناهج انتشاراً بين

العلوم، والدليل على ذلك أن كل العلوم التي تقوم على الملاحظة لا غنى لها عن استخدام الإحصاء في إقامة القوانين التي تعتمد على تلك العلوم.

ويرى علماء الاجتماع أن كمال العلم هو في إمكانية صياغة نتائجه في صور رياضية، ولن تكون العلوم الاجتماعية علوماً إلى إذا استطاعت الوصول إلى هذه النتيجة.

والإحصاء بمعناها البسيط هو تطبيق الوسائل الرياضية على الظواهر الاجتماعية، وهو بذلك يعكس نتائج البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام أو الرسوم البيانية أي في صورة كمية ومن ثم تصل المقارنة.

ويعتمد المنهج الإحصائي على الملاحظة وجمع البيانات وتبويبها بعد تحويلها من صورتها اللغوية الي أرقام وأعداد يسهل المقارنة بينها ، ثم تحليلها والخروج بتعميمات أو قوانين .

فمثلاً بدلاً من استخدام عبارات وصفية كأن تسأل المبحوث عن مدى تعرضه لوسائل الاتصال الجماهيرية مثل التليفزيون أو الراديو هل تتعرض دائماً أو أحيانا أو نادراً أو لا تتعرض، أو عند سؤال المبحوث عن حالته الاجتماعية هل هو متزوج او مطلق أو أرمل أو أعزب في الحقيقة أن هذه الكلمات أو الألفاظ هي وصف للحالة فبدلاً من استخدام تلك العبارات الوصفية فإن ترجمتها إلى أرقام وأعداد يعطي بياناً أكثر دقة .

وقد اهتم العالم الفرنسي "اوجست كونت" مؤسس علم الاجتماع بأهمية وضرورة استخدام المنهج الإحصائي، كما استخدم "اميل دوركايم" هذا المنهج ووضع قوانين اجتماعية عن ظاهرة الانتحار.

وللمنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع مميزات عديدة نذكر منها ما يلي:

١- يجعل الباحث يتجرد من عواطفه ومشاعره ويحكم على الظواهر حكماً موضوعياً فالأرقام هي التي تتكلم وتبين طبيعة الظاهرة.

٢- يضع الباحث بياناته في صورة كمية مما يجعل نتائجه أقرب إلى الدقة العلمية بعيدة عن مرونة الألفاظ والتعبيرات اللغوية والغموض والإبهام، فنظرة واحدة إلي رسم بياني تكفي لإعطاء الفرد فكرة واضحة عن تطور ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، أو ارتباط ظاهرة بأخرى، أو المقارنة بين ظاهرتين.

٣- كلما كانت النتائج دقيقة ساعد ذلك على التنبؤ الدقيق لهذه الظاهرة.

٤- إذا وجدت ظاهرة معينة وقام بقياسها عدد معين من الباحثين مستخدمين منهجا واحداً مشتركا، فإن النتائج التي يصلون إليها تكون واحدة.

وهذا بلا شك يساعد في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، فإحصاءات السكان تساعد على معرفة توزيعهم من حيث السن، والنوع، والحالة الزوجية والمستوى الصحي والاقتصادي... الخ، وهذا بدوره يساعد على معرفة الكثير من مشاكل المجتمع وقوته الإنتاجية، والدفاعية ، وكذلك إحصاءات المواليد، والوفيات والزواج والطلاق تعرف الباحث بمشاكل المجتمع وتحدد له الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وفي ضوء ذلك توضع الحلول اللازمة للعلاج.

وفي الحقيقة أن هناك ملاحظة يجب الإشارة إليها وهي أن علماء الاجتماع أفرطوا في استخدامهم لهذا المنهج حتى أخرجهم هذا عن المقصود من استخدامه وفي هذا السياق يقول العالم "سوركن" أننا لا ننكر أهمية الإحصاء في دراسة مسائل العالم الاجتماعي والثقافي، ولكن محاولة تقليد العلوم الطبيعية بالبحث عن معادلات رياضية اتجاه يخرب علم الاجتماع، ويكشف عما سماه "بهوس الاستخبارات"

٣- منهج دراسة الحالة:

يستخدم منهج دراسة الحالة بصفة خاصة في العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية، وقد وضع العلماء الأمريكان تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة وتتفق أغلبها أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكان فرد، أو مؤسسة، أو نظاماً اجتماعياً محلياً، أم مجتمع عاماً، ويقوم هذا المنهج على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو

دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المتشابهة.

ويجب التنويه على أن الحالة في دراسة معينة يمكن أن تنقسم إلى عدة حالات في دراسات متعددة، فقد يكون جزءاً معيناً في دراسة حالة سابقة يمثل هذا الجزء حالة مستقلة في دراسة أخرى.

فمثلاً إذا كانت الحالة ممثلة في قرية معينة في دراسة معينة فإن المدارس الموجودة بهذه القرية يمكن أن تمثل حالة مستقلة في دراسة أخرى، أو تصبح المستشفيات حالة مستقلة أخرى في دراسات أخرى.

وعموماً لا يمكن الاعتداد بمنهج دراسة الحالة إلا إذا كان قائماً على الدراسة المتعمقة المستفيضة، كما أن منهج دراسة الحالة لا يهدف أساساً إلى التعميم غالباً، وإنما يتجه إلى التفرد والوصول إلى نتائج ذات قيمة بالنسبة للوحدة المدروسة بناء على الدراسة المتعمقة.

المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي وسيلة فعالة في كشف النقاب عن كثير من الحقائق الاجتماعية وقد عارض كثيرون في استخدام هذا المنهج في علم الاجتماع باعتبار أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع بطبيعتها للتجربة نظرا لتعقد وتشابك العوامل التي تؤثر في الظواهر الاجتماعية إلى أن علماء الاجتماع لم يحرموا علم الاجتماع من استعمال هذا المنهج ، ولذلك يلجأ الباحثون في الميدان الاجتماعي إلى القيام بتجارب محلية محدودة النطاق يختار لها عينات تتمثل في قرى صغيرة أو أحياء من مدينة فإذا نجحت هذه التجارب المحدودة طبقت على نطاق واسع في الإصلاح الاجتماعي ، ويمكن استخدام المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية من خلال استخدام المنهج القبلي البعدي ، حيث تختار منطقة معينة تكون ممثلة لعدد من المناطق ونجمع عنها بيانات تفصيلية عن الموضوع المراد تجريبه ، وبعد تعريضها لهذا العامل نقوم بجمع البيانات مرة أخري ومقارنة التغيرات التي لحقت بهذه المنطقة من جراء تعريضها للعامل المراد اختباره.

منهج المسح الاجتماعي

المسح هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث، أو المقابلات الشخصية ، فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات عن موقف أو جماعة أو مجتمع.

هذا وتقسم المسوح الاجتماعية إلى نوعين هما: مسوح شاملة، ومسوح بالعينة أما الأولى: فيدرس فيها كل أعضاء جماعة معينة أو مجتمع كأن تقوم بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حي من الأحياء، بهدف معرفة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، الأمر الثاني قد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان وفي هذه الحالة تختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان في الخصائص المختلفة كالسن، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، وتجري عليها الدراسة، وغالباً ما يحقق هذا البحث أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذي ندرسه، خاصة إذا تم اختيار العينة على أساس سليم، والفائدة التي يحققها هذا النوع الأخير تتمثل في اقتصاد الجهد والتكاليف.

تعريف العلم:

تعددت تعريفات العلم Science تعدد كبيراً، وإن كان المتأمل لتلك التعريفات يجد أنها في جوهرها متقاربة إلى حد كبير، وأن الاختلافات بينها انما هي اختلافات في التفصيلات التي قد يرى بعض العلماء أن من المفيد أن يتضمنها التعريف في حين أن الآخرين لا يرون ذلك ولعل التعريف التالي يعتبر من أكثر التعريفات اختصاراً ووضوحاً. إذ يعرف العلم بأنه "كل معرفة يتم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي للبحث.

أم دللو Dellow يرى أن العلم هو مجرد كيان من المعارف المنظمة بشكل مفيد، وأن هذه المعارف قد تم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي

ويلاحظ أن كلا التعريفين يشير إلى أن العلم لا يخرج عن كونه

١- مجموعة من المعارف المنظمة المترابطة.

٢- وأنه تم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي للبحث.

أما تيو دورسون فيزيد الأمر تفصيلا من خلال توصيف المكونات الأساسية للعلم إذا يعرف العلم بأنه "طريقة لحل إشكاليه المعرفة الإنسانية مبنى على محاولة التوصل إلى مبادئ عامة حول ظواهر بعينها تم إستخلاصها من مشاهدات حسية مصاغة بطريقة تسمح بإختبارها من جانب أي شخص تتوفر لديه الكفاءة للقيام بذلك.

ويتفق كثير من العلماء الاجتماعيين المعاصرين على تعريف أخر للعلم بأنه "الدراسة الموضوعية المنظمة للظواهر الواقعية وما يترتب على ذلك من بناء المعرفة.

ويتضح من تحليل التعريفات السالفة الذكر أن مفهوم العلم ليس مرادفاً لمفهوم المعرفة، نظراً لأن المعرفة العلمية تعد أحد أنواع المعارف التي تتكون منها ثقافة المجتمع، كما يتضح من هذه التعريفات أن المعرفة العلمية هي نوع من المعرفة المنطقية المنتظمة أو المتسقة التي يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام المنهج او الطريقة العلمية.

وتتكون المعرفة العلمية من جانبين:

أحدهما: جانب حسي يسمى بالمعرفة الحسية وتعتمد فيه على الخبرة الحسية التي تزودنا فيها أعضاء الحس.

أما الجانب الآخر، فهو جانب عقلي أو منطقي يسمى بالمعرفة العقلية أو المجردة ويعتمد فيه على العقل، ولا يوجد أي انفصال بين هذين الجانبين للمعرفة، فهما يمثلان حلقتين متصلتين في سلسلة المعرفة العلمية ومن خلال تفاعلهما تتقدم وتتطور المعرفة.

كما أن للمعرفة العملية خصائص أو معايير معينة تجعلها تختلف عن غيرها من أنواع المعارف غير العملية، وقد قام جيبسون Gibson في مؤلفه "منطق البحث الاجتماعي" بتحديد بعض الخصائص أو المعايير العلمية هي للتجريد، والعمومية والواقعية، والحياد والأخلاق، والموضوعية، ولابد للمعرفة العلمية أن تتوافر فيها هذه الخصائص والمعايير العلمية السابقة حتى يمكنها لكتشاف الحقيقة وإقامة الدليل عليها ومساعدتنا على فهم العالم الذي نعيش فيه وبذلك يمكن تحقيق أهداف العلم

الرئيسية وهي الوصف، والتفسير، والتنبؤ. وفيما يلي يمكن تلخيص خصائص المعرفة العلمية فيما يلي:

١- **العلم واقعي:** Empirical فالمعرفة العلمية تقوم على استقراء الظواهر والخبرات الموجودة في الواقع فعلا ونعيشها، وهذا لا يعني استبعاد المفاهيم المجردة أو التصورات العامة لكنها تشير إلى ضرورة أن تتضمن هذه المفاهيم والتصورات علاقات يمكن ملاحظتها في عالم الظواهر.

٢- **العلم مضاغ في قضايا:** أي أن المعرفة العلمية هي عبارات تقرر العلاقة بين ظاهرتين يتبعها حكم صدق أو عدم صحة لهذه العلاقة بين الظاهرتين.

٣- **المعرفة العلمية منطقية:** على الرغم من أن للمنطق مستقل على العلوم لكنه أداة لكل معرفة علمية، حيث يضع أمام الباحث العلمي القواعد التي يجب إتباعها عند صياغة الفروض أو المفاهيم أو بناء النظريات.

٤- **العلم إجرائي:** Operational فكل التعريفات التي يقبلها العلم لابد أن تتضمن إجراءات للتعرف على الظواهر التي يشير إليها التعريف في الواقع.

٥- **العلم يتسم بأنه عام:** فالدوافع والأحكام القيمية التي تنتمي إلى باحث فرد ويعتنقها لا علاقة لها بالعلم، كما أن المعرفة العلمية قابلة للتواصل بين الباحثين، ويتم ذلك عن طريق اتفاق على الرموز المستخدمة في العلم مما يجعل من اليسير إعادة إجراء الدراسات في أي وقت بواسطة باحثين مختلفين وصولا إلى نتائج متماثلة أو متقاربة إلى حد كبير.

٦- **العلم يسعى إلى حل المشكلات:** ويقصد بالمشكلة هنا موضوع أو مسألة تشغل إهتمام الباحثين العلميين ولا تزال بحاجة إلى تفسير يكشف طبيعتها، ويحدد الارتباطات بينها وبين ظواهر أخرى، حيث يضع الباحث المشكلة في صورة تساؤلات تتحدى تفكيره، ويكون البحث العلمي هو الوسيلة التي يستطيع من خلالها أن يصل إلى إجابات شافية عن هذه التساؤلات.

٧- **العلم يميل إلى التجريد:** إن القضايا التي يصوغها العلماء حول الظواهر المختلفة التي تمثل موضوعا لدراساتهم توضع في صورة مجردة، وذلك

لأنها قضايا عامة تفسر مجموعات من الملاحظات المتخصصة، وتحتوى كل نظرية علمية على قضايا تتباين درجة تجريدها، فالقضايا العامة هي قضايا بالغة التجريد، أما القضايا الدنيا فهي قريبة جدا من الوقائع.

٨- المعرفة العلمية نسقية ومستمرة: ومعنى ذلك أن النظريات العلمية تتسم بخاصية "النسق" فهي تبسط القوانين، وتنظم التعميمات العلمية وتخضعها لمنطق الترابط والاتساق، كما أن هذه الأنساق العلمية تتميز بالاستمرار.

الموضوعية: Objectivity

إذا أردنا لعلم الاجتماع أن يكون علماً حقيقياً ويأتي بنتائج دقيقة يعتمد عليها في الحياة الاجتماعية لا بد أن يكون علماً موضوعياً بمعنى ألا نكون متحيزين في ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية، وألا نتأثر بأية ناحية تعصبية دينية أو سياسية أو جنسية أو طبقية أو خلاف ذلك وألا نتأثر في دراستنا بعاطفي الحب والكراهية، فهما أسواء ما يتصف عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية.

إنها لمهمة شاقة أن نتقيد بالموضوعية في الدراسات الاجتماعية في الوقت الذي نجدها مهمة سهلة في الدراسات الطبيعية كالرياضة والكيمياء والطبيعة وعلم الحيوان، أما في الدراسات الاجتماعية فنجد أن الموضوعية صعبة لأننا نجد أنفسنا جزءاً من نفس الدراسة على العكس من العالم الطبيعي لا يتأثر بالحب والكراهية عندما يجرى دراسة في تخصصه.

وعليه يمكن أن توجز الموضوعية في علم الاجتماع في النقاط التالية:-

١- أن يكون موقفنا عند دراسة الظاهرة الاجتماعية بعيد كل البعد عن التأثر بعاطفتي الحب أو الكراهية، فلا يحاول إثبات أو تعديل أو تزكية أو تحضير رأي أو فكرة معينة ونبعد اهتماماتنا قدر المستطاع عند تكوين هذه الأحكام على الظواهر المدروسة، وأن يتعين هدفنا فقط على إكتشاف الحقائق والمعارف وتشخيص الظواهر كما هي دون أي ندخل عليها رأي أو رغبة ما.

٢- ألا يكون حكمنا عند دراستنا للمجتمعات الأخرى كما لو كانت هي مجتمعاتنا بقيمها الاجتماعية لذلك يعتبر تعصب وتحيز لأن العقلية والقيم والأراء تختلف من مجتمع لآخر.

مما سبق يتضح أن الالتزام بالموضوعية من جانب الباحث الاجتماعي ليس بالأمر السهل، بل يتطلب تدريباً مستمراً وتحكماً عالياً لأننا تعلمنا أن نستجيب بذاتية وعفوية لسلوك الآخرين.

كما يجب أن لا يفهم البعض أن معنى الوصول للموضوعية العلمية أن يتخلى الباحث عن إعتقاداته الدينية والأخلاقية وإنما بقدر الإمكان يدرس الظاهرة كما هي دون أن يؤثر فيها أو يتأثر بها.

البحث الاجتماعي خطواته وأدواته

حاول كثير من العلماء المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي وضع تعريف دقيق لمفهوم البحث من بين تلك التعريفات "أنه استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف علمية يمكن التحقق من صحتها، عن طريق الاختبار العلمي، ومنها أنه "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلي حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.

ومن هذين التعريفين فإنه يمكن تقسيم عناصر البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي الموضوع، والمنهج، والهدف.

فمن حيث الموضوع: يستلزم البحث وجود ظاهرة أو مشكلة معينة تتحدى تفكير الباحث وتدفعه إلى محاولة الكشف عن جوانبها الغامضة، ومن الممكن أن تكون الظاهرة المدروسة ظاهرة سوية أو ظاهرة مرضية، كدراسة نظام الزواج في المجتمعات الريفية أو الحضرية أو مشكلة الطلاق، أو البطالة بين المتعلمين، ومن الضروري أن يتجه البحث إلى تحقيق أهداف عامة وغير شخصية لذلك يجب أن تكون مشكلة البحث ذات قيمة علمية أو دلالة اجتماعية عامة.

ومن حيث المنهج: يستلزم كل بحث استخدام المنهج العلمي في الدراسة ويتطلب ذلك اتباع خطوات المنهج العلمي والالتزام بالحياد والموضوعية والاستعانة بالأدوات والمقاييس التي تعين على دقة النتائج.

ويترتب على استخدام المنهج العلمي أن تكون نتائج البحث قابلة للإختبار والتحقق بحيث إذا اختار باحث آخر نفس المشكلة واتبع نفس الخطوات واستخدم نفس المناهج والأدوات التي استخدمت في البحث أمكنه أن يحصل على نفس النتائج.

ومن حيث الهدف: فإن البحث يهدف إلى تقديم إضافة جديدة، وهذه الإضافات تختلف من بحث لآخر - فقد يسعى باحث وراء حقيقة علمية جديدة لم يسبقه إليها أحد، في الوقت الذي يسعى فيه باحث آخر إلى التحقق من صدق بعض النتائج التي توصل إليها غيره من الباحثين وفي بعض الأحيان تكون الإضافة غير قابلة للتعميم إلا في أضيق الحدود، وفي أحيان أخرى تكون الإضافة على مستوى عال من التجريد والعمومية.

وليس من الضروري في كل بحث أن يوفق الباحثون في الوصول إلى الحقيقة فقد يضع الباحث فروضاً معينة يحاول التحقق من صحتها ثم يثبت له بطلانها وليس في ذلك ما يقلل من قيمة البحث، فالعلم يستفيد من الفروض الصحيحة والفروض غير الصحيحة وكلما أثبت البحث خطأ فرض من الفروض، كلما اقترب الباحثون من الحقيقة.

خطوات البحث الاجتماعي:

تترابط خطوات البحث ترابطاً عضويا وثيقاً بحيث يصعب وضع الحدود والفواصل فيما بينها، ولذا فإن الباحث حينما يصمم بحثه يفكر في جميع الخطوات والمراحل بإعتبارها وحدة متكاملة إلا أنه يقوم بإبراز الخطوات واحدة بعد الأخرى كلما تقدم في دراسته وفيما يلي عرض لهذه الخطوات.

١- اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات البحث لأنها تؤثر في جميع الخطوات التي تليها، وفي كل ميدان عدد كبير من المشكلات التي تتحدى تفكير الباحث وتدفعه إلى

دراستها للكشف عنها واستجلاء جوانبها الغامضة، وليست كل الموضوعات في حاجة إلى بحث علمي خاصة إذا كان حلها سهل ويسير، لذلك يجب على الباحث أن يتخير مشكلة تتميز بالأصالة والعمق، وتكون لها دلالتها العلمية أو أهميتها المجتمعية.

ومن الضروري عند إختيار مشكلة البحث تحديد النقاط الرئيسية والفرعية التي تشتمل عليها، وصياغتها في صورة أسئلة واضحة ومحددة ولاشك أن وضع مشكلة البحث في صورة أسئلة تساعد الباحث على حل المشكلة، لذلك فمن الضروري تحديد المشكلة وصياغتها بدقة تامة حتى يسهل وضع التصميم المنهجي الدقيق لدراستها.

٢ – تحديد المفاهيم والفروض العلمية:

يعرف المفهوم Concept بأنه تلك الصورة الذهنية المحددة التي تشير إلى صفات مجردة تشترك فيها المفردات التي تنتمى إلى نوع معين من الظواهر أو إلى خاصية معينة تشترك فيها.

كما يمكن تعريف المفهوم بصورة أبسط بأنه " الصورة التي تقفز إلى الذهن عندما يذكر الاصطلاح على سبيل المثال كلمة "بدين" فعندما تذكر هذه الكلمة تعرف الصفات التي يتميز بها الشخص البدين من حيث أنه وزنه ثقيل يمشى ببطء ..الخ.

على أية حال فمن الضروري بعد اختيار المشكلة أن يحدد الباحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة ويعتبر تحديد المصطلحات العلمية أمر لازم في كل بحث، وكلما إتسم هذا التحديد بالدقة أمكن للباحث أن يجرى بحثه على أساس علمي سليم، وسهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك فهم المعاني والأفكار التي يريد البحاث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن استخدام العلماء والمتخصصين لمفاهيم ومصطلحات خاصة بهم يساعد على ما يلي:

١- عدم إزدواج المعاني فمثلا رمز Co_2 وهو ثاني أكسيد الكربون إذا نطق به عالم في مصر أمام عالم أو متخصص من أمريكا أو اليابان أو أي بلد فإنه يفهم أن Co_2 هو ثاني أكسيد الكربون.

٢- كذلك يؤدى تحديد المصطلحات والمفاهيم لكل علم إلى سهولة الاتصال بين دارسي هذا العلم.

وبعد أن ينتهي الباحث من تحديد المفاهيم العلمية، فإنه ينتقل إلى خطوة وضع الفروض، والفروض عبارة عن مقترحات أو تخمينات أو حلول مؤقته يقدمها الباحث بهدف اختبار مدى صحتها وصدقها في حل مشكلة البحث وهذه الحلول أو المقترحات التي يقدمها الباحث ويجتهد في بنائها لا تأتى من فراغ بل تأتى من مصادر مختلفة من خلال المعلومات والحقائق والبيانات التى قام الباحث بجمعها عن مشكلة الدراسة، أو من خلال الدراسات السابقة، أو عن طريق قراءات للباحث واطلاعه على المراجع العلمية المتعلقة بموضوع البحث ، ولذلك فإن مرحلة جمع المادة العلمية، ومرحلة جمع البيانات والمعلومات عن البحث تعتبر من أهم المراحل التي تساعد الباحث في بناء فروض جيدة، ومن ثم وجب على الباحث أن يقوم بعملية فحص وتمحيص جيد للفروض التي جمعها من البيانات والمعلومات حول مشكلة البحث حتى يختار منها أنسب الفروض الملائمة لطبيعة المشكلة التي يحاول دراستها.

٣- تحديد نوع الدراسة أو نمط البحث:

يتحدد نوع الدراسة على أساس الهدف الرئيسي من البحث، فإذا كان ميدان الدراسة جديد لم يطرقه أحد من قبل أضطر الباحث إلى القيام بدراسة استطلاعية (كشفية) تهدف أساساً إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب في دراستها.

وإذا كان الموضوع محدداً عن طريق بعض الدراسات التي سبق إجرازها في الميدان أمكن القيام بدراسة وصفية تهدف إلى وصف الظاهرة ومعرفة خصائصها وتحديدها كما وكيفاً. وإذا كان الميدان أكثر تحديداً ودقة استطاع الباحث أن ينتقل إلى مرحلة ثالثة من مراحل البحث فيقوم بدراسة تجريبية للتحقق من صحة بعض الفروض العلمية.

ويلاحظ هنا أن وضع الفروض يرتبط بنوع الدراسة، فالدراسات الاستطلاعية تخلو من الفروض، على حين أن الدراسات الوصفية قد تتضمن فروضاً إذا كانت المعلومات المتوفرة لدى الباحث تمكنه من ذلك أما الدراسات التجريبية فمن الضروري أن تتضمن فروضاً دقيقة محددة ومحاولة اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها.

٤ - تحديد المنهج الملائم للبحث:

يشير المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة البحث ومن المناهج التي تستخدم في البحوث الاجتماعية كما ذكرنا هي المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة أو المنهج التجريبي.

٥ - تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات

غالبا ما يستخدم الباحث عدداً كبيراً من أدوات جمع البيانات من بينها الملاحظة، والاستبيان والمقابلة ومقاييس العلاقات الاجتماعية والرأي العام، وتحليل المضمون بالإضافة إلى البيانات الإحصائية على إختلاف أنواعها.

ويتوقف اختيار الباحث للأداة اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها فمثلاً يفضل استخدام الاستبيان والمقابلة عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائد الأفراد واتجاهاتهم نحو موضوع معين.

وتفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي نحو موضوع معين. وتفضل الوثائق والسجلات عند الحصول على معلومات عن الماضي.

وقد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات وقد يعتمد على أكثر من أداة حتى يدرس الظاهرة من جميع جوانبها وليكشف عن أبعادها المتعددة، وسوف يتم إلقاء مزيد من الضوء على الاستبيان والمقابلة بوصفهما أهم أدوات جمع البيانات في البحوث الإجتماعية.

٦- تحديد المجال البشري للبحث:

وذلك بتحديد مجتمع البحث وقد يتكون هذا المجتمع من جملة أفراد، أو عدة جماعات وفي بعض الأحيان يكون عدة مصانع أو منظمات أو وحدات اجتماعية ويتوقف ذلك بالطبع على نوع المشكلة موضوع الدراسة.

ولما كان من الصعب على الباحث القيام بدراسة شاملة لجميع المفردات التي تدخل في البحث، ففي هذه الحالة يكتفي الباحث بعدد محدود من المفردات أو الحالات في حدود الوقت والجهد والامكانيات المتوفرة لديه ثم يقوم بدراسة هذه الحالة الجزئية ثم يحاول تعميم لنتائجها على المجتمع الأكبر، وتعرف طريقة جمع البيانات من جميع المفردات التي تدخل في للبحث بطريقة الحصر الشامل، بينما تعرف الثانية بطريقة العينة.

٧- تحديد المجال المكاني والزمنى للبحث:

وذلك بتحديد المنطقة أو البيئة التي تجرى فيها الدراسة، وأيضا تحديد الوقت الذي تجمع فيه البيانات المتعلقة بالبحث.

٩- جمع البيانات من الميدان:

قد يجمع الباحث البيانات بنفسه، وقد يجمعها عن طريق مندوبين عنه، ولما كانت عملية جمع البيانات هى التي تتوقف عليها صحة النتائج ودقتها، فإن جامعي البيانات يجب أن تتوفر لديهم الخبرة الكافية بالبحوث الميدانية وأن يكون لديهم بعض القدرات والمواهب الشخصية كحسن التصرف واللباقة والصبر، وأن يقوم الباحث بتدريب جامعي البيانات قبل النزول إلى الميدان وذلك عن طريق شرح الهدف من البحث وخطته، وأدوات البحث المستخدمة ... الخ ويفضل أن يطبع الباحث دليل للعمل الميداني ليكون مرجعاً لجامعي البيانات يسترشدون به وقت الحاجة.

ومن الضروري أن يقوم الباحث بالإشراف على جامعي البيانات وتذليل الصعاب التي تواجههم أولاً بأول، ومراجعة البيانات لاستكمال نواحى النقص فيها، والكشف عن الاجابات المتناقضة والتأكد من أن البيانات دقيقة ومسجلة بطريقة منظمة.

١٠- تصنيف البيانات وتعريفها وتبويبها:

بعد مراجعة البيانات ينبغي على الباحث أن يصنف البيانات في نسق معين يتيح للخصائص الرئيسية أن تبدو واضحة جلية، والتصنيف عملية يهدف الباحث من ورائها إلى ترتيب البيانات وتقسيمها إلى فئات بحيث توضع جميع المفردات المتشابهة في فئة واحدة وبعد الانتهاء من عملية التصنيف ينبغي على الباحث أن يفرغ البيانات إما بالطريقة اليدوية أو بالطريقة الآلية، ويتوقف ذلك على عدد الاستمارات التي جمعها الباحث، وبعد تفريغ البيانات وإحصاء الاستجابات، تبدأ عملية تبويب البيانات في جداول بسيطة أو مزدوجة أو مركبة.

١١- تحليل البيانات وتفسيرها:

من الضروري بعد جدولة البياناتوتبويبها عمل تحليلا إحصائيا لها وذلك لإعطاء صورة وصفية دقيقة للبيانات التي أمكن الحصول عليها، ولتحديد الدرجة التي يمكن أن تعمم بها نتائج البحث على المجتمع الذي أخذت منه العينة وعلى غيره من المجتمعات، ويستعان في ذلك بالأساليب الإحصائية المختلفة التي تفيد في هذا المجال.

وبعد الانتهاء من التحليل الإحصائي ينبغي أن يفسر الباحث النتائج التي حصل عليها حتى يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، وبدون التفسير تصبح الحقائق التي توصل إليها الباحث لا جدوى من ورائها ولا قيمة لها.

١٢- كتابة تقرير البحث:

بعد الانتهاء من تفسير البيانات، تبدأ خطوة كتابة التقرير عن البحث، وعن طريق هذه الخطوة يستطيع الباحث أن ينقل إلى القراء ما توصل إليه من نتائج، كما يستطيع أن يقدم بعض المقترحات والتوصيات التي خرج بها من البحث ويشترط أن تكون هذه المقترحات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محددة تحديدا دقيقا، وتتجلى مهارة الباحث في الربط بين ما يتوصل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلول للمشكلات التي أسفرت عنها الدراسة والتي تشير إليها نتائج البحث بدون مبالغة أو حشو أو تطويل.

هذا ومن الضروري أن يسير كل بحث وفقا لحدود معينة من الوقت والتكاليف ولابد للباحث أن يضع الخطوات الخاصة بكل مرحلة في برنامج زمني يتضمن توقيتا دقيقا لتنفيذ كل منها في المواعيد المحددة. ولابد عند تحديد البرنامج الزمني للبحث مراعاة العوامل التي قد تعوق سير العمل، وإضافة ٥% من الوقت على سبيل الحيطة، كما يجب على الباحث أن يحدد الوقت المناسب للقيام بكل خطوة.

أدوات جمع البيانات

أولا – الاستبيان

المقصود بالاستبيان:

الاستبيان ترجمة للكلمة الإنجليزية Questionnaire وللكلمة في اللغة العربية ترجمات متعددة. تترجم أحيانا باسم "الاستفتاء" وتترجم أحيانا أخرى باسم "الاستقصاء" وتترجم أحيانا ثالثة باسم "الاستبيان" وهذه الكلمات جميعا تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعات من الأسئلة ترسل إما بطريق البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشات التليفزيون أو عن طريق الإذاعة، ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة المشرفة على البحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا اجاباتهم عليها.

ويطلق على الاستبيان الذي يرسله الباحث بالبريد أو ينشره في الصحف والمجلات اسم "الاستبيان البريدي Mailed Questionnaire" تمييزا له عن الاستبيان غير البريدي الذي يتولى الباحث أو حد مندوبيه توزيعه وجمعه من المبحوثين.

ويتفق الاستبيان البريدي وغير البريدي في أن المبحوث هو الذي يتولى بنفسه الإجابة على أسئلة الاستمارة وملئها بنفسه دون مساعدة من جانب الباحث.

ويستخدم الاستبيان غير البريدي في الحالات التي يمكن فيها جمع المبحوثين في مكان واحد، وتوزيع الاستمارات عليهم، كما هو الحال بالنسبة للطلبة في المدارس والعمال في المصانع والموظفين في المكاتب.

ومن مزايا الاستبيان غير البريدي أنه قليل التكاليف، ويضمن للباحث أن المجيب على أسئلة الاستبيان هو الشخص المطلوب وليس أي شخص آخر كما أن نسبة الردود تزداد زيادة كبيرة، هذا بالإضافة إلى أن البيانات التي يدلى بها

المبحوثين تكون أكثر صدقا ودقة لوجود الباحث بنفسه وتأكيده لأفراد البحث عن سرية البيانات وإزالته للمخاوف والشكوك من نفوسهم.

مزايا الاستبيان:

١- يستفاد بالاستبيان إذا كان أفراد البحث منتشرين في أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم شخصيا، وفي هذه الحالة يستطيع الباحث أن يرسل إليهم الاستبيان بطريق البريد، فيحصل منهم على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن، فإذا أراد الباحث مثلا أن يقوم ببحث عن خريجي الجامعات في سنة من السنوات ليحدد المراكز التي وصلوا إليها خلال فترة زمنية معينة أو الوقوف على آرائهم بشأن مسألة من المسائل فإن من الأفضل استخدام الاستبيان البريدي في جمع البيانات المتعلقة بالبحث حيث أنهم لا يشتغلون بعد تخرجهم في مكان واحد وإنما يعملون في أماكن متفرقة.

٢- يتميز الاستبيان بقلة التكاليف والجهد وخاصة إذا نشر على صفحات الجرائد أو وزع على الأفراد وحتى في حالة إرساله بالبريد فإنه لا يكلف كثيرا إذا قورن بغيره من وسائل جمع البيانات.

٣- يعطي الاستبيان البريدي لأفراد البحث فرصة كافية للإجابة على الأسئلة بدقة، خاصة إذا كان نوع البيانات المطلوبة متعلقا بجميع أفراد الأسرة إذ يمكنهم التشاور معا في البيانات التي تتطلب إجابة جماعية.

٤- يسمح الاستبيان البريدي للأفراد بكتابة البيانات في الأوقات التي يرونها مناسبة لهم دون أن يتقيدوا بوقت معين يصل فيه الباحث لجمع البيانات.

٥- تتوفر للاستبيان ظروف التقنين أكثر مما تتوفر لوسيلة أخرى من وسائل جمع البيانات وذلك نتيجة للتقنين في الألفاظ وترتيب الأسئلة وتسجيل الاستجابات. وهو يكفل للمبحوثين مواقف متجانسة نتيجة لعدم اتصال الباحث شخصيا بالمبحوثين.

٦- يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات حساسة أو محرجة ففي كثير من الأحيان يخشى المبحوث إعلان رأيه والتصريح به أمام الباحث كأن يدلي برأيه في سياسة الحزب الحاكم، أو يعلن رأيه في رئيس العمل، أو يتحدث في نواح تتعلق بالعلاقات الزوجية. أما إذا أتيحت له الفرصة لإبداء رأيه في مثل هذه المسائل بطريقة لا تؤدي إلى التعرف عليه – كما هو الحال في الاستبيان. فإنه يدلي برأيه بصدق وصراحة.

٧- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظراً لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا المبحوث وحده دون الباحث.

عيوب الاستبيان:

على الرغم مما يتوفر للإستبيان من مزايا، فإنه لا يخلو من عيوب تجعله غير صالح بالنسبة لجميع المواقف وأهم هذه العيوب ما يأتي:

١- نظراً لأن الاستبيان يعتمد على القدرة اللفظية، فإنه لا يصلح إلا إذا كان المبحوثين متقفين أو على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة.

٢- تتطلب إستمارة استبيان عناية فائقة في الصياغة والوضوح والسهولة والبعد عن المصطلحات الفنية، حيث أن المبحوثين يجيبون على الأسئلة بدون توجيه من الباحث ولذا فإن صحيفة الاستبيان لا تصلح إذا كانت الأسئلة صعبة نوعا ما أو مرتبطة ببعضها.

٣- لا يصلح الاستبيان إذا كان عدد الأسئلة كبيرا لأن ذلك يؤدى إلى ملل المبحوثين وإهمالهم الإجابة على الأسئلة.

٤- تقبل الاجابات المعطاه في صحيفة الاستبيان على أنها نهائية وخاصة في الحالات التي لا يكتب فيها المبحوث أسمه، ففي مثل هذه المواقف لا يمكن الرجوع إليه والاستفسار منه عن الاجابات الغامضة أو المتناقضة أو استكمال ما قد يكون بالاستمارة من نقص.

٥- حينما يكون هدف البحث دراسة الاتجاهات والآراء الشخصية فإن الاستبيان قد لا يؤدي الغرض المطلوب، إذ أن في استطاعة المبحوث أن يناقش

الآراء المختلفة مع الآخرين ويتأثر بوجهة نظرهم وبهذا لا تكون إجابته معبرة عن رأيه الشخصي.

٦- يستطيع المبحوث عند إجابته لأي سؤال من أسئلة الاستبيان أن يطلع على الأسئلة التي تليه. فيربط بين السؤال الذي يجيب عنه وبين أسئلة المراجعة Checking Questions التي يقصد بها التثبت من صحة إجابة المبحوث وصدقه في إعطاء البيانات، وبهذا ينكشف أمر أسئلة المراجعة فلا تحقق الغرض الذي وضعت من أجله.

٧- لما كان الاستبيان يعتمد على التقرير اللفظي للشخص نفسه فإن هذا التقرير قد يكون صادقا أو غير صادق. نظرا لعدم وجود الباحث مع المبحوث فإنه لا يستطيع أن يتحقق من صدق البيانات بملاحظة السلوك العام للمبحوث أو بمشاهدة الظواهر التي تؤكد له صحة البيانات أو عدم صحتها.

٨- في غالب الأحيان يكون العائد من صحائف الاستبيان قليلا ولا يمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، فقد لا تتعدى نسبة العائد أكثر من ٢٠% من المجموع الكلي لأفراد المجتمع، وفي هذه الحالة لا يستطيع الباحث أن يفسر النتائج في ضوء الردود التي وصلته، كما يصعب عليه أن يطلق حكماً على المجتمع بأكمله وقد وجد في كثير من الدراسات أن صحائف الاستبيان التي تعود إلى الباحث تكون في غالب الاحيان متحيزة وخاصة إذا كان بعض الأفراد يهتمون بموضوع البحث أكثر من غيرهم ويرغبون في أن تكون النتائج مؤيدة لوجهة نظرهم.

ثانيا – المقابلة (الاستبار)

تستخدم المقابلة في كثير من المجالات فالباحث الاجتماعي يستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات، ورجل الأعمال والطبيب ورجل الدين والقاضي ورجل البوليس والصحفي والمدرس والمحامي والاخصائي النفسي والاخصائي الاجتماعي، كل هؤلاء يستخدمون المقابلة للاستفادة بها في التوجيه أو التشخيص أو العلاج ويختلف الهدف من المقابلة من مجال إلى آخر ورغم ذلك فإن إسلوب المقابلة والأسس السيكولوجية التي تقوم عليها والظروف التي ينبغى أن تتوافر لها لتحقق أغراضها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع المقابلات أيا كان نوعها.

ولذا فإن كثير مما نعرضه عن المقابلة في هذا المجال يمكن الاستفادة منه ليس فقط في مجال البحث الاجتماعي، ولكن في مختلف المجالات التي تستخدم فيها المقابلة.

تعريف المقابلة:

تستخدم كلمة "الاستبار" بدلا من كلمة "المقابلة" ويرجع ذلك إلى الأصل اللغوي للكلمة، فالاستبار من سبر واسبر واستبر الجرح أو البئر أو الماء أي امتحن غوره ليعرف مقداره: واستبر الأمر جربه واختبره.

ويعرف بنجهام Bingham المقابلة بأنها " المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها وينطوى هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما:

١- المحادثة بين شخصين أو اكثر في موقف مواجهة.

٢- توجيه المحادثة نحو هدف محدد، ووضوح هذا الهدف شرط أساسي لقيام علاقة حقيقية بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث.

١- ويعرف انجلش وانجلش English, English المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج.

وتعرف جاهودا المقابلة بأنها: "التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين.

أما ماكوبي وماكوبي Maccoby, Macooby فأنهما يعرفان المقابلة بأنهـا " تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحداهما وهو القـائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حـول آرائه أو معتقداته".

من العرض السابق لتعريفات المقابلة يمكن أن نحدد الخصائص الجوهريـة للمقابلة فيما يلي:

١- التبادل اللفظي الذي يتم بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث، وما قـد يـرتبط بذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات للوجه ونظرة العين والايمـاءات والسلوك العام.

٢- المواجهة بين الباحث والمبحوث.

٣- توجيه المقابلة نحو غرض واضح محدد، وهذا الغرض يجعلها تختلف عـن الحديث العادي الذي قد لا يهدف إلى تحقيق غرض معين.

مزايا المقابلة:

١- للمقابلة أهميتها في المجتمعات التي تكون فيها درجة الأمية مرتفعة فالمقابلة لا تتطلب من المبحوثين أن يكونوا مثقفين حتى يجيبوا على الأسئلة حيث أن القائم بالمقابلة هو الذي يقوم بقراءة الأسئلة.

٢- تتميز المقابلة بالمرونة فيستطيع القائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوثين ما يكون غامضا عليهم من أسئلة، أون يوضح معاني بعض الكلمات.

٣- تتميز المقابلة بأنها تجمع بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة وهـذا الموقف يتيح له فرصة التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسـها، وملاحظـة سلوك المبحوث، هذا بالإضافة إلى أن المقابلة تساعد الباحث على الكشـف عن التناقض في الإجابة ومراجعة المبحوث في تفسير أسباب التناقض.

٤- إذا أراد الباحث أن يوجه أسئلة كثيرة إلى المبحوثين ففي استطاعته أن يقنعهم بالأهمية العلمية والعملية للبحث وما يمكن أن يستفيده المجتمع من ورائه، وبهذا يكسب معونتهم ويضمن استجابتهم للبحث.

٥- توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والتسلسل الذي يريده الباحث فلا يطلع المبحوث على جميع الأسئلة قبل الإجابة عليها كما قد يحدث في الاستبيان.

٦- تضمن المقابلة للباحث الحصول على معلومات من المبحوث دون أن يتناقش من غيره من الناس أو يتأثر بآرائهم وبذا تكون الآراء التي يدلي بها المبحوث أكثر تعبيرا عن رأيه الشخصي.

٧- يغلب أن تحقق المقابلة تمثيلا أكبر وأدق للمجتمع لأن القائم بالمقابلة يستطيع الحصول على بيانات من جميع المبحوثين خصوصا إذا أحسن عرض الغرض من البحث عليهم واختيار الوقت المناسب للإتصال بهم.

٨- يحصل القائم بالمقابلة على إجابات لجميع الأسئلة وإذا كانت الإجابات ناقصة فإنه يستطيع الاتصال بالمبحوثين ويقوم بمقابلة ثانية وثالثة حتى يحصل على البيانات المطلوبة.

عيوب المقابلة:

١- تتعرض النتائج التي يحصل عليها القائم بالمقابلة إلى أخطاء شخصية راجعة إلى نواحي التحيز Bias التي تتعرض لها التقديرات والتفسيرات الشخصية.

٢- لما كانت المقابلة تعتمد على التقرير اللفظي للمبحوث، فإن الفرد قد لا يكون صادقا فيما يدلي به من بيانات، فيحاول تزييف الاجابات في الاتجاه الذي يتوسم أنه يتفق مع اتجاه القائم بالمقابلة.

٣- تحتاج المقابلة إلى عدد كبير من جامعي البيانات الذين يتم اختيارهم وتدريبهم بعناية، وتتطلب عملية الاختيار والإعداد والتدريب وقتا طويلا ونفقات كثيرة.

٤- كثرة تكاليف الانتقال التي يتكبدها القائمون بالمقابلة، وضياع كثير من الوقت في التردد على المبحوثين.

٥- في المقابلة كثيرا ما يمتنع المبحوث عن الإجابة على الأسئلة الخاصة أو الأسئلة التي يخشى أن يصيبه ضرر مادي أو أدبي إذا أجاب عليها.

الباب الثالث

النسق الاجتماعي والعمليات الاجتماعية والبنيان الاجتماعي Social System & Social Processes & Social Structure

أولاً: النسق الاجتماعي Social processes

لدراسة المجتمع الريفي دراسة علمية سليمة استخدم علماء الاجتماع اصطلاح "النسق الاجتماعي" the social system كنموذج لدراسة المجتمعات والعمليات الاجتماعية التي تعيشها.

وحينما نتكلم عن الجهاز الهضمي مثلاً أو الجهاز التنفسي، فإننا في الواقع نتصور ناحيتين هامتين عن هذا الجهاز أو ذاك: أولها بنائه أو تركيبه أو الأعمدة التي يقوم عليها، والثاني حركته أو وظيفته أو مجموعة العمليات التي يقوم بها هذا الجهاز. وبالمثل فإن النسق الاجتماعي يشتمل على كل من البناء أو التركيب أو الأعمدة والحركة الوظيفية ممثلة في العمليات الاجتماعية Social Processes.

ويمكن تتبع التصورات الحديثة لمصطلح النسق الاجتماعي في مؤلفات علماء اجتماع القرن التاسع عشر أمثال: أوجست كونت، وكارل ماركس، وهربرت سبنسر، وإميل دوركايم، فقد استطاع كل منهم ان يقدم بصورة أو بأخرى تصورات متقنة ودقيقة للوحدات المكونة للإنساق الاجتماعية والعلاقات التي تقوم بينها وربما كان اكثر التصورات تأثيراً وانتشاراً لمصطلح النسق الاجتماعي هو الذي طوره "تالكوت بارسونز" في كتابه (بناء الفعل الاجتماعي) سنة ١٩٣٧، حيث اتخذ اهتمامه بموضوع النسق الاجتماعي اتجاهين أساسين هما: الأول مشكلة النظام الاجتماعي العام، أي طبيعة القوى التي تؤدي إلى أشكال ثابتة نسبياً من التفاعل والتنظيم الاجتماعي حيث يتفق مع ماكس فيبر، ودوركايم في تعريفهما للنسق الاجتماعي حيث يقر في كتابة (النسق الاجتماعي) (The Social System. ١٩٥١) أن النسق الاجتماعي يتكون من مجموعة أفراد يتفاعلون بعضهم مع بعض في موقف له على الأقل مظهر أو جانب فيزيقي أو بيئي، ويدفعهم ميل كبير لتحقيق أقصى إشباع ممكن،

وتتحدد علاقاتهم بمواقفهم في إطار نسق من الرموز المشتركة والمقررة ثقافيا" أما الوحدات المكونة للنسق الاجتماعي فهي التجمعات والأدوار.

أما الاتجاه الثاني فهو محاولة جعل علم الاجتماع أكثر علمية ودقة وذلك بتطوير تصورات مجردة عن النسق الاجتماعي.

ويرجع استخدام فكرة النسق الاجتماعي إلى عالم الاجتماع "جورج هوفنر" الذي استفاد من استخدام أستاذه "تالكوت بارسونز" لمصطلح النسق الاجتماعي على أساس أن النسق الاجتماعي عبارة عن تجمع مستقر ومستمر تقوم بين أفراده علاقات اجتماعية على أساس من معايير اجتماعية "تفرض عليهم تعاملاً اجتماعياً معيناً او أدواراً اجتماعية محددة.

ويتكون النسق الاجتماعي من مجموعة من النظم، والتي يعتبر الواحد منها أو بعضها بمثابة نسق فرعي. ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى لوصف مستويات من التركيب والتعقيد مختلفة تمام الاختلاف.

ومن الأهمية بمكان ضرورة التمييز بين الانساق الاجتماعية والثقافية وأنساق الشخصية على الرغم من أن مصطلح النسق الاجتماعي قد يشتمل على هذه الأنواع، ويشير نسق الشخصية إلى جوانب الشخصية التي قد تؤثر في أداء الفرد لوظائفه الاجتماعية، أما النسق الثقافي فيشير إلى المعتقدات الفعلية والأنساق الملموسة للقيم، والوسائل اللازمة للاتصال.

وقبل التطرق إلى التعريف بالنسق الاجتماعي، فإن الأمر في البداية يتطلب التعريف بالنسق في اللغة. فهو كما جاء في "المعجم الوجيز" "نَسَقَ" الشئ نسقاً: أي نظمهُ. يقال نَسقَ الدُرّ والكلام أي: أحكَم نظمهُ، و(ناسق) بين الأمرين: تابع بينهما ولاءَم، و (نسّقهُ) أي: نظّمهُ، و(انتسقت) الأشياء أي: انتظم بعضها إلى بعض. يقال: نسّقها فانسقت والنسق: ما كان على نظام واحد من كل شئ. يقال: جاء القوم نسقاً، وزرعت الأشجار نسقاً.

ويشير النسق الاجتماعي إلى أنماط التفاعل والتنظيم مثل: بناء السلطة في تنظيم معين وتقسيم العمل في الأسرة ووظائفها المختلفة.

كما يشير أيضاً إلى اي تركيب اجتماعي له هدف أو مجموعة أهداف أوله وظيفة وبه مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات اجتماعية تنظمها التقاليد والقيم والمعتقدات الموجودة بالتركيب.

ويعرف النسق الاجتماعي بأنه عبارة عن أي تنظيم اجتماعي رسمى أو غير رسمي يشترك فيه أو يتبع له فردان او أكثر يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر من تعاملهم مع الغير أثناء تأدية النسق الوظيفية وقيامه بتحقيق أهدافه.

ويتكون النسق الاجتماعي بصفة أساسية من شخصين أو أكثر يتفاعلان بطريقة مباشرة في موقف مشترك، مع مراعاة أنه لا يمكن اعتبار المجموعات المتنوعة العلاقات كالجماعات الصغيرة أو الأحزاب السياسية أنساقاً اجتماعية، لأن الأنساق الاجتماعية تكون دائماً أنساقاً مفتوحة تتبادل المعلومات مع الأنساق الأخرى لاتفاقها معها في للخصائص والأهداف.

ومن خلال التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع والمهتمين بدراسة النسق الاجتماعي يمكن استخلاص العناصر التي يمكن أن تؤلف أوتكوّن تعريفاً شاملاً النسق الاجتماعي وذلك على النحو التالي:

١- أن النسق الاجتماعي عبارة عن تركيب أو تنظيم اجتماعي رسمي أو غير رسمي.

٢- يتصف هذا التنظيم بوجود عدة اهداف ووظائف تعبر عن النسق وتحقق أهدافه.

٣- ويحوي هذا التنظيم بداخله شخصين أو أكثر.

٤- يتفاعلون مع بعضهم البعض بطريقة مباشرة في موقف اجتماعي يجمعهم.

٥- كما أنهم يتفاعلون مع بعضهم في النسق أكثر من تعاملهم مع الأشخاص خارج النسق

٦- وترتب على تفاعلاتهم الاجتماعية علاقات اجتماعية تحددها الثقافة السائدة الموجودة في النسق.

عناصر النسق الاجتماعي:

توجد مستويات عديدة للأنساق الاجتماعية، فمثلاً العلاقة الموجودة بين فردين قد تكون نسق اجتماعي، وكذلك للعائلة فهي نسق اجتماعي له أهدافه، والمدينة والقرية والمحافظة والجمهورية والمجتمع الإنساني بأكمله، كل هذه مستويات مستقلة للأنساق الاجتماعية. في كل من هذه الأنساق الاجتماعية يتفاعل أعضاء التنظيم مع بعضهم البعض أكثر من تفاعلهم مع غير الأعضاء أثناء عمل الجهاز لتحقيق أهدافه.

وعلى الرغم من وجود مستويات مختلفة من الأنساق الاجتماعية إلا أن لكل منها عناصر يتصل بعضها بتكوينها والبعض الأخر بقيمها ومكانتها. وقد حدد "لومس وبيجل" ثمانية عناصر للنسق الاجتماعي وفيما يلي تفصيل لتلك العناصر.

١- الأدوار Roles

والدور هو ما يتوقعه أفراد النسق من عضو منهم في موقف معين. فدور الأب في الأسرة مثلاً هو ما يتوقعه أفراد النسق منه في موقف معين، فيتوقع من رب الأسرة أن يرعى أسرته وأن يخلص لها وأن ينفق عليها وأن يعمل على حمايتها .... الخ

ويشغل الفرد عادة اكثر من دور في النسق الواحد، فهو في الأسرة قد يكون إبناً وأخاً وعماً، ولكل من هذه الأدوار توقعات تخالف التوقعات المنتظرة من أدواره الأخرى. وتقاس مثالية الفرد أو انحرافه بالمقارنة بين تصرفاته الفعلية في المواقف المختلفة وبين الدور المتوقع منه من جانب أعضاء الجماعة، وكلما زاد الفرق أو الإنحراف بين السلوك الفعلي والدور كلما زاد نقد الجماعة أو المجتمع للعضو، وقد يكون انحراف الفرد عن سلوكه المتوقع نتيجه لعدم تقبله لدوره المحددله عن طريق النسق، وإذا تعدد الأفراد الذين لا يتقبلون أدوارهم بحيث أصبح عدد كبير منهم ينحرف سلوكهم عن السلوك المتوقع فإن النسق يتفكك ويضعف ويفشل في تحقيق أهدافه.

٢- المكانة الاجتماعية social status

وهي المرتبة التي يضع أفراد الجماعة فرداً منهم فيها بناءاً على سماته وصفاته، والتي ينظر إليها أعضاء الجماعة بالتميز والاحترام أو بالاعتراض والانتقاص. فإذا كانت هناك جماعة دينية ووجد بين أعضائها من يتبع تعاليم الدين ويسلك السلوك المتمشي معها فإن في صفاته هذه ما يمنحه مكانة اجتماعية عالية بين أفراد هذه الجماعة، وعلى النقيض من ذلك تماماً نجد أن الفرد الذي يتصف بصفات الرحمة والعدالة والطيبة في جماعة اللصوص يحتل مكانة اجتماعة دنيا بين جماعة اللصوص أي أن نوع الصفات وتقديرها يكون على حسب تقدير أعضاء الجماعة وليس على حسب نوع صفات الأفراد وأخلاقهم الفاضلة. ويؤثر كل من دور الفرد ومكانته الاجتماعية في النسق كما يتأثر النسق بدور الفرد ومكانته الاجتماعية، كما يتأثر كل منهما بعوامل مختلفة. ويعتبر السن والجنس والمركز العائلي والمركز المالي من العوامل الرئيسية التي تحدد دور الشخص ومكانته الاجتماعية في النسق.

ويلاحظ دائماً أن المكانات الاجتماعية في أي مجتمع تتخذ شكلاً هرمياً، بحيث تكون المكانات العليا قلة والمكانات الدنيا هي الكثرة، إلا ان هذا الشكل الهرمي يختلف من مجتمع إلى آخر. والمكانات الاجتماعية إما أن تكون منسبة وهي التي تنسب للفرد منذ ولادته أو يحصل عليها الفرد في أثناء نموه الطبيعي وتقدمه في السن، وإما أن تكون مكانة مكتسبة وهي التي يحصل عليها الفرد نتيجة ما يحصل عليه بمجهوده وعمله. ويطلق على المكانات المتشابهة أو المتقاربة في المجتمع إسم الطبقة الاجتماعية، فالطبقة الاجتماعية تتكون من مجموعة غير منظمة من الأفراد لهم مكانات اجتماعية متقاربة سواء كانت هذه المكانات منسبة أو مكتسبة ويقسم أفراد المجتمع عامة إلى ثلاث طبقات: الطبقة العليا- الطبقة المتوسطة - الطبقة الدنيا. ويختلف حجم هذه الطبقات في كل مجتمع عن الآخر على حسب توزيع المكانات الاجتماعية والصفات التي تحددها، وعلى حسب اعتقاد الفرد نفسه بوضعه الاجتماعي بالنسبة لغيره من أفراد المجتمع. وأحياناً يقسم المجتمع رأسياً إلى ست طبقات بدلاً من ثلاثة وذلك بأن تقسم كل من الطبقات الثلاثة السابقة إلى طبقتين،

فمثلاً الطبقة العليا تنقسم إلى طبقة عليا وطبقة دنيا عليا، والطبقة المتوسطة تنقسم كذلك إلى طبقة عليا ووسطى وطبقة دنيا وسطى، وهكذا بالنسبة للطبقة الدنيا.

وتتماثل العوامل المحددة لكل طبقة اجتماعية مع العوامل التي تحدد الدور والمكانة الاجتماعية للفرد، ويمكن تلخيص العوامل التي تحدد الدور والمكانة الاجتماعية للفرد، ويمكن تلخيص العوامل التي تحدد الطبقة الاجتماعية في المجتمع فيما يلي:

أ- نوع العمل الاقتصادي الذي يقوم به الفرد في المجتمع، فهو يختلف من أعمال إدارية رئيسية في مختلف المصالح إلى أعمال غير فنية بالأجر في الساعة أو اليوم.

ب- مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد وهو يختلف من فرد لآخر.

ج- مستوى التعليم الذي يحصل عليه الفرد وهو يختلف من الشخص الأمي ثم مروراً بالذي يعرف القراءة والكتابة، والحاصل على مؤهل ابتدائي، والحاصل على مؤهل إعدادي، والحاصل على مؤهل ثانوي، ثم الحاصل على مؤهل جامعي، ثم المؤهل فوق الجامعي.

د- نوع السكن الذي يشغله الفرد، ومستوى الحي الذي يقيم فيه، حيث يختلف كل الأفراد عن بعضهم في الإقامة في أحياء راقية إلى مناطق شعبية موبوءة بالأمراض الاجتماعية.

هـ- نوع النشاط الترفيهي الذي يمارسه الفرد والوسط الذي يختلط به، إذ تختلف ذلك اختلافاً كبيراً في المجتمع من فرد لآخر.

و- المركز الاجتماعي للعائلة التي ينتمي إليها الفرد، حيث يؤثر ذلك على المركز الاجتماعي للفرد.

٣- القوة: Power

وتعرف بأنها قدرة بعض أفراد النسق الاجتماعي على التحكم في سلوك الآخرين لتحقيق أهدافه وغاياته وتحقيق المعايير. وللقوة مكونات عديدة تتمثل في عوانين رئيسيين هما السلطة، والتأثير. فالسلطة Authority هي الحق (كما يحدده

النسق للتحكم في تصرفات الآخرين وبناءاً على سند قانوني. أما التأثير Influence فهو على العكس من السلطة ويقصد به التحكم في تصرفات الآخرين من غير سند قانوني، ويعتمد على المهارات في العلاقات الشخصية، والتفاعل بين الأعضاء في النسق الاجتماعي، كما يعتمد على رأس المال الاجتماعي مثل أنواع المجاملات المختلفة والتي يتكرمن الناس لغيرهم بالمدح والثناء الجميل، كما يكتسب النسق الاجتماعي بعض مظاهر تأثيره من العلاقات الممتدة خارجة.

ولكي يتم تقريب مفهوم القوة الاجتماعية إلى أذهان الطلاب فعلى سبيل المثال نجد أن تاجر المواشي عندما يحضر لشراء العجول المسمنة من الفلاح فإنه يبحث عن رب الأسرة، لأنه هو الذي ينطق بقرار البيع والذي يعتبر من سلطته، ولكن قراره هذا في الحقيقة لم يخلوا من تأثير الأم والأطفال.

٤ - الأهداف Ends & Objectives

ويقصد بها الحالة المستقبلية التي ليس لها وجود حالياً ويراد تحقيقها ببذل الجهود وتوجيه الفرد نحو الهدف المطلوب، أو هي تلك التغيرات التي يسعى إليها أعضاء النسق الاجتماعي ويتوقعون تحقيقها من خلال وظيفة النسق. وقد تكون الأهداف هي الابقاء على الوضع الحالي كما هو الحال في الجماعات المحافظة او الدينية أحيانا، ويوجد لكل نسق اجتماعي أهداف معينة ومحددة يسعى الأعضاء إلى تحقيقها، وأحياناً تكون هذه الأهداف مؤقتة ومحدودة مثل أهداف الجماعة التنظيمية التي تنشأ بغرض التنظيم والإشراف على إقامة حفل وينتهي عملها بمجرد تحقيق هدفها وانتهاء الحفل، وقد تكون الأهداف مستديمة ومتجددة وتتحقق باستمرار أثناء عمل النسق مثل الجمعية التعاونية التي تحقق أهدافها باستمرار لأعضائها في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وعموماً فإن أهداف النسق يتم تحديدها ووضعها وفقاً لنوع القيم والعادات والعرف والتقاليد السائدة بالمجتمع

٥- الجزاءات : Sanctions

وهي إمكانيات النسق في منح أو حرمان الرضا المتضمن عن الأعمال التى تتمشى أو لا تتمشى مع اهداف ومعايير النسق الاجتماعي.

وقد تكون الجزاءات إيجابية أو سلبية. فالجزاءات الإيجابية تتمثل في المكافآت المتوفرة للأعضاء من النسق الاجتماعي وتشمل: المكانة الناتجة من السلطة أو الحقوق أو الاحترامات أو الامتيازات من السلطة والتقدير والعوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. أما الجزاءات السلبية فتتمثل في: العقوبات أو الحرمان من هذه العناصر والتي ذكرت كمكافآت في النسق الاجتماعي.

٦- المعايير والقواعد السلوكية:- Norms & Rules

وهي تلك القوانين او المعايير السلوكية الرسمية وغير الرسمية والتي تحدد استخدام الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف الجهاز. فأهداف أي شركة تجارية مثلاً تنحصر في الربح والحصول على المكسب، إلا أن المعايير تحدد وسائل حصولها على هذا الهدف، فتمنع استخدام وسائل الغش والخداع، وتقرر وسائل التجارة المشروعة، وتتخذ هذه المعايير أشكالاً معينة يتبعها الأفراد في الاستجابة للمواقف الاجتماعية المختلفة، فهناك أنماطاً محددة للتحية والسلام، وأنماط اخرى متبعة في مقابلة الغير، وأخرى متبعة لتناول الطعام وهكذا .... الخ

وتتدرج هذه المعايير أو القوانين السلوكية ما بين الضعف والقوة، فمنها الضعيف الذي لا يهتم المجتمع كثيراً باتباعه، ومنها القوى الذي يصر المجتمع على احترامه.

أسس قياس ضعف أو قوة المعيار أو القانون السلوكي:

توجد عدة أسس يمكن من خلالها قياس المعيار والحكم عليه بالقوة أو الضعف وهي:

١- مدى شمول المعيار أو القانون السلوكي: فكلما كان القانون السلوكي شاملاً لقطاع كبير من المجتمع كلما كان قانوناً قوياً، أما إذا كان سائداً بين جماعة قليلة من أبناء المجتمع فهو قانون ضعيف.

٢- مدى استمراريته: فإذا استمر القانون السلوكي لفترة طويلة من الوقت لعدة أجيال مثلاً كان هذا القانون قوياً، أما إذا اقتصر تأثيره على فترة قصيرة من الوقت كان قانوناً ضعيفاً

٣- مدى الضغط الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع لفرضه: فكلما اهتم المجتمع بفرض القانون السلوكي وابتع ضغطاً قوياً يلزم المغرمين بالامتثال له كلما كان هذا القانون قوياً، أما إذا كان ضغط المجتمع لفرض القانون للسلوكي ضعيفاً فإن هذا القانون يصبح ضعيفاً.

تدرج المعايير أو القوانين السلوكية:

توجد عدة انواع مختلفة من المعايير والقوانين السلوكية في المجتمع، يأخذ بعضها صورة رسمية منصوص عليها في صورة قوانين أو لوائح الأنساق الاجتماعية، والبعض الأخر غير رسمي ولا ينص عليه في صورة قوانين أو لوائح رسمية... وتتدرج هذه القوانين والمعايير من الأضعف إلى الأقوى كما يلي:

أ- التقليعة: وهي أضعف القوانين السلوكية، وتكثر في المجتمعات ذات الثقافات الحديثة، وتقل في المجتمعات ذات الثقافات القديمة، ومن أمثلتها ما حدث في مصر عندما قامت حركة بين بعض الشباب ضد الطربوش الأحمر بدعوى أنه يمثل السيادة التركية، وطالبوا بلبس طرابيش ملونة بأية ألوان أخرى خلاف اللون الأحمر والزر الأسود.

ب-الموضة: وهي أقوى من التقليعة، وأغلب تواجدها في الملابس وتتضح بشكل خاص في أزياء السيدات.

ج-الطرق أو السلوكيات الشعبية: وهي أقوى من السابقة مثل عادات الأكل وطابع الملبس، فالرداء النسائي زي النساء، والبدلة الرجالي زي الرجال، وعادة الأكل بالشوكة والسكينة أمثلة من السلوكيات الشعبية، وتنتشر بين سكان المجتمع وتستمر لأجيال عديدة.

د- العرف والتقاليد: وهي من أقوى القوانين السلوكية غير المكتوبة، وتصل عقوبة المخالفين لها إلى حد الإعتداء البدني عليهم من جانب المجتمع، وذلك لارتباطها بالقيم الاجتماعية السائدة، وما يحيط بهذه القيم من عواطف وعقائد عميقة.

هـ- القوانين الوضعية: وهي التي يضعها المجتمع ويخص لها أجهزة كاملة لفرضها، ويقع العقاب على مخالفيها مثل: أجهزة القضاء، والمحاماة، والبوليس الخ وهي أقوى أنواع القوانين السلوكية وإن كانت أحياناً لا تزيد قوة عن العرف والتقاليد.

٧- مكان التفاعل الاجتماعي Terretoriality

ويعبر عن الترتيبات المكانية وللمتطلبات المسافية للنسق بحيث يتمكن النسق وأعضائه من إتمام التفاعل لتحقيق أهدافه وغاياته في حدود معاييره، حيث أنه من الواضح أن جميع الأنساق الاجتماعية تتأثر بالاعتبارات المسافية. فمجرد معيشة عائلات ترتبط مع بعضها بقرابة معينة في مسكن واحد (بيت العيلة) يعني هذا وجود مشكلات تختلف عن تلك التي يتوقع أن توجد لو أن كل أسرة سكنت في منزل مستقل لها يفصله عن المنازل الأخرى مسافة مكانية.

٨- الامكانيات: Facilities

وهي الوسائل التي تستعمل في تحقيق الأهداف، فوسائل المزرعة تحتوى على الملكية وأدوات المزرعة والحيوانات ورأس المال.... الخ، أما وسائل المدرسة فتحتوي على المبنى والكتب والأجهزة. كما أن المهارة في العلاقات الانسانية والمؤهلات والمعرفة والثقة والعناصر الأخرى المتوفرة للنسق يمكن اعتبارها إمكانيات أيضاً.

ثانياً: العمليات الاجتماعية Social processes

الإنسان بطبيعته كائن "اجتماعي تفاعلي" يعيش في المجتمع، وأهم ما يميزه عند اتصاله ببني جنسه هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات اجتماعية مختلفة، ولذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الأخرين. فالتفاعل الذي يعتبر العملية الاجتماعية الأساسية هو الذي يُشكّل العامل المركزي في كل حياة الانسان الاجتماعية، وتظهر أهمية التفاعل في كونه المسئول عن كل تنظيم للسلوك الإنساني بداية من ذات الإنسان وانتهاءاً بالمجتمع. ويتخذ هذا التفاعل عادة عدداً من الأشكال المختلفة اصطلح المجتمع على اعتبار بعضها مرغوباً فيه، والبعض الآخر غير مرغوب فيه، وواضح أن كلاً من الأصطلاحين نسبي، بمعنى خضوعه لزمان ومكان معينين، فما يكون مرغوباً في مجتمع قد لا يكون مرغوباً فيه في وقت آخر في نفس المجتمع. ويهمنا من كل ذلك أن حدوث التفاعل الاجتماعي صفة أولية من صفات المجتمع، فالإنسان ما دام يجتمع مع إنسان آخر فلابد أن تكون النتيجة المتوقعة من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة.

وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، وإذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها "التنشئة الاجتماعية" كان لا بد من دراسة صور هذا التفاعل المتكررة والعامة والتي تنتج من حدوث هذا التفاعل بين الأفراد والتي يسميها علماء الاجتماع "العمليات الاجتماعية الاضطرادية" وذلك اتفاقاً مع وجهة النظر القائلة بأن علم الاجتماع يهتم في المقام الأول بالتكرار والاضطراد في العلاقات الاجتماعية ومعنى العمليات الاجتماعية الاضطرادية: سلسلة من الحوادث المترابطة التي تؤدي إلى نتيجة محددة يمكن التنبؤ بها. وإذا كان علم الاجتماع لا يستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلي والمجتمع، والمكانة، والدور، والجماعات الأولية والثانوية. إلا أنه يستطيع أن يعاوننا في فهم موقع الأنساق داخل المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن العمليات الاجتماعية التي يهتم علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة إلا أن معالجة هذه العمليات تنطوي على صعوبات أهمها: المسميات

المختلفة التي تطلق على كل منها، والمعاني المختلفة التي تشير إليها. وبالرغم من ذلك فلا يمكن إغفال أهمية تلك العمليات والتي لا تكمن في ذاتها بقدر ما تكمن فيما تسهم به من استمرار في الحياة الاجتماعية.

جاء في "المعجم الوجيز" "العملية" جملة أعمال تحْدث أثراً خاصاً. يقال: عملية جراحية، او حربية، أو مالية.

وتعنى كلمة عملية اجتماعية Social process نموذج من نماذج التفاعل الاجتماعي المتكررة والقابلة للتجديد، وينظر كثير من الدارسين إلى علم الاجتماع على أنه دراسة للتفاعل الاجتماعي أي دراسة للعمليات الاجتماعية. وجدير بالذكر أن العملية الاجتماعية تعتبر نموذجاً للتفاعل الاجتماعي يمكن ملاحظته في حدود فترة زمنية محددة. ويطلق على النموذج الذي يقبل الملاحظة في فترة محددة مصطلح "بناء".

<u>المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية</u>

على الرغم من أن العمليات الاجتماعية أصبحت الآن موضع اهتمام أكثر علماء الاجتماع، إلا أن المعلومات الموثوق بها حولها لا تزال قليلة. وهناك مجموعة من التجارب لا زالت تُجري بصورة أو بأخرى عن هذه العمليات في علم النفس والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ومع ذلك فإن استقراء ما كُتب عن هذا الموضوع الهام يجعلنا نقف عند نقطة هامة، وهي أنه برغم اختلاف الباحثين في بعض المسائل المتصلة بفهم العمليات الاجتماعي، إلا أن هناك شبه اتفاق حول عدد من المبادئ أو القضايا العامة والتي يجب الإشارة إليها هنا لتكون محل النظر والدراسة:

١- الناس في كل مكان يناضلون من أجل الوصول إلى أهدافهم والحصول على مطالبهم الأساسية. والاشتراك في النضال مع الآخرين (التعاون) أو النضال ضدهم (التنافس) يعتبر أحد الصور المكتسبة للسلوك.

٢- الأهداف الأولية التي يتنافس من أجلها الأفراد أو يتعاونون أو يقفون منها موقفاً سلبياً تعتبر إحدى وظائف ثقافتهم الخاصة ومؤشراً لاتجاهاتها العامة.

٣- إذا كانت الأهداف أو القيم نادرة في أي ثقافة، يصبح طابع السلوك (غالباً) تنافسياً، وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك (غالباً) تعاونياً.

٤- التنافس بين الجماعات يشجع التعاون داخل الجماعة الواحدة.

٥- التنافس يشجع تقسيم العمل في المجتمع.

٦- صورة التنافس والتعاون في ثقافة معينة تعتبر وظيفة لتكامل عدد من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة (المتشابكة)

٧- تظهر رواسب التنافس والتعاون عند الأطفال خلال السنة الأولى من حياتهم، ولكن التنافس والتعاون لا يظهران بوضوح إلا حول السنة الثالثة وينمو هذا الاتجاه عند الأطفال ويمر على تغيرات سريعة حتى سن الثامنة، وعند هذا السن يظهر التنافس والتعاون عند جميع الأطفال.

٨- يتنافس الناس أو يتعاونون للحصول على المزايا المادية، كما أنهم يفعلون ذلك للحصول على المزايا اللامادية مثل النفوذ أو القوة أو السلطان.

٩- الصراع ليست له صفة الاستمرار، فهو متقطع، بينما يكون التنافس مستمراً لأنه مُكوّن أساسي للعملية الاجتماعية.

١٠- عندما يحدث صراع داخل الجماعة الواحدة ويعيش في نفس الوقت بين الجماعات، يقع الأفراد الذين لهم ولاء للأطراف المتنازعة بصورة أو بأخرى فريسة للصراع الشخصي واضطراب الشخصية.

١١- عندما يحدث صراع بين الجماعات تتكامل شخصية الفرد إذا حدد جهة ولائه إلى جماعة واحدة.

١٢- التوافق المتساوي يكون نتيجة الصراع أو التنافس بين متنافسين متعادلين في القوة.

١٣- التوافق غير المتبادل أو غير المتساوي من ناحية أحد الطرفين يكون نتيجة للصراع أو التنافس بين متنافسين غير متعادلي القوة.

١٤- التوافق يمهد الطريق للتمثيل الاجتماعي.

١٥- يتوقف التغير من الصراع إلى التعاون على التغلب على الأنماط المتحجرة والصور الخاطئة التي يحملها البعض للآخرين.

١٦- يكشف تاريخ حياة أي فرد الدور الفريد والهام لأسرته في نقل القيم الأساسية للثقافة، وعلى الأخص تلك الاتجاهات التعاونية والتنافسية المقررة في هذه الثقافة.

١٧- لا نستطيع أن نجد مجتمعاً يكشف في ثقافته عن "تنافس كامل" أو "تعاون كامل" لأن كل مجتمع يشتمل على درجات متغيرة منهما. وهذا هو الشأن أيضاً بالنسبة للصراع والتوافق والتمثيل.

١٨- المتشابهات في الثقافة توصل إلى التمثيل الثقافي.

١٩- الإصلاح الاجتماعي للسلوك، أو قيام الفرد أو الأفراد بأدوارهم يتأثر عندما يتغير موقف اجتماعي معين من التعاون إلى التنافس أو العكس.

٢٠- ليس هناك علاقة بين المناطق الثقافية وصور التفاعل الاجتماعي، لأن كل أنماط التفاعل يمكن أن توجد في منطقة واحدة كبيرة.

وتختلف العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في طبيعتها ومظهرها، فمنها ما يؤدي إلى التنافر والتفكك Disintegrative processes كالمنافسة والصراع والعمليات الأخرى التي تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات ومنها ما يؤدي إلى التجاذب والترابط Intigrative كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل الاجتماعي وغيرها من العمليات الاجتماعية الأخرى.

وفيما يلي نستعرض عدداً من العمليات الاجتماعية الرئيسية التي تقوم بدور هام في حياة المجتمعات:

عملية التنشئة الاجتماعية Socialization process

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية أولى العمليات الاجتماعية ومن أخطرها شأناً في حياة الفرد لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته وتبدأ هذه العملية منذ ولادة الطفل لأنه في مراحل حياته الأولى مشغول بتلبية رغباته فيما يختص بالغرائز والحاجات الفسيولوجية للجسم، ثم تتولاه الأسرة بالترويض على أن

يكون كائناً اجتماعياً ومواطناً فاضلاً، لتعلمه لغة الجماعة وعاداتها وعرفها وتقاليدها، وتكمل الجماعات الأخرى مثل (المدرسة – الأصدقاء- الجمعيات والهيئات) وظيفة الأسرة في تنشئة الأفراد.

ويختلف الأفراد في قابليتهم للاندماج في حياة الجماعة باختلاف التربية التي يتلقونها عن الأسرة وعن الجماعات التي تحيط بهم في نشأتهم الأولى، وهذا يفسر لنا أن بعض الأطفال ينشأون اجتماعيين وبعضهم غير اجتماعيين.

ويلاحظ أن الطفل عند ميلاده يكون عاجزاً تمام العجز عن الحركة وهذا يجعله يعتمد كل الاعتماد على الأفراد المحيطين به الذين يقومون بتنشئته، وفترة الاعتماد على الغير (وهي فترة الطفولة عند الإنسان) أطول كثيراً منها عند الكائنات الأخرى. ولهذا فإن الجو الاجتماعي الذي يحيط بالطفل منذ نشأته ذو أهمية كبرى في صياغة شخصيته وتوجيه نموها.

وقد استخدم مصطلح التنشئة الاجتماعية أساساً عند علماء النفس الاجتماعي، وعلماء الاجتماع، والمتخصصين في دراسة نمو الأطفال.

وتشير التنشئة الاجتماعية في علم النفس الاجتماعي إلى العملية التي يتعلم الفرد من خلالها كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه.

ويقصد بالتنشئة الاجتماعية في علم الاجتماع أو كما يطلق عليها عملية التطبيع الاجتماعي أو التشكيل الاجتماعي أو الغرس الاجتماعي أو الدمج الاجتماعي "عملية تشكيل أفراد إجتماعيين ليدمجوا في الإطار العام للجماعة التي ولدوا فيها ويصبحوا أفراداً متكيفين مع هذه الجماعة وأنماطها وقيمها"، أو هي العملية التي يتحول من خلالها الفرد من كائن حي بيولوجي إلى كائن حي اجتماعي بمعنى أنها العملية التي يتحول الفرد من خلالها من طفل يعتمد على غيره لا يعرف سوء ذاته، ولا يهدف في حياته إلا إلى اشباع دوافعه الفسيولوجية ولا تستطيع تأجيل هذا الاشباع، إلى فرد ناضج يدرك معنى المسئولية وكيف يتحملها ويعرف معنى الفردية

والاستقلال معتمداً على ذاته اعتماداً نسبياً ولا يخضع في سلوكه إلى دوافعه الفسيولوجية ويستطيع أن يضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع دوافعه.

أو هي العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجاً في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها". وطبقاً لهذا التعريف تكون عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة على مدى الحياة. ويمر الطفل بفترات حرجة عندما يندمج في القيم والاتجاهات والمهارات والأدوار التي تشكل شخصيته وتجعله مندمجاً في مجتمعه. ولهذا تعتبر هذه العملية ضرورية لتكوين "ذات" الطفل، وتطوير مفهومه عن ذاته كشخص وخاصة من خلال سلوك الآخرين واتجاهاتهم نحوه، وكذلك عن طريق تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة، والذي يؤدي بدوره إلى ظهور الذات الاجتماعية المتميزة بالنمو السليم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن اعتبار أي نشاط مبذول لتعلم دور اجتماعي جديد ويجعل الشخص يتمكن من أداء وظيفته كعضو في جماعة أو مجتمع بمثابة تنشئة اجتماعية. فمثلاً الشخص الملتحق بالجامعة أو بالشرطة او بنادي رياضي أو بأية جماعات أخرى ويتعلم فيها قيماً، واتجاهات، وعادات، وأدوراً اجتماعية جديدة يعتبر مندمجاً في عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي ينظر إلى هذه العملية على أنها "عملية مستمرة يمكن أن يمر بها الشخص في مراحل العمر المتأخرة، حيث يحاول الفتيان والفتيات (أقل من سن العشرين) تنشئة والديهم على أداء أدوار جديدة أو تنشئتهم على تغيير بعض أدوارهم التقليدية أو اكتساب مراكز جديدة في المجتمع الحديث أما المتخصصين في دراسة نمو الأطفال فيشيرون إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تحدث في مرحلة الطفولة وتؤدي إلى نمو شخصية الفرد واندماجه في مجتمعه، فالأطفال تتضح قدراتهم وتنمو من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتيح لهم فرصة اكتساب السلوك الاجتماعي ويشيرون إلى أن اكتساب معرفة جديدة أو مهارة مستحدثة هي في الواقع عملية تثقيف أو اكتساب خصائص جديدة. ولهذا فإن التنشئة الاجتماعية هي في الواقع عملية التعلم.

مراحل عملية التنشئة الاجتماعية

حتى يتحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجماعي فلا بد أن يمر بثلاث مراحل غير محددة بزمن معين وليست منفصلة وإنما هي مراحل متداخلة وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: المرحلة الذاتية

وفيها يتعلم الطفل التكيف لمطالب جسمه ودوافعه البيولوجية والظروف البيئية المحيطة، ويكيف نفسه لسلوك الكبار. ويستجيب الطفل للمواقف المختلفة بكل حواسه، وتتحدد بالتدريج بعض أنماطه السلوكية فيتعلم بالتدريج كيف يستبعد بعض الأنماط السلوكية التي لا تعمل على إشباع دوافعه البيولوجية، والطفل إنما يستجيب لإشارات أوعلامات حددها الكبار في المواقف المختلفة التي يتعرض لها في تفاعله معهم واستجابة الطفل لهذه العلامات استجابة لمعاني هذه العلامات وليس استجابة للعلامات في حد ذاتها، فثدي الأم معناه الرضاعة والإشباع وكما يتأثر الطفل بعلامات حددها له الكبار، فهو أيضاً يؤثر فيهم، فهو يتعلم أن استخدام الصراخ والبكاء وسيلة فعالة لكي تحضر الأم وتهتم به.

أما بالنسبة لعملية الفطام فيجب أن تتم بالتدريج ليس من الناحية الجسمية فقط، إنما أيضاً من الناحية النفسية، فالنظام المفاجئ قد يتسبب في اكتساب الطفل بعض الميول العدوانية تجاه العالم الخارجي الذي يعتبره مسئول عن حرمانه من صدر أمه. كما أنه من الأهمية بمكان عدم تذبذب الكبار في معاملة الطفل بالنسبة للموقف الواحد، الأمر الذي يترتب عليه أن يتصف سلوكه بالتردد وبالتالي تتكون لديه البذور الأولى للأنحراف النفسي.

المرحلة الثانية: المرحلة المطلقة

وأهم ما يميز هذه المرحلة نمو الطفل الحركي واكتسابه القدرة على الانتقال من مكان إلى آخر مستقلاً نسبياً عن الكبار، وهذا النمو الحركي يجعله يتعامل مع الأشياء بحرية أكبر وبعيداً إلى حد ما عن رقابة الكبار.

ويلاحظ أن كثيراً من عادات وأفعال الطفل في هذه المرحلة تجد مقاومة من الكبار الذين يتدخلون لمنعه، ويترتب على هذا حدوث الصراع بين الطفل وبين الكبار من حوله، وقد يتحول هذا إلى صراع في شخصية الطفل نتيجة للتناقض الذي يحدث في معاني الأشياء.

وفي هذه المرحلة يكتسب الطفل ما يجب وما لا يجب، أي أنه يكتسب ما يطلق عليه الرقيب أو النفس اللوامة، وهو يفرض هذا فرضاً على من حوله مستجيباً في ذلك لأوامر الكبار ونواهيهم مما يجعله يتشرب المعايير الاجتماعية الأساسية للأفراد الذين يعيش بينهم ويتفاعل معهم.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعامل المشترك بين الطفل وبين الأفراد الآخرين

وفيها يكتسب الطفل اتجاهات الكبار نحو المواقف الهامة في حياته، حيث ينتقل الطفل من مرحلة التوقع الثابت لسلوك الأفراد إلى معرفة الاتجاهات السلوكية للأفراد في كل موقف، والطفل مثلاً له الحق في أن ينكر أسرار العائلة إذا لم يكن هناك فرد غريب، ولا يحق له ذلك في حالة وجود فرد غريب. وفي هذه المرحلة أيضاً يستدعي الطفل في سلوكه وعند اللعب الرموز التي تعبر عن اتجاهات الآخرين ثم وإنه يستجيب لتلك الرموز أو العلامات، وبهذا يتم تعديل سلوكه بشكل يساعده على التوافق في معاملاته مع الغير ويترتب على هذا أمران:

الأول: أن يصبح الطفل واعياً بذاته عن طريق بنيه اتجاهات الغير نحوه، حيث يستخدم أنماط السلوك التي يحتمل ويتوقع صدورها من الغير نحوه، وتتحدد ذاته بشكل واعي بتحديد علاقاتها بالغير.

الثاني:- أن يتكون لدى الطفل بالطريقة المشار إليها مجموعة من الاستجابات المنظمة نحو اتجاهات الغير وفي هذه المرحلة يستطيع الطفل أن يوحد اتجاهات أعضاء الأسرة في شكل متكامل وأن يكوّن اتجاهاته ويعدل أنماط سلوكه على هذا الأساس.

الأسرة والتنشئة الاجتماعية: the family and socialization

يجمع العلماء على أن الأسرة عامل هام ومؤثر في تشكيل شخصية الطفل وتحديد سلوكه في المستقبل إلى حد كبير، ويتضح ذلك في ما توفره الأسرة للطفل. فهي توفر له النمو الجسمي- الأمن النفسي - الاتزان الانفعالي- النضج الاجتماعي. وحتى يمكن تحديد أثر الأسرة في النمو الاجتماعي والنفسي السليم للطفل وتشكيل شخصيته فلابد من تحليل العلاقات الموجودة داخل الأسرة والتي تؤثر على الطفل بالاضافة إلى تحليل العلاقة بين الأخوة والأخوات.

أولاً: العلاقة بين الوالدين:

فكلما كانت العلاقة بين الوالدين منسجمة أدى ذلك إلى وجود جو يساعد على نمو الطفل في شخصية متكاملة ومتزنة، أما الخلافات والمشاحنات بين الزوجين وخاصة عندما يشعر بها الطفل تعتبر من العوامل المؤدية إلى نمو الطفل نمواً نفسياً واجتماعياً نمواً غير سليم ولاشك أن الجو الأسري الذي تكثر فيه الخلافات والمشاحنات يختلف بكثير عن الجو الذي يسوده الحب والاتفاق والتعاطف

ثانياً: العلاقة بين الوالدين والطفل:

فنوع هذه العلاقة وطريقة معاملة الوالدين للطفل عامل هام يتدخل في تكوين شخصيته، فهناك فرق بين شخصية فرد نشا في أحضان التدليل الزائد والحنان المفرط، وشخصية فرد اخر نشأ في جو من الشدة والنظام الدقيق الذي يتصف بالقسوة وهناك فرق بين هذين الفردين في سلوكيهما وسماتها الشخصية. ويرجع هذا الفرق إلى نوع العلاقة بين الوالدين والطفل فإذا ما نشأ الطفل في جو مشبع بالحب والثقة تحول ذلك عند نموه إلى شخص يستطيع أن يحب لأنه احب وتعلم كيف يحب مثل هذا الطفل سينمو إلى شخص يستطيع أن يثق في غيره لأنه عاش مع والديه في جو من الثقة. أما الطفل الذي نشأ في جو مشحون بالحرمان من الحب فيشعر برفض والديه له وبالتالي إلى فرد أناني وعدواني لا يعرف الحب ولا يستطيع أن ينتمي إلى غيره.

ثالثاً: العلاقة بين الإخوة والأخوات

فكلما كانت هذه العلاقات منسجمة ومتكيفة مع بعضها، وكلما بعدت من تفضيل طفل عن طفل وما يترتب عليها من أنانية وكراهية كلما كان هناك فرصة لنمو الطفل نمواً نفسياً سليماً.

المدرسة والتنشئة الاجتماعية

المدرسة مؤسسة اجتماعية اتفق المجتمع على إنشائها بقصد المحافظة على ثقافته ونقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر كما أنها تقوم بتوفير الفرص المناسبة للطفل كي ينمو جسمانياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً إلى المستوى المناسب الذي يتفق مع ما يتوقعه المجتمع من قدرات الطفل.

وعندما ينتقل الطفل من الأسرة إلى المدرسة يجد فرقاً كبيراً بين الموقعين، فهو في الموقع الأول يعتمد اعتماداً كبيراً على كل المحيطين به الذين يعرفهم تمام المعرفة، فهم أبوه وأمه وإخوته أما في الموقع ا لثاني فمطلوب منه أن يتكيف مع أشخص آخرين لا يعرفهم، وأن يتكيف مع نظام اجتماعي خاص لم يسمع به من قبل وحتى تساعد المدرسة في عملية تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة فيجب عليها تقديم الرعاية النفسية لكل طفل بمساعدته في حل مشكلاته، ومساعدته في الانتقال من طفل يعتمد على غيره إلى رجل يستطيع أن يستقل بنفسه، كما يجب على المدرسة أن تعلم الطفل كيف يؤجل تحقيق أهداف إلى الوقت الملائم الذي لايتعارض مع تحقيق الغير لأهدافهم ويجب على المدرسة أن تجنب الطفل الشعور بالفشل والنقص، وإلا تكلف الطفل فوق طاقته، وألا تتدخل في نوع الصحبة التي يميل إليها الطفل.

ويؤثر الجو العام الذي يسود المدرسة على شخصية أطفالها وما يترتب عليها من سلوك، فقد دلت الأبحاث والدراسات على أن المعاملة التي تتميز بالاستبداد والسيطرة قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج ولكن ينتج عنها أفراد عدوانيون ويقل الاعتماد على النفس في حين أن الديمقراطية قد تؤدي إلى تماسك الجماعة وحسن العلاقة بين أفرادها.

الصحبة والتنشئة الاجتماعية

تعتبر الصحبة عامل هام في نمو الطفل نفسياً واجتماعياً، فهي تؤثر في قيمه وعاداته واتجاهاته وطريقة معاملته لصحبته، وفي الصحبة يجد الطفل مجموعة من الأفراد يتصل بهم ويقاربونه في العمر والميول.

وتقوم الصحبة بالوظائف التالية:

١- توفر الصحبة للطفل أشخاصاً يسايرونه ممن يشبهونه في العمر.

٢- تكوين الاتجاهات الاجتماعية.

٣- الوصول إلى مستوى مناسب من الاعتماد على النفس.

ثانياً: عملية الضبط الاجتماعي: Social Control Process

يجب أن يؤخذ في الاعتبار منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره والمحافظة على النظام قديمة جداً قدم المجتمع الإنساني وقد ظهرت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى، وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث.

ومع أن كل مجتمع ينطوي على عدد من الوسائل والإجراءات التي يستعين بها على حفظ النظام، إلا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي عامة تزامن معه التغيرات التي حدثت للمجتمع الإنساني، فكلما ازداد المجتمع اتساعا، وتعددت جماعاته، وزاد تقسيم العمل فيه، وزادت علاقاته وصلاته بالمجتمعات الأخرى، زاد اختلاف الأفراد الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى درجة تحتاج إلى تدخل قوى لها سلطة الإلزام، حتى لا يصل إلى حد التصادم.

ومن المعروف أن مسألة الضبط الاجتماعي لم تكن تحير أحداً في المجتمعات البدائية أو الصغيرة، نظراً للقواعد الثابتة نسبياً التي تسير عليها، والتي تحدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم، وتوجههم في نفس الوقت إلى مختلف الأنشطة التي سيقومون بها في مجتمعهم.

والدراسة السوسيولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لاتمتد جذورها التاريخية إلى أكثر من خمسين عاماً، فقد كان روس Ross أول من استخدم مصطلح "الضبط الاجتماعي Social control ليحدد ميدان معين في الدراسات السوسيولوجية وقد كتب "روس" أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١. ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعي في السنوات الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي.

ويرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال "هاردى بردميير و"ريتشارد ستيفنسون" أن هناك نوعين من العمليات الاجتماعية الكبري التي تجعل

الناس يمتثلون لقواعد النظام في المجتمع، وهما: عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتُعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع الآخرين من غير أسرته ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما يكبر وينضج من ناحية، والتي ستجعله متشابهاً في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخرى. أما العملية الأخرى فهي تشتمل على الضبط الاجتماعي والتي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف في المجتمع.

وفيما يلي عدداً من التعاريف التي قدمت من جانب العلماء والمفكرين لمفهوم الضبط الاجتماعي.

١- يعرف "لندبرج" Lundberg الضبط الاجتماعي بأنه عبارة عن "المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة.

٢- تعريف "أجبرن ونيمكوف" Ogbirnand Nimkoff للضبط الاجتماعي بأنه عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية.

٣- تعريف "روس" E.A. Ross وهو من أقدم التعريفات حيث يعرف الضبط الاجتماعي بأنه "السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي وظيفة معينة المجتمع".

٤- يرى "جورفتيش" أن الضبط الاجتماعي هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع.

٥- الضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية أو ثقافية يتم عن طريقها فرض منظمة ومتسقة نسبياً على السلوك الفردي بهدف التوصل إلى مسايرة البشر وأنماط السلوك لأداء الجماعة.

٦- الضبط الاجتماعي اصطلاح عام يطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد وإقناعهم أو حتى إجبارهم على التوازم مع أنماط السلوك التي يعتبرها المجتمع صحيحة ومناسبة.

أنواع الضبط الاجتماعي:

يعتمد الضبط الاجتماعي على نوعين هما: الضبط الداخلي والذي يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه وتصرفاته، ويعتمد أكثر على الضمير وعلى شخصية الفرد، أما النوع الآخر فهو الضبط الخارجي والذي يعتمد على رقابة الآخرين على سلوكه ومنعه من الانحراف، والضبط الخارجي إما ضبط اجتماعي رسمي أو غير رسمي، حيث أن الأخير هو النوع القوى في الريف وتسود فيه العلاقات الأولية (علاقات الوجه للوجه) في الريف، أما الحضر فتقل فيه العلاقات الأولية بين أفراده وذلك لضعف أدوات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، الأمر الذي يتطلب تعدد أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي فيه من بوليس ومباحث وقوات الأمن المختلفة، والواقع أن أساليب الضبط غير الرسمي أكثر كفاءة ومقدرة في الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية وهي بجانب ذلك غير مكلفة من الناحية المالية بعكس أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وبالرغم من كونها مكلفة إلا أنها أقل كفاءة ومقدرة في الضبط، كما أن الإنحراف السلوكي في القرية أقل بكثير عنه في المدينة، ويرجع ذلك إلى قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي في القرية وضعفه في المدينة.

أشكال الضبط الاجتماعي:

لما كان الضبط الاجتماعي هو القوة التي بها يمتثل الأفراد لنظام المجتمع الـ يعيشون فيه، فإن وسائل الضبط وأشكاله تختلف من مجتمع لآخر، بل في المجتم الواحد نفسه باختلاف الزمان والمكان، فالضبط في المجتمعات الشرقية المحافظة يـ عن الضبط في المجتمعات الغربية المتحررة ومن الممكن أن تختلف وسائل الضـ وأشكاله داخل المجتمع الواحد فهو في صعيد مصر يكون أكثر صرامة وشدة منه

الوجه البحري، كما أن وسائل الضبط في العصور الماضية مختلفة تماما عن مثيلاتها في العصور الحديثة من حيث درجة الشدة والصرامة. وعلى هذا يرى علماء الاجتماع أن الضبط الاجتماعي له عدة أشكال على النحو التالي:

١- الضبط الاجتماعي القهري: Coercive Social Control

وينشأ هذا الشكل من الضبط بناءاً على فعالية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية سواء داخل المجتمع أو للجماعات ويصاحب عادة بالقوة، فأشكال السلوك الرادعة في حالات الجريمة إنما هي نوع من الضبط القهري الذي يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين عن ارتكاب السلوك الذي ينافي القيم والمعايير الاجتماعية.

٢- الضبط الاجتماعي المقنع Persuasive Social Control

وأساسه الذي يرتكز عليه هو التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تقنع الفرد بالتزام قيم المجتمع وقوانينه وذلك بناءاً على الانتماء إلى الجماعة وعمليات التطبيع الاجتماعي منذ الصغر وتعود قيم الطاعة ومسايرة المعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع وعادة ما يكون الجزاء الاجتماعي على هذا النوع من الضبط الاجتماعي جزاء معنويا بمعنى أن الخروج على قيم المجتمع يقابل بالسخرية.

٣- الضبط الاجتماعي السلبي: Negative Social Control

وهو يعتمد على العقاب أو التهديد بالعقاب، ويتفاوت من القوانين (التي تهدد بالإعدام أو السجن أو الغرامة) إلى العادات الشعبية التي يتحمل من يخالفها عقوبة الاستهجان الاجتماعي أو رفض الجماعة له.

٤- الضبط الاجتماعي الايجابي: Positive Social Control

والذي يعتمد على دافعية الفرد الايجابية نحو الامتثال أو المسايرة، ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق تعزيز المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية

الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي إلا أن الضبط الاجتماعي الايجابي يعتمد على اندماج الفرد في المعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي:

وهي تلك الوسائل التي تأخذ بها المجتمعات وتطمئن من خلالها إلى إرساء قاعدة الضبط الاجتماعي والوقوف ضد التعدي والخروج عن القواعد الاجتماعية التي جرى سلوك الأفراد وقيمهم عليها، وهي أقوى بكثير من الوسائل الغير رسمية وأهم هذه الوسائل: القوانين والدستور والتشريعات واللوائح، وتتم هذه الوسائل بواسطة السلطة التشريعية، ويتم تطبيق الجزاءات عن طريق السلطة التنفيذية.

وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

هذه الوسائل لا تستخدم القوة أو العنف في مزاولتها وأنها تلقائية لاتضبطها ضوابط بل عفوية وليست لها معايير خاصة وأهم وسائلها الايجابية: امتداح السلوك الحسن، والعرفان بالجميل، وأهم وسائلها السلبية ما يلي:

أ- السخرية والتهزئ: وهي عملية معروفة ومنتشرة بين أبناء الريف.

ب-إطلاق الإشاعات: وهي كثيرا ما تنجح حيث تخف حدة السخرية ولكنها محددة بضوابط وإذا لم تؤخذ بالقدر اللازم فينتج عنها أضراراً بالغة في تفكك البنيان الاجتماعي بدلاً من التئامه.

ج- الضمير: والذي يؤنب صاحبه إذا انحرف عن تعاليم الدين أو المعايير، ويقوم بعض أفراد الأسرة كالوالدين أو الأخ الأكبر بالتحكم في محاسبة باقي أفراد الأسرة على سلوكها أو الجماعات الاجتماعية التي تفرض جزاءاتها على أعضائها بطرق سلبية أو إيجابية أو عن طريق الدين ورجاله، حيث يلعبون دوراً هاماً في تكوين الضمير.

ثالثاً: عملية التعاون الاجتماعي Social Co-operation Process

يؤكد ديننا الإسلامي الحنيف على أهمية التعاون ويحث عليه حيث جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تعالى توضح ذلك قال تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان " ويقول عز من قائل أيضاً " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا".

ويعرف التعاون بأنه : أي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي يتمثل في شخصين أو أكثر أو جماعات تعمل معاً لإنجاز هدف مشترك أو أهداف مشتركة.

والتعاون يعتبر من المظاهر الواضحة التي تركز عليها ثقافتنا وخاصة في الريف حيث تحاول الدولة عن طريق التعاونيات (كالجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها) تنظيم وتسويق الإنتاج.

أنواع التعاون:

يوجد ثلاثة أنواع من التعاون وذلك على النحو التالي:

أ- التكافل: مثل الحيوانات والنباتات التي تعتمد على بعضها في الحياة والمعيشة عن طريق التكافل والتطفل بغرض التكيف للظروف البيئية الصعبة، ويظهر ذلك في قيامها بعمل ترتيبات وتنظيمات في نمط حياتها بينها وبين الأنواع الأخرى.

ب- التعاون الرسمي: وهو نوع من السلوك المتعمد المتعاقد عليه حيث تصبح الحقوق والواجبات للمتعاونين منصوص عليها، ولا توجد أية حقوق للعضو تجاه العضو الأخر أكثر من حصوله على الحقوق المنصوص عليها، كما أنه ليس من الضروري أن يعرف كل واحد منهم الأخر رغم أن هذه المعرفة قد تسهل التعاون بينهم، وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية أحسن مثال لذلك، فهي منظمة تعاونية رسمية من خلالها يتفق المتعاونون عن قصد ليعملوا معاً من أجل المنافسة مع الآخرين.

ج- التعاون غير الرسمي: ويوجد هذا النوع من التعاون بين العائلات والجيران والجماعات الأخرى التي يوجد بين أفرادها علاقات وثيقة. وهذا النوع من التعاون يعتبر أرقى من التكافل في كونه سلوك مقصود متعمد، ولكن هذا السلوك ما زال اختياريا وغير تعالدى حيث وجد الجيران من المزارعين أن يعملوا معاً بهذه الطريقة من أجل المصلحة المتبادلة. ولعل المزاملة في العمل المزرعي هو أحسن مثال لذلك في الريف المصري.

رابعاً عملية المعارضة الاجتماعية Social Opposition Process

تعرف المعارضة الاجتماعية بأنها: مجهود متعارض ومتبادل للحصول على نفس المصلحة النادرة أو للوصول لهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بعدد محدود من الأشخاص سواء كان هذا الهدف ثروة أو قوة أو نفوذ أو تحقيق الأمن. وفي المجتمع الريفي تعتبر الأرض الزراعية المركز الرئيسي لكثير من التفاعل المتعارض وقد أدى هذا بدوره إلى حدوث تغييرات جذرية للملكية في كثير من بلدان العالم التي فيها مصادر الأرض محدودة.

أنواع المعارضة الاجتماعية:

يوجد ثلاثة أنواع من السلوك المتعارض هما: المنافسة والنزاع يتوسطهما نوع ثالث هو الصراع.

أ- عملية المنافسة الاجتماعية Social Competion Process

تعرف المنافسة الاجتماعية بأنها: نوع من التفاعل المتعارض الذي يتميز بأنه أكثر عمراً كما انه تفاعل غير شخصي وغالباً ما يكون سلوك غير مقصود.

ويظهر هذا النوع من المعارضة الاجتماعية في المجتمع الريفي وذلك في الأنشطة الاقتصادية بالمقارنة بالعلاقات الأسرية فمثلاً منتج القطن يكون في منافسة مع باقي الفلاحين المنتجين للقطن في تسويق منتجاته، وهو وجميع منتجي القطن ينافسون المنتجين الآخرين للغزل الطبيعي والغزل الصناعي، وفي نفس الوقت يدخل



جميع هؤلاء الفلاحين والصناع في منافسة مع منتجي بعض الأجهزة المنزلية الكهربائية كأجهزة الراديو والتليفزيون والثلاجات في الحصول على جزء من ميزانية الأسرة المخصصة للاستهلاك، وعموماً فإن الوقت الذي يكون فيه الفلاح ممارسا لهذا النشاط فإن هذا الفلاح المنافس يكاد لا يعرف أن هؤلاء المنافسين منافسين له.

ومع توقع وجود المنافسة في الأنشطة الاقتصادية إلا أنها لا تقتصر عليها ففي الأسر نجد الأطفال والوالدين يتنافسون من أجل الاعتراف بهم من جانب باقي أعضاء الأسرة، ويمكن تكرار نفس القول على التفاعل الموجود في الأنشطة الترفيهية والتعليمية والأنواع الأخرى من الأنشطة.

ب- عملية الصراع الاجتماعي **Social Conflict Process**

يعرف الصراع بأنه: الشعور بالوجود في المنافسة مع الآخرين من أجل أهداف واحدة، وتأخذ المنافسة في العادة مظهراً سلمياً حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهراً عدائيا سميت صراعاً وذلك عندما يصبح المقصود منها الرغبة في هزيمة الشخص المتنافس، وتتميز المنافسة هنا بسيادة العامل الشخصي عند المتنافسين والرغبة في التشفي.

ويختلف الصراع عن المنافسة في عدة أمور منها: أن الصراع شخصي وإدراك الوعي بوجود المنافسة شرط ضروري للصراع في حين أن هذا الوعي ليس ضرورياً بالنسبة للمنافسة حيث توجد أنواع من المنافسة تكون لا شعورية، كما أن الصراع يميل إلى أن يكون منقطعاً عن المنافسة التي تكون مستمرة بطبيعتها، ويمكن أن ندرك أن كلا من المنافسة والصراع يتضمن معنى النضال ضد الآخرين، إلا أن الصراع يعتبر منافسة في أعمق صورها وهو ينشأ عادة نتيجة لتعارض المصالح، فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون. وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المنافسة.

أشكال الصراع:

يأخذ الصراع أشكالاً مختلفة يمكن التمييز بينها على النحو التالي:

أ- الصراع الشخصي: وهو مانراه عندما يكره شخصا أحدهما الآخر، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون. إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصاً آخر لمجرد النظرة الأولى. وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد وتنتهي بالاشتباك البدني في بعض الحالات، والشائع أن يكون لهذا النوع من الصراع سبباً واضحاً ومن أمثلته: أشكال العداء المتعددة التي نلمسها بين بعض الناس نحو الآخرين.

ب- الصراع السياسي: وهو شكل من أشكال الصراع ويتمثل في مظهرين: الأول قومي في داخل المجتمع الواحد وأوضح مثال له ما يحدث في بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية وما يتبادله أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم أو فيما يستخدمونه من العنف والاشتباكات البدنية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات، أما المظهر الثاني فهو دولي يحدث بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى، ومن أمثلة ذلك ما تتبادله الدول المتصارعة من اتهامات وانتقادات لسياسة الأخرى، وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعمق صور الصراع بينها حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى.

ج- الصراع الطبقي: ويظهر هذا الصراع في المجتمع الواحد، كما قد يظهر على نطاق دولي. وهو يحدث في العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذا اجتماعيا أو سياسياً أو اقتصادياً، وقد يكون هذا الشعور بالرقي نتيجة غزو شعب لشعب أخر كما حدث في الهند عندما غزاها الأريون، وقد كونوا من أنفسهم طبقة خاصة واعتبروا المواطنين الهنود طبقة أخرى تقل عنهم في كل شيء. وقد كان نفس الشيء يحدث بعد غزو الاوروبيين لمستعمراتهم

في أفريقيا وآسيا. حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا في المجتمع. ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات. ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء في نظرية كارل ماركس حول ما سينتهي إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة، كما رأى في نظريته أيضاً أن هذا الصراع لن يكون في مجتمع معين إنما سيكون في كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية.

د- الصراع الديني: وهو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الانسانية منذ القدم ولا تزال تعرفه حتى اليوم. ومن أهم أشكال الصراع الديني ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين، والصراع الذي قام بين كاثوليك أسبانيا ويهودها في عهد الملكة إيزابلا ... الخ.

ه- الصراع بين الأجناس: وهو شكل من أشكال الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض، وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها. وأوضح هذه الاختلافات الصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاة وطول القامة... الخ كما تبدو هذه الاختلافات في النواحي الحضارية المتمثلة في العادات والتقاليد ونلمس هذا الشكل من الصراع واضحاً فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود في أمريكا نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين.

نتائج الصراع:

للصراع نتائج عديدة لها آثار لابد أن ينتهي الصراع إليها، وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول عمر الصراع. ويمكن تلخيص تلك الآثار فيما يلي:

١- التماسك داخل الجماعات المتصارعة: لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن للنتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة وتنسون خلافاتهم الشخصية، ويتوقف هذا الاتجاه إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذي يتصارعون من أجله.

٢- الخلخلة في المجتمع ككل: فعندما يقوم الصراع بين الجماعات في الوطن الواحد تنشأ ظاهرة عدم التماسك، فالصراع بين الأحزاب من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية في نفس الوطن، كما تقوم بين أفراده تشتت في الأفكار حول المثل والآراء، أيها صحيح وأيها غير صحيح، وإلى أي الأحزاب ينتمون، وأيها مخلص ... الخ ذلك مما يسود بين الناس من تساؤلات تجعلهم متفقين أو متحدين.

٣- سفك الدماء والخسارات المادية: ويتضح ذلك في الحروب وما يصاحبها من خسائر، كما يتضح ذلك أيضاً فيما يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات وتخريب.

٤- القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع أو التوافق الاجتماعي.

ج- عملية النزاع الاجتماعي Social Rivalry Process

يقصد بالنزاع الاجتماعي تجاهل أحد الطرفين للقواعد المقبولة من السلوك حيث يستخدم أحدهما أو كلاهما وسائل غير مسموح بها في تحقيق الهدف والذي يتمثل في تعويق أو تدمير أو إحباط الطرف الآخر.

ولا يشترط أن يكون العنف الجسدى صفة من صفات النزاع فبعض أنواع النزاع التي تحدث في أيامنا هذه لا تمارس عن طريق العنف حيث نجد النزاع متمثلاً في الحرب النفسية والحرب الباردة والتجسس .. الخ ذلك من أمثلة النزاع الغير عنيف.

ومن أمثلة النزاع الاجتماعي في الريف المصري في بعض القرى المصرية قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي حيث قامت حوادث عنف وهجوم من الفلاحين على بعض الإقطاعيين وأخيراً بعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية شهدت بعض القرى المصرية حوادث عنف ونزاع بين المستأجرين وملاك هذه الأراضي.

خامساً: عملية التوافق الاجتماعي Social Accommodation Process

التوافق هو المصطلح الذي يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضى أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء أكانوا أفراد أو جماعات وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا المصطلح إلا على من كانوا في حالة منافسة سابقة أو عداء سابق قبل التوافق.

أشكال التوافق:

يمكن إجمال الأشكال الهامة لعملية التوافق على النحو التالي:

أ- **الاستسلام Yielding**: ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذي يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الأخر، كما قد يكون استسلاما للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأى، وينتهى الصراع بالاستسلام ويلاحظ أن هذا الشكل من الاستسلام رغم ما يصاحبه من استقرار للسلام والأمن إلا أنه يترك أثرا عميقاً من الحقد والكراهية عند الطرف الذي استسلم يحتمل معه قيام الصراع من جديد إذا ما سنحت الفرصة المناسبة.

ب- **التقريب بين وجهات النظر Comproice**: قد يكون من السهل أن ينتهي الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين في القوة أو النفوذ والثروة، أما إذا كانا متقاربين في ذلك تعقد الأمر وأصبحت سيادة أحدهما على الأخر أو هزيمته صعبة التحقيق. وهنا يلجأ المتنازعان إلى الصلح والتوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة وذلك على

أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصارع من أجله سواءاً أكان موضوع الصراع ناحية مادية او معنوية، ويختفي بينهما مبدأ (الكل أو لا شيء) لتحل محله الرغبة في التنازل أو التسامح عن بعض الأمور لكسب أمور أخرى. ويشيع استخدام هذا الشكل من التوافق في المنازعات العمالية وفي المعاهدات الدولية التي يتم توقيعها بين قوى متعادلة.

ج- الوساطة Mediation: تقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتشجيعهم على حل خلافاتهم. ويتجه الوسيط دائما إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر، واقتراحات الوسيط في هذه الحالة غير ملزمة لأي من الطرفين. علما بأن الوسيط هو الطرف الثالث الذي يقبل المتنازعان وساطته. وتقوم الوساطة بدور هام في حسم النزاع الذي يقوم بين العمال وأصحاب العمل وبين الدول وبعضها للبعض.

د- التحكيم Arbitration: تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة في أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة، وتتكون هيئة التحكيم كما هو الحال في الوساطة من أفراد غير متحيزين لأي من الأطراف المتنازعة، بل إن عدم التحيز هنا ضروري جداً لأن قرار الهيئة ملزم.

وتتكون لجان للتحكيم في الوقت الحاضر في كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال. أما عن التحكيم في المجال الدولي فيتمثل في الدور الذي تقوم به محكمة العدل الدولية (في لاهاي) والتي انشأتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٢٠.

وعلى الرغم من استخدام هذا الشكل من التوافق في الخلافات الدولية على مدى واسع إلا أن التجربة قد أثبتت أن للتحكيم على هذا المستوى الدولي كثيراً ما يلازمه الفشل لأن محاولة تنفيذه بالقوة قد تثير إشكالات تفوق موضوع النزاع وتصل

في بعض الأحيان إلى إشعال حرب عالمية، ولكن من ناحية أخرى وجد أن التحكيم الدولي غالبا ما ينجح عندما يستخدم كوسيلة لمنع الحروب أو وقفها إذ تراه قد أثبت نجاحه في حالات كثيرة.

هـ- التسامح Tolearation: من الموضوعات التي يدور حولها الصراع ما يكون قابلاً لتطبيق مبدأ تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعضها كما لا يكون قابلا لأى من الوساطة أو التحكيم، ومن أمثلة ذلك ما يدور من نزاع حول العقائد الدينية، حيث يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين عن بعض المبادئ الخاصة بعقائدهم أو دياناتهم. فيتم اللجوء إلى مبدأ آخر للتوفيق والصلح أو لوقف الصراع القائم بينهم وهو مبدأ (التسامح) من ناحية الطرفين ويؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد مر عليهما مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أى منهم إلى نتيجة جيدة وهو ما دعاهم إلى الرغبة فى الكف عن صراعهم ورغبتهم فى إعادة الإتفاق ويتفقون على ذلك مع احتفاظ كل منهم بشعوره نحو الأخر بأنه على صواب.

وفى هذا النوع من التوافق لا تصفو القلوب كليةً بين الأطراف المتصارعة، كما لا تتوفر حسن النية وإنما يكتفون بالتوفيق أو الصلح، وعرض كل منهما لوجهة نظره مع التمسك بها.

و- تقريب وجهات النظر Ration Aliztion و فى هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسي لإحلال التوافق محل النزاع على أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين. ويتضح ذلك فيما يحاوله بعض الموفقين بين اليهود والمسلمين أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقاط التشابه بين كل من العقيدتين، وعندما تحاول بعض الهيئات بعض التوفيق بين البيض والسود إبراز فضل الحضارة الزنجية وماساهم به الزنوج من إضافات على الحضارات بصفة عامة. ففى الحالات التى يتم فيها التوافق على هذا الأساس تحل الصداقة محل العداء ولكن مع ذلك يصعب توفر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد التفكير بين

الأطراف المتنازعة، فإن كان هؤلاء سيعملون معاً ويخدم كلاً منهم الآخر إلا أن كلا منهم سيظل محتفظاً بطريقته في التفكير وبوجهة نظره.

هذا وقد لوحظ أنه في حالة وقوع التوافق لا يخلو الأمر من وجود شعور عدائي بين الأطراف المتنازعة لأن التوفيق بينهم غالباً ما يكون مؤقتاً.

سادساً: عملية التأقلم الاجتماعي: Social Aclimatization Process

تبدو هذه العملية واضحة في الحالات التي تتطلب من الأفـراد والجماعـات التوافق مع وسط طبيعي جديد أو إقليم يختلف في ظروفه المناخية عن البيئة الأصلية التي نشأوا فيها. والواقع أن عملية التأقلم لا تعتبر عملية اجتماعية فقط بـل هـي أوسع من ذلك لأنها عملية طبيعية كذلك تحدث في كل الممالك الحية نباتية وحيوانية وبشرية، فنجد مثلاً أن أنواعاً كثيرة من النباتات تنمو وتتكاثر في بيئاتهـا الأصـلية وفي غير الأجواء التي نشأت فيها، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض الحيوانـات التـي أستؤنست في غير بيئاتها، وينطبق هذا بدوره على الجماعات البشرية في هجرتهـا المستمرة من وطن لآخر.

وهناك طاقة أو حد أقصى لتأقلم الكائن الحي بالظروف البيئية، وتختلف هذه الطاقة باختلاف الجناس والجماعات والأفراد في نطاق الجماعة الواحدة.

وفي ضوء هذه الظاهرة نستطيع أن نفسر الصعوبات التي تواجهها السلالات الأوروبية في تأقلمها بالبيئات الحارة لأن التأقلم يرتبط بالضرورة بتغيرات وظيفيـة وسلوكية بناءاً على ما تفرضه البيئة الجديدة.

سابعاً: عملية المزج الحضاري Acculturation Process

وهي العملية التي تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات ببعضها البعض فتتأثر كل حضارة بالأخرى عن طريـق الإعارة والاستعارة، ولكن دون أن تفقد أي من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرهـا الأصلي، ودون أن تندمج إحداها في الأخرى إندماجاً كاملاً.

وتختلف عملية المزج الحضاري عن عملية التمثيل في عدة نـواحي هامـة: فالأولى تسمح باختلاط الجناس المختلفة، بينما تلجأ الثانيـة إلـى امتصـاص هـذه الأجناس، كما أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح في العادة إلا إذا كـان هنـاك اختلاط بيولوجي، نجد أن عملية المزج الحضاري يمكن أن تتم بدون هذا الاخـتلاط البيولوجي، والشواهد على ذلك كثيرة: فسكان استراليا الأصليون تـأثروا حضـارياً بمستوطنيها من البيض دون أن تكون هناك أي صلات بيولوجية علـى الإطـلاق، وكذلك لحال بالنسبة لزنوج أمريكا الشمالية.

وتعتبر عملية المزج الحضاري عملية ممهدة لعملية التمثيل، حيـث أن مـا يحدث خلال عملية المزج ما هو إلا مجرد حدوث تعـديلات معينـة فـي أي مـن الحضارتين أو في كليهما، ولكن دون أن يحل محلهما شكل جديد يغني عن الشكلين السابقين كما يحدث في عملية التمثيل.

ثامنا: عملية التمثيل الاجتماعي Social Asimilation Process

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التي تعمل على تذويب الاختلافات التي توجد بين الأفراد أو بين الجماعات، كما تعمل على إبراز مظاهر الوحدة، وتوحيـد الاتجاهات والعمليات العقلية التي من شأنها أن تحقق الأهداف المشتركة. ويتعـرض لعملية التمثيل الأفراد أو الجماعات إذا وجدوا بين أفراد أو جماعات غريبـة عـنهم وتختلف عنهم في الخصائص الثقافية وفي عدد من النواحي والمقومات التي تميـز مجتمعاً عن آخر، وقد يكون وجودهم بينهم بقصد الإقامة الدائمة بينهم ومشـاركتهم حياتهم. وتصبح عملية التمثيل تامة إذا انتهى بهم المر إلى اتحادهم مـع المجتمـع المتقبل لهم في نواحي اهتماماته واتجاهاته، هذا ويكون وجود الأفرد أو الجماعـات بين أفراد أو جماعات أخرى في أغلب الأحوال إما على شكل مهاجرين أو عى شكل لاجئين.

ويمكن لمجتمعين أو اكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختلفت الحدود الفاصلة بينهم، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد في جماعة واحدة او مجتمع واحد لتحقيق أهداف معينة.

ومن أشهر عمليات التمثيل الاجتماعي التي عرفها التاريخ تلك التي مر بهـا اليهود في جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ.

العوامل التي تؤثر في عملية التمثيل الاجتماعي:

قد تكون عملية التمثيل سريعة في الحالات وقد تكون بطيئة في حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر في هذه العملية بحيث تصبح في النهاية محدودة أو على نطاق واسع:

أ- التسامح: كلما ازداد المجتمع عمقاً وأصالة كلما سهلت عملية اتصـال الأفراد والجماعات.

ب-العزلة: قد يحدث أن يتجه اللاجئون بين شعب من الشعوب إلى العزلـة فيستوطنون مناطق معينة لإقامتهم يزاولون فيها حرفهم ونشاطهم، ويعتبر الخروج عن هذه العزلة التقليدية من العوامل الهامة التي تشـجع علـى عملية التمثيل الاجتماعي.

ج- التشابة الحضاري: ويعتبر هذا التشابة في السلوك مـن العوامـل التـي تساعد على ربط الشعوب ببعضها – وهنا تتم عملية التمثيل بشكل أسرع.

د- مدى الاختلاط أو التقارب في الصفات الجسيمة: وقد وجد لهذه الناحيـة أثر كبير في عملية التمثيل.

د- الاختلاط البيولوجي: ولهذا أثره الواضح والفعّال عن طريق الزواج مما يساعد على الاندماج الحضاري.

و- مدى الشعور بالبعد الاجتماعي أو الطبقي: ولهذا أثره على عملية التمثيل، فقد يجعلها صعبة إذا كان الشعور قوياً، وقد تكون سهلة إذا خـفَّ هـذا الشعور.

ز- تكافؤ للفرص في النشاط الاقتصادي: فاستئثار مجموعـة مـن الأفـراد بخيرات المجتمع على أساس الميلاد أو الطبقة أو الجنس يثير روح الحقد والكراهية، وهذا يعطل من عملية التمثيل. ويحدث العكس إذا مـا شـعر

أفراد المجتمع بحقهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبأن العمل والجهد هو أساس النشاط الاقتصادي.

تاسعاً: عملية التكيف الاجتماعي Social Accomodation Process

التكيف عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يهدف إلى تحقيق الملاءمة والانسجام بين الفرد أو بين الجماعات المختلفة أو بين جملة أفراد وبيئتهم الاجتماعية. ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عبارة عن التفاعل الذي يهدف إلى التوفيق بين الأفراد والجماعات بحيث يفهم كل طرف من الطراف أفكار ومشاعر واتجاهات الطرف الأخر ليحدث بينهما تقارب يؤدي إلى تحقيق مصلحة مشتركة.

ويقوم التكيف على التسامح والتضحية والتحمل حيث يتنازل كل طرف من الأطراف عن جزء من آرائه واتجاهاته لتحقيق الصالح العام، والتكيف الاجتماعي ضروري لاستقرار الحياة واستمرارها فكثيرا منا يحدث عند الزواج مثلا أن يكون الزوجان غير متفقين في كثير من الأفكار والرغبات والميول، فاذا تمسك كل منهما برأيه أدى ذلك إلى زيادة الخلاف بينهما وتعرضت الحياة الزوجية للخطر، ولذلك لابد أن يكون كلا الطرفين على استعداد لتفهم وجهة نظر الطرف الآخر، ومع مرور الوقت تضيق هوة الاختلاف بين الزوجين ويحدث بينهما تقارب فى الأراء والمشاعر والاتجاهات يؤدي إلى إستقرار الحياة الزوجية واستمرارها.

ويحدث التكيف الاجتماعي ايضا بين الطلبة بعضهم وبعض وفى نطاق العمل بين الرؤساء والمرؤسين أو بين اصحاب العمل والعمال، وكذلك الحال فى كل مجال من مجالات الحياة اليومية.

ويرى البعض أن تكيف الإنسان فى المجتمع الحديث تكيف غير كامل وغير شامل مع ظروف البيئة الاجتماعية، فلا يستطيع إلا أن يتكيف تكيفاً جزئيا في هذا العالم المعقد المتغير، ونادراً ما يشعر أنه يتكيف تكيفاً كاملاً مع ظروف الحياة الاجتماعية والثقافية التى يعيش فى ظلها ومع الجماعات التى يتصل بها ويتفاعل معها إلا أن التكيف سهل نسبياً بالنسبة للإنسان المتحضر لانه يكتسب مهارات عقلية

وسلوكية تجعله قادراً على معالجة التعقيد المتغير الذي يطرأ على أي وضع من الأوضاع التي يمر بها، وهذه الصفة تمكنه من التوافق والتكيف بسهولة مع البيئات الطبيعية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

والتكيف عملية دينامية لأن المجتمع دائم التغير، فإذا إستقرت أوضاعه في بعض الأحوان من قبيل المصادفة، فسرعان ما يتعرض للتغير وتعود إليه حالة عدم التوازن، ولهذا فالإنسان في حاجة الى ان يكيف سلوكه مع المجتمع بإستمرار، ويتم تكيف الأفراد والجماعات للتغيرات الجديدة إما بالعنف لإجبارهم على تغيير سلوكهم ليتلاءموا مع التغير الجديد، وإما عن طريق الدعوة للتغير الجديد وإقناع الأفراد بأهميته، أو بترضية الطرفين صاحبي المصلحة في التغيير لتصفية الجو بينهما، وكثيرا ما تستخدم هذه الطريقة للتوفيق بين أصحاب العمل والعمال.

الباب الرابع
التدرج الاجتماعي الطبقات الاجتماعية

تمهيد:

تمثل دراسة التدرج الاجتماعي والطبقات الاجتماعية في المجتمع أهمية كبرى في علم الاجتماع ولقد عرف وحدد الإنسان منذ قديم الزمن بعض السمات التي يختلف فيها الناس مثل الذكاء والكفاءة الجسمية والغنى والفقر، والجنس، ثم عرف حديثاً سمات إضافية أصبحت تفرق بينهم كالدخل والمهنة والثقافة ومستوى المعيشة في وقتنا الحاضر.

ومن بين المفكرين القدامى الذين إهتموا بهذا الموضوع في كتاباتهم أفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م) في ما أسماه بالمدينة الفاضلة وذكر أن التربية هي العامل الأساسي في تكوين حكم سليم يؤدي إلى الخير الأسمى المنشود، وأن التربية هي التي تكشف عن مواهب كل فرد ومقدراته وبالتالي وضعه في السلم الاجتماعي في الوضع الذي يستحقه، وقسم المدينة الفاضلة إلى طبقات هي الطبقة العاملة، وطبقة الموظفين والجنود، والطبقة الحاكمة، كما ميز أرسطو في كتابه السياسة بين طبقات ثلاث أطلق عليها الغنية جداً، والفقيرة جداً، والمتوسطة ولكي لا يحدث نزاع طبقي في المجتمع حرم أفلاطون على الحكام والجند أن يمتلكوا شيئاً أكثر مما يلزم لمعيشتهم لأن إجتماع السلطة السياسية والاقتصادية وحرية الامتلاك في يد شخص يؤدي إلى سوء إستغلال السلطة كما حدث في المجتمع المصري قبل سقوط نظام الحكم الفاسد والذي تزاوجت فيه السلطة مع رأس المال، كما نجده عندما يحاول فهم وتحليل المجتمع كوحدة كاملة متكاملة ودراسته لمشكلة الملكية دراسة وصفية والصراع بين الطبقات يرجع إلى أثر الظروف الجغرافية والسكانية في حياة المجتمع.

أما عن المفكرين والكتاب المحدثين الذين أبرزوا هذا الجانب فربما آدم سميث يكون من أوائل هؤلاء فقد قسم الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على أساس أسلوب حصول أفرادها على معيشتهم وهي: أصحاب الأراضي الذين يعيشون على أيجارها

الغير، والعمال الذين يعيشون على ما يأخذونه من أجر، والتجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح.

هذه اللامساواة الاجتماعية تتمثل في ما يسمى بالتدرج الاجتماعي والطبقات الاجتماعية، وأصبح من مسئولية عالم الاجتماع تحليل الحالات والظروف التي عن طريقها تظهر وتنمو في أشكال وكميات مختلفة والنتائج التي تظهر في تلك المجتمعات بسببها وهذا يستدعي تعرضنا في الجزء القادم لمفهوم للتدرج الاجتماعي والطبقة الاجتماعية وخصائصها والحراك الاجتماعي والوعي الاجتماعي.

أ- التدرج الاجتماعي:

ينتج عن الترتيب الاجتماعي ظهور علاقات اجتماعية معينة مبنية على الترتيب الاجتماعي، ولن هذه العلاقات تتمثل في الحقوق والواجبات المرتبطة بكل رتبة وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، ويطلق على نمط العلاقات الناتجة اسم التدرج الاجتماعي.

لذا يرى "عبد الباري" أن مفهوم التدرج الاجتماعي يشير إلى وجود تباين بين سكان المجتمع في الوضع للطبقي.

كما يعرف التدرج الطبقي الاجتماعي بأنه تصنيف أعضاء المجتمع وترتيبهم منازل ودرجات متباينة يعلو بعضها الآخر سواء من حيث المكانة والهيبة والسلطة والنفوذ، أو من حيث المراكز التي يشغلها كل منهم والأدوار التي يباشرها في التنظيم الاجتماعي.

ويذكر "لندبرج Landperg" أن التدرج الطبقي الاجتماعي هو تقسيم المجتمع إلى طبقتين أو أكثر تكون كل منها متجانسة نسبياً وتوجد بين كل منها فروق في المميزات والمعوقات والمكافآت والملتزمات.

ويرى "سوركين Sorkin" أن التدرج الاجتماعي يشير إلى التباين أو الاختلاف أو التمايز الخاص بمجموع معين من السكان المكونين لطبقات مرتبة ترتيباً تدريجياً بمعنى وجود طبقات عالية وأخرى منخفضة وأساس هذا التدرج

وكيانه الحقيقي ينطوي على توزيع غير متساوي للحقوق والمميزات والواجبات والمسئوليات والمكافآت والقوة والنفوذ الاجتماعي من أعضاء هذا المجتمع.

ويعرف "بدوي" التدرج الطبقي الاجتماعي بأنه ترتيب للناس في المجتمع في درجات متتابعة، أو هو العملية التي يقسم الناس بها إلى شرائح طبقية من حيث الدخل أو الثقافة أو العائلة أو النفوذ، وما يتبع ذلك من تقدير وإحترام أو عطف أو إحتقار الناس لبعضهم البعض.

ويذكر "تيومين Tumin أن التدرج الاجتماعي ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وبنشأعنها الطبقات الاجتماعية، وأن هناك عدد من الخصائص التي يتميز بها التدرج الاجتماعي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- التدرج الاجتماعي ظاهرة منمطة إجتماعياً ومتميزة، وهذا يعني أن التمايز او التفاوت بين البشر ليس له أساس حيوي بيولوجي، فالصفات الحيوية لا تصبح من صفات تمييز العلو أو الإنحدار الاجتماعي، ما لم يعترف بها إجتماعياً وتعطي أهمية وتضمينها في اعتقادات وإتجاهات وقيم الناس في المجتمع وهذه الصفة الاجتماعية للتدرج الطبقي الاجتماعي تجعله محكوماً بالمعايير الاجتماعية السائدة وإنتقالها من جيل إلى جيل عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

٢- ظاهرة التدرج الطبقي قديمة بمعنى أنها كانت موجودة في كل المجتمعات القديمة، والحياة الأولية كانت تعتمد على النوع والسن والقوة البدنية كمحكات للتمايز الطبقي.

٣- ظاهرة التدرج الطبقي شائعة وعامة فلا يخلو مجتمع بدائي أو متقدم من وجودها.

٤- ظاهرة التدرج الطبقي متنوعة من حيث الشكل والدرجة، حيث يوجد في المجتمع عدد من الأشكال للطبقات الاجتماعية كل منها يختلف عن الآخر في درجة القوة والمنزلة والملكية التي تعتبر محددات لنسق التدرج الطبقي ذاته.

٥- ظاهرة التدرج الطبقي ينتج عنها آثار معينة سواء في فرص الحياة أو في أسلوبها، وتشير فرص الحياة إلى موضوعات مثل معدلات الوفيات، وطول فترة

الحياة والأمراض الجسمية والعقلية، بينما يتضمن أسلوب الحياة موضوعات أخرى مثل نوع المسكن والجوار وأساليب الترفيه.

مما سبق يتضح أن التدرج الطبقي الاجتماعي يشير إلى تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقات اجتماعية وفقاً لعدد من المحكات أو المعايير سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو شخصية، وأن ظاهرة التدرج الاجتماعي ظاهرة عامة توجد في كل المجتمعات وفي كل العصور، وإن اختلفت أشكالها والمحددات التي تقوم عليها من مجتمع إلى آخر، كما أن هذه التقسيمات الطبقية ليست جامدة بل هناك إمكانية الانتقال من طبقة إلى أخرى في غالبية المجتمعات، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على مفهوم الطبقة الاجتماعية.

ب- الطبقة الاجتماعية:

إختلفت وجهات نظر الباحثين عند تناولهم لمفهوم الطبقة الاجتماعية كل حسب وجهة نظر صاحب التعريف وبناءاً على ذلك يمكن تقسيم هذه التعاريف إلى أقسام كل منها قائم على وجهة نظر معينة كما يلي:

١- تعريف الطبقة الاجتماعية طبقاً لوجهة النظر التي تعكس اللامساواة الاجتماعية:

جاء في دائرة معارف العلوم الاجتماعية أن لفظ الطبقة يشير إلى اللامساواة الاجتماعية التي تقوم بين الجماعات، وعلى هذا المعنى تصبح الطبقة عبارة عن مجموعة من الناس تتصف بصفات ومميزات معينة ومشتركة فيما بينهم.

ويعرف "غيث" الطبقات الاجتماعية بأنها جماعات ذات وحدات عائلية لها ترتيب خاص في المجتمع، وتتميز بمراكز محددة تعكس اللامساواة الاجتماعية.

٢- تعريف الطبقة الاجتماعية طبقاً لوجهة النظر التي تعكس المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية:

يذكر "وارنر ولانت" Warner and Lunt أن الطبقة الاجتماعية فئة من السكان يعتبرهم الرأي العام في مراكز عليا أو سفلى من حيث علاقات بعضهم ببعض، ويرى أنه يمكن تحديد الأوضاع الطبقية من خلال الطريقة الذاتية، أو

الاستعانة ببعض المؤشرات الموضوعية مثل كمية الدخل ومصدره، والتعليم والمهنة، ومحل الإقامة، نوع الإقامة.

ويرى "فيرشيلد Fairchild" أن الطبقة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من الجماعات الأسرية التي تتكون داخل المجتمع وتتساوى في المكانة الاجتماعية، حيث أن كل الأفراد الذين يتساوون اجتماعياً ويلقون درجة من الهيبة والاحترام يكونون طبقة إجتماعية متميزة.

في إطار هذا التوجه يعرف "عبد اللا" الطبقة الاجتماعية بأنها مجموعة من المواضع الاجتماعية التي لها ترتيب اجتماعي متماثل، وتمتاز الطبقات الاجتماعية بأنها ثابتة نسبياً ويرجع ثباتها إلى عدة عوامل منها: أن الأساس الثقافي لترتيب المواضع الاجتماعية ثابت نسبياً، وأن الوضع الطبقي للأفراد يعتمد على عوامل يمكن أن يورث بعضها مثل الثروة والقوة، وأن كل طبقة اجتماعية ترتبط بعقيدة أيديولوجية معينة.

٣- تعريف الطبقة الاجتماعية طبقاً لوجهة النظر التي تعتمد على نظام الإنتاج السائد:

يذكر "بندكس وليبست Bendix and Lipest" أن كارل ماركس" يعرف الطبقة على أنها تجمع من الأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج وتختلف الطبقات عن بعضها البعض على أساس أوضاعها الاقتصادية وتملكها لوسائل الإنتاج.

ويرى "لينين Lenin" الطبقة الاجتماعية بأنها جماعات كبيرة من الناس تختلف كل منها عن الأخرى عن طريق المكانة التي تشغلها في نسق الإنتاج الاجتماعي المحدد تاريخياً، وعن طريق علاقاتها بوسائل الإنتاج ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل.

كما يذكر "بسيوني" أن الطبقة الاجتماعية تعني ذلك المجموع من الأفراد المتشابهين في أوضاعهم الاجتماعية، أو أنها مجموعات كبيرة من الناس يميزهم وضعهم في نظام الإنتاج الاجتماعي المحدد تاريخياً وعلاقتهم بوسائل الإنتاج.

ودورهم في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي الطرق التي يحصلون بواسطتها على نصيبهم من الثروة الاجتماعية ومقدار الثروة التي يملكونها.

تعريف الطبقة الاجتماعية طبقاً للنفوذ والقوة:

يعرف "ماكس فيبر" الطبقة الاجتماعية بأنها عبارة عن تقسيمات إنتظامية لأفراد مجتمع معين بحيث تتباين القوة والنفوذ بين هذه التقسيمات وتعني القوة هنا القوة الشرعية أي القدرة على التحكم الفعال في الأفعال البشرية والتي تنفذ بطريقة شرعية وبطريقة إنتظامية، حيث ترتبط القوة وتحدد من خلال الطبقة الاجتماعية ومكانة الطبقة، والحزب السياسي.

٥- تعريف الطبقة الاجتماعية طبقاً لعضويتهم في وحدات قرابية:

ينظر "بارسونز" إلى الطبقة الاجتماعية على أنها مجموعة من الناس تتشابه قيمهم الاجتماعية من خلال عضويتهم في وحدات قرابية بمعنى أن الطبقة الاجتماعية عبارة عن حاصل جمع الوحدات القرابية التي يتقاسم أعضائها مكانة إجتماعية معينة في سياق هرم الترتيب الطبقي.

هذا ومن خلال إستعراض التعاريف المختلفة التي تناولت مفهوم الطبقة الاجتماعية يمكن الخروج منها ببعض العناصر التي يمكن أن تشكل فيما بينها مفهوماً شاملاً للطبقة الاجتماعية وهي كما يلي:-

١- تقوم الطبقات الاجتماعية على اللامساواة الاجتماعية بين الجماعات.

٢- أفراد كل طبقة إجتماعية يتميزون بمكانات إجتماعية متقاربة.

٣- أن كل طبقة إجتماعية يتصف أفرادها بصفات ومميزات مشتركة فيما بينهم وتميزهم عن باقي أفراد الطبقات الأخرى.

٤- يقوم التقسيم الطبقي على إدراك أفراد المجتمع له، حيث يقرون أن أفراد معينين يقيمون في طبقة عليا وأخرين في طبقة اجتماعية دنيا.

٥- يعتبر الشعور أو الوعي الطبقي عاملاً هاماً للتقسيم الطبقي، حيث يعلم الفرد بأن إمكاناته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها تؤهله لأن يشغل وضعاً طبقياً معيناً.

٦- يعتمد التوزيع الطبقي على مجموعة من المعايير والمحددات الاجتماعية والاقتصادية كارتفاع المكانة، ومن الضروري أن يتقبل المجتمع هذه المعايير ويجيزها.

٧- تمتاز الطبقات الاجتماعية بأنها ثابتة نسبياً وذلك لثبات الأساس الثقافي التي تقوم عليه المواضع الاجتماعية.

٨- أن المحددات الاجتماعية التي يعتمد عليها الوضع الطبقي قد يورث بعضها مثل الثروة والقوة والبعض الأخر مكتسب مثل إحتلال المواقع القيادية العليا.

خصائص الطبقات الاجتماعية:

تتميز الطبقات الاجتماعية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المجموعات الأخرى وهي على النحو التالي:

١- الطبقات الاجتماعية مجموعات واقعية: فهي ليست مجموعات مفروضة أو اختيارية ولكنها واقعية يشترك فيها الأعضاء دون رغبة صريحة يبدونها ودون أن تخضع لأوامر تنظيم معين أو سلطة معينة وتنزع إلى التكوين المتماسك، ومن ثم إلى اكتساب الوعي الطبقي.

٢- الطبقات الاجتماعية مجموعات متباعدة : حيث لا تنتمي الطبقات الاجتماعية إلى المجموعات المعروفة التي تجتمع بصفة دائمة كالأسرة أو التي تجتمع بصفة دورية كالنقابات أو الأحزاب أو التي لا يجتمع أعضاؤها عادة كالمنتجين والمستهلكين، ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تشمل قطاعات من كل هذه الجماعات دون أن تتماثل مع واحدة منها.

٣- الطبقات الاجتماعية لها طبيعة فوق الوظيفية: حيث يكون من المستحيل أن نحدد بالتفصيل كل الأعمال التي يتعين على طبقة اجتماعية أن تقوم بها فالطبقة مطالبة بعموم الوظائف أسوة بالأمة، ومن ثم فهي وضع تنافسي مع المجتمعات الاجمالية.

٤- الطبقات الاجتماعية تتميز بتعارضها الجذري فيما بينها: حيث تعتبر الطبقات الاجتماعية الميدان الرئيسي الذي يظهر فيه التعارض الجذري الدائم ويكون من المستحيل الاشتراك في طبقتين اجتماعيتين في وقت واحد.

٥- الطبقات الاجتماعية تتميز بمقاومتها لنفاذ المجتمع الاجمالي فيها: تعتبر الطبقات الاجتماعية مجموعات مستعصية على نفاذ المجتمع الاجمالي فيها.

٦- للطبقات الاجتماعية ميل واضح للبنائية القوية حيث يكون لكل طبقة بالفعل بناء موحد راسخ وقوي ويشمل معيار البنائية القوية للطبقات الاجتماعية معيار الوعي الطبقي والذي يساعد على تماسك بناء الطبقة.

الحراك الاجتماعي: Social Mobility

يعتبر الحراك الاجتماعي الوجه الدينامي لدراسة الطبقة الاجتماعية والحراك الاجتماعي عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع إجتماعي معين إلى وضع آخر سواء كان رأسياً أو أفقياً.

ولهذا يرى "سيد أحمد" أن الحراك الاجتماعي هو الحركة التي تحدث في داخل البناء الاجتماعي، بمعنى تغيير الوضع الاجتماعي سواء بالنسبة لفرد أو لجماعة أو لفئة إجتماعية معينة.

ويذكر "عبد الباري" أن مفهوم الحراك الاجتماعي يشير إلى التحول سواء في مكانة الفرد أو التحول في القيم، أو التحول من وضع طبقي إلى وضع طبقي أخر.

وينظر "كيرت ماير Kurt Mayer" إلى الحراك الاجتماعي على أنه للوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقي.

ويعرفه"سوروكين Sorokin" بأنه "كل انتقال للفرد أوالجماعة أو لأحدى القيم الاجتماعية من وضع اجتماعي إلى وضع إجتماعي أخر"، ويوجد نوعين من الحراك الاجتماعي هما: الحراك الاجتماعي الأفقي، والحراك الاجتماعي الرأسي، وذلك على النحو التالي:

التحرك (الحراك) الاجتماعي الأفقي: Horizental Social Movility

يشير إلى كل انتقال يتحقق على مستوى اجتماعي واحد، مثال ذلك انتقال الفرد من عقدة إلى عقدة أو من أسرة إلى أخرى بطريق الزواج أو من مصنع إلى آخر بشرط عدم تغيير وضعه المهني أو مستوى دخله. أي أنه يشمل حركة مادية أو طبيعية Physical فعلية في المجال أو المساحة شكلت بمعرفة الفرد أو الجماعة وتشتمل على بعض عناصر التكيف الفيزيقي دون أن يصاحب هذا الانتقال تغير في الوضع الطبقي للشخص.

التحرك (الحراك) الاجتماعي الرأسي: Vertical Social Mobility

ويشير إلى تنقل الأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة اجتماعية أخرى. والمجتمعات التي يحدث فيها الحراك الاجتماعي بسهولة وتزود مواطنيها بمداخل كثيرة للتنقل الاجتماعي، ويوجد فيها هيكل تدريجي للفئات الاجتماعية يقال عنها أنها ذات نسق طبقي مفتوح Open Class System ففي مثل هذه المجتمعات قد ينتقل شخص من طبقة اجتماعية إلى أخرى عن طريق الاكتساب الاقتصادي والتعليم والسياسة والرياضة والخدمة في القوات المسلحة وأحياناً بالدين. هذا على عكس المجتمعات التي يحدد فيها مركز الشخص بالميلاد فقط ولا يستطيع أن يفعل شيئاً يمكنه من تغيير طبقته أي أن مركزه منسب ويقال عن مثل هذه المجتمعات أنها ذات نسق طبقي مقفول ويطلق عليها نسق الطوائفCaste System والمثل الكلاسيكي هو النسق الاجتماعي للهند حيث أن قواعد الطائفة تمنع التزوج خارج طائفة الشخص وتحدد ارتباطه مع أعضاء الطوائف الأخرى بأنواع معينة من العلاقة. أنه من المهم أن نلاحظ أن الطبقات الاجتماعية ليس لها تنظيم رسمي يمكن بها تحديد إنتماء الأشخاص إليها ولذلك فمن الصعب تحديد الطبقة التي ينتمي إليها شخص ما. ولكن أحيانا تستعمل تشكيلة من القواعد الموضوعية (مثل الدخل والانتماء لمنظمة ما ومركز الشخص في السلطة لتحديد المركز الطبقي. وقد تستعمل القواعد الذاتية Subjective مثل أن يقيم شخص مركز شخص آخر عن طريق معرفته أو إحاطته للمراكز الطبقية في مجتمعه. ومن الواضح أن عدد الطبقات

ورمز الطبقة والحراك الطبقي تختلف من جزء إلى آخر في المجتمع كما تختلف من مجتمع إلى آخر.

والحراك الاجتماعي قد يكون صاعداً عندما ينتقل الفرد من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى أو عندما تحسن جماعة مستوى معيشتها أو مكانها في التدرج السياسي أو المهني أو عندما تصعد جماعة بأكملها درجة في السلم الاجتماعي.

ويكون الحراك الاجتماعي نازلاً عندما يهبط الفرد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع إجتماعي أسف موجود من قبل، أو عندما تنحل الجماعة بأكملها وتجد أن مكانتها تهبط بالنسبة للمجتمع ككل. ومن أمثلة التحرك الرأسي الصاعد صعود الطبقة البورجوازية بالنسبة لطبقة النبلاء قبيل الثورة الفرنسية، ومن أمثلة التحرك الرأسي النازل هبوط مكانة رجل الدين في الغرب عند الانتقال من مجتمع العصر الوسيط إلى مجتمع العصور الحديثة.

سمات التطبقات الاجتماعية:

لا يكاد يوجد مجتمع بدون طبقات اجتماعية، حيث يتوزع أفراده على مستويات طبقية وفقاً لعدد من المعايير أو الإمتيازات التي تمتلكها كل طبقة وتؤهلها لهذا الوضع، وإذا كنا نتحدث عن الطبقات الاجتماعية وتقسيمها إلى ثلاث مستويات أو خمس أو ست مستويات طبقية، فإنه يتوافر بكل طبقة إجتماعية عدد من الخصائص أو السمات بنسب متفاوته بكل طبقة تميزها عن غيرها من الطبقات الأخرى سواء كانت هذه الخصائص أوالسمات إقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية أو شخصية إلى غير ذلك، من الضروري الوقوف على كل سمة من هذه السمات المختلفة في الطبقات الاجتماعية المختلفة كما تناولتها الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا الشأن بهدف الخروج منها بقائمة من السمات التي تتمايز فيها الطبقات في التدرج الطبقي الاجتماعي في المجتمع المصري، وهذه السمات هي:

التعليم:

يرى "عبد اللا" أن التعليم الرسمي الذي حصل عليه الفرد غالباً ما يتخذ أساساً لتقييم وضعه الاجتماعي حيث يكون الحاصل علىمؤهل جامعي في مرتبة أعلى من

الحاصل على مؤهل متوسط، كما أن التقدير الاجتماعي على أساس التعليم لا يتوقف على عدد سنوات التعليم فقط، بل يشمل نوع الدراسة والتخصص والمدرسة أو الجامعة التي تعلم فيها.

كما تشير نتائج دراسة "غيث وزملاؤه" إلى أن التعليم يعتبر من أهم السمات المميزة للطبقات الاجتماعية حيث كانت النسبة الغالبة من جمهور البحث من الطبقة الوسطى يقرأ ويكتب، بينما كانت النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا أميون وبالتالي فإن الأمية تزداد بالطبقات الدنيا عن غيرها من الطبقات الوسطى والعليا، كما إتضح أن عدد الأبناء الذين يتعلمون من الذكور والإناث من أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى يكون قليل جداً مقارنة بأبناء الطبقة العليا.

وعلى هذا يعتبر التعليم من أهم المحددات للوضع الطبقي الاجتماعي، حيث يرتفع المستوى التعليمي لدى الطبقات العليا ويحرص أفرادها على تعليم أبنائهم ووصولهم إلى أعلى المستويات التعليمية من أجل الحفاظ على وضعهم الطبقي على عكس الطبقات الدنيا والتي ترتفع نسبة الأمية بين أفرادها، ولا تحرص على تعليم أبنائها لعدم توفر القدرة المادية على التعليم من ناحية وخروجهم إلى العمل للمساعدة في تدبير إحتياجات الأسرة من ناحية أخرى.

المهنة:

يرى معظم الباحثين في الطبقات الاجتماعية أن المهنة لا تكون للطبقة وأن الطبقة سابقة على المهنة. حيث أن الطبقة كثيراً ما تؤثر في إختيار المهنة ورغم هذا يمكن النظر إلى المهنة على أنها معيار يمكن أن يحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد، وقد إستخدم المهنة كمحك منفرد في الولايات المتحدة لتحديد الطبقات حيث تصنف الطبقات إلى خمس فئات على أساس المهنة. وقد أوضحت نتائج دراسة "غيث وزملاؤه" أن النسبة الغالبة من أفراد الطبقة الوسطى يعملون في وظائف حكومية، وفي الطبقة الدنيا كانت النسبة الغالبة عمال صناعيون، كما أن النسبة الغالبة من المبحوثين في الطبقتين الدنيا والمتوسطة لديهم أبناء يعملون، وأن أكبر معدل من الأبناء الذكور في كلتا الطبقتين يعملون كحرفيين ولا عمل لزوجاتهم.

ويذكر "عبد الله" أن تقدير الآخرين للشخص يتوقف على مهنته التي يعمل بها وأن المجتمع يعطي تقديرات مختلفة للمهن المختلفة، حيث لا يمكن النظر إلى الطبيب بنفس النظرة إلى السباك أو عامل النظافة، وبمجرد إنتماء الشخص إلى مهنة معينة فإنه يكتسب درجة التقييم الخاصة بهذه المهنة، وتشير دراسات التدرج الاجتماعي إلى أن المهن التي تحتاج إلى مجهود عقلي تحتل قمة السلم الاجتماعي.

وعلى هذا فإن المهن العليا في المجتمع تحقق لأصحابها وضعاً إجتماعياً عالياً من خلال تقدير أفراد المجتمع لهم، وتحقق لهم وضعاً إقتصادياً جيداً يدعم وضعهم الاجتماعي، وبالتالي يحتلون الدرجات العليا في سلم التدرج الطبقي الاجتماعي بمجتمعهم على العكس من أصحاب المهن الدنيا وخاصة التي تعتمد على المجهود العضلي فإن نظرة المجتمع إلى أصحابها تكون أقل بكثير من غيرها، ويكون الدخل المتحصل منها قليل يكاد يكفي الحاجات الضرورية له ولأفراد أسرته، ولذا يكون في الدرجات الدنيا أو فوق الدنيا بقليل في سلم التدرج الطبقي الاجتماعي.

المستوى الاقتصادي:

تعتبر المحددات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة من أهم المحددات للتدرج الطبقي الاجتماعي، حيث يرتبط بالوضع الإقتصادي إختيار المهنة ومستوى التعليم للفرد أو أبنائه، ومن ثم المنزلة الاجتماعية، والثروة هي أول ما نفكر فيه عند الحديث عن الطبقات الاجتماعية، حيث يقال طبقات ثرية وأخرى فقيرة، وطبقات متيسرة وأخرى متوسطة، وطبقة الملاك وطبقة المعدمين.

وقد أوضحت نتائج دراسة "غيث وزملاؤه" أن النسبة الغالبة من أفراد الطبقتين الدنيا والمتوسطة دخلهم منخفض ولا يساعدهم أبناؤهم أو زوجاتهم في المصروفات الأسرية حيث لا يوجد دخل خاص بهم، ولا يوجد مصادر دخل إضافية لرب الأسرة.

وعلى هذا يمكن القول أن الدخل يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية كمحدد من محددات الوضع الطبقي الاجتماعي، حيث يرتفع المستوى الطبقي الاجتماعي بزيادة الدخل، ويمكن تفسير ذلك بأن أصحاب الدخول العالية يستطيعون الحصول

على المحددات الأخرى والتي تدعم من وضعهم الطبقي العالي، مثل سـعيهم إلـى الترشيح في الانتخابات، وتعليم أبنائهم وإمتلاكهم للقوة الاجتماعيـة فيكـون همهـم الشاغل هو توفير متطلبات أسرهم ولا يبحثون عن المناصب السياسية أو غيرها.

حالة المسكن:

تؤكد بعض الدراسات على أن حالة المسكن وطبيعته تعتبر مؤشراً له أهميته، كما ترتبط حالة السكن بالمستوى الاقتصادي للأسرة، فعدد حجرات المنزل، ومنطقة الإقامة، وطبيعة السكنى كلها مؤشرات للوضع الطبقي.

قد أوضحت نتائج دراسة "غيث وزملاؤه" أن أكثر من نصف مبحوثي الطبقة الوسطى يستأجرون المسكن في مقابل أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين بالطبقة الدنيا، كما ترتفع نسبة المبحوثين بالطبقة الوسطى الذين يقيمون في مساكن مشيدة بالمسلح عن المبحوثين بالطبقة الدنيا، وأن النسبة الغالبة من مبحوثي الطبقة الوسطى يقيمون في مسكن من ثلاث حجرات، في حين كانت النسبة الغالبة من مبحوثي الطبقة الدنيا يقيمون في مسكن من حجرتين.

وعلى هذا تكون حالة المسكن والمنطقة السكنية من المحددات الهامة للوضع الطبقي الاجتماعي، فلا يمكن أن يتساوى في الوضع الطبقي الاجتماعي ساكن فـيلا أو قصر مع ساكن كوخ أو بيت من الطوب اللبن، أو يتساوى ساكن مناطق الزمالك ومصر الجديدة والمهندسين مثلاً مع ساكني مناطق بولاق الدكرور ومنشية ناصـر والمنيب، وعلى ذلك تكون منطقة السكن، وحالة السكن، مؤشراً هاماً على الوضـع الطبقي الاجتماعي، وإن كان هذا المؤشر يرتبط أساساً بالوضع الاقتصادي، الأمـر الذي يؤكد أن تحديد الوضع الطبقي الاجتماعي يعتمد في المقام الأول على المحكات المادية والتي بدورها تدعم الموقف الطبقي من خلال بعض المؤشرات الأخرى.

النشاط الاجتماعي:

يعبر النشاط الاجتماعي للفرد عن مدى علاقاته الاجتماعيـة سـواء منهـا الرسمية كعضويته في المنظمات الاجتماعية، أو غيـر الرسـمية كحجـم علاقاتـه الاجتماعية في مجتمعه المحلي والخارجي، وأن زيادة حجم النشاط الاجتماعي للفرد

يكون أحد المؤشرات الهامة على تميز وضعه الاجتماعي وإحتلاله للمواقع الطبقية العالية.

وقد أوضحت نتائج دراسات العديد من الدراسات في هذا الشأن أنه على قدر عدد من المنظمات الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد ومستوى عضويته فيها يتحدد وضعه الاجتماعي، لأن هذه العضوية تكسبه قوة رسمية تزيد من شهرته وإحترامه وترفع من مكانته الاجتماعية، كماأن إتساع شبكة العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى زيادة المعارف والتابعين والمؤيدين بما يمكنه ويساعده على الوصول إلى المراكز القيادية وتزداد شهرته ومكانته الاجتماعية بين أفراد مجتمعه، ومن ثم يصبح في وضع طبقي إجتماعي مرموق.

القرابة:

تعتبر العضوية في جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية محكاً أو محدداً للوضع الطبقي، وأن القرابة كمحك للقياس الطبقي يمكن أن تكون ذات مؤشرات معينة مثل: حجم العائلة أو قدمها في تكوين المجتمع المحلي، أو مدى إسهامها في أنشطته ومشاركتها في مراكز القوة به، وأن أغلب البحوث التي تتخذ من القرابة محكاً طبقياً تعتمد على التقويمات الكيفية والشفاهية أو على الملاحظة المباشرة أو بالمشاركة لجمهور البحث.

وقد أوضحت نتائج دراسات عديدة أن مكانة العائلة أو البعد القرابي تعتبر من السمات الهامة للوضع الطبقي الاجتماعي، فالشخص الذي ينتمي إلى عائلة لها نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمع يكون له وضع اجتماعي مميز، ويكون له رصيد كبير من الشهرة والإحترام والنفوذ في مجتمعه، وأنه على الرغم من التغيرات التي شهدها المجتمع المصري إلا أن العائلات التي لها أصولها الاجتماعية العالية لازالت تحتفظ بوضعها الاجتماعي بل أنها استفادت من هذه التغيرات في رفع رصيدها من رأس المال الاجتماعي.

التعرض لوسائل الاتصال:

يشير التعرض لوسائل الاتصال والإنفتاح على العالم الخارجي إلى العديد من القدرات لدى الفرد لعل من أهمها القدرات الثقافية حيث إتساع مستوى المعرفة والإدراك بما يدور حوله من أحداث، والقدرات المادية والتي تتمثل في إمتلاكه للوسائل الإعلامية التي تيسر له فرص هذا التعرض أو حتى الإنتقال من مجتمعه المحلي إلى المجتمعات الأخرى ولا شك أن أفراد المجتمع يتفاوتون في امتلاكهم لهذه الوسائل والقدرات، وبالتالي فهم متفاوتون في درجة إنفتاحهم الثقافي.

وقد أوضحت نتائج دراسات العديد من الدراسات في هذا الشأن أن إتصال بعض الأفراد بالعالم الخارجي وترددهم على المراكز الحضرية والأجهزة الخدمية المختلفة وتعرضهم لوسائل الاتصال المختلفة يجعلهم أكثر مشاركة في الأنشطة التنموية بمجتمعهم، ويرجع ذلك إلى ما يتيحه هذا من فرصة التعرف علىخبرات وأساليب جديدة، وكذا وكلاء التغيير المسئولين عن تقديم هذه الخبرات مما يشكل أساساً جيداً لزيادة المعارف والخبرات لدى الفرد ولهذا يقصده أفراد المجتمع للإستشارة برأيه مما يعلي من شأنه ويرفع من مكانته الاجتماعية ويصبح في وضع طبقي لا ئق بما يقدمه لأفراد مجتمعه من آراء وخدمات.

التجديدية:

تشير تجديدية الفرد إلى سعيه للبحث عن كل جديد وتبنيه وإستفادته من منجزات البحث العلمي والمتمثلة في التكنولوجيا المعاصرة في شتى مجالات الحياة ولا شك أن ذلك لا يتوفر لكل أفراد المجتمع بدرجة واحدة، حيث يكون لدى الأفراد المجددين من الصفات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية ما يساعدهم على ذلك، لأن التجديد يرتبط عادة بعنصر المخاطرة، ولا يخاطر إلا من يستطيع تحمل تبعات المخاطرة بمعنى أن إمكانياتهم المادية تساعدهم غير ذلك.

وقد أوضحت نتائج الدراسات في هذا الشأن أن من السمات المميزة لأصحاب الطبقات الاجتماعية العالية في مجتمعات دراستهم عدم التحرك بالتقليدية وسعيهم المستمر إلى التطوير خاصة في مجال الإنتاج الزراعي للريفيين، حيث أن ظروفهم

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تساعدهم على ذلك، وهم بسعيهم هذا يعملون على تأكيد حقهم في إحتلال المواقع الطبقية العالية في مجتمعهم.

مستوى الطموح:

يعتبر الطموح دافعاً أساسياً لوصول الشخص إلى المزيد من النجاح والتقدم في عمله على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي، لدرجة أن كثير من علماء الاجتماع والنفس يعتبرون الطموح عاملاً رئيسياً من عوامل التقدم والتنمية للمجتمعات إذا ما أحسن استغلال هذا الطموح في نواحي إنتاجية ذات فائدة ونفع للمجتمع.

ويشير الطموح إلى تطلع الفرد للإرتقاء بذاته داخل أو خارج حدود مجتمعه، ومن أجل تحقيق الفرد لهذا الإرتقاء فإنه يحاول استمالة وكسب تأييد باقي أفراد مجتمعه، وذلك عن طريق مشاركتهم والسعي لخدمتهم وتذليل الصعاب والمشكلات التي قد تواجههم، وأن حصول الفرد على تأييد أفراد مجتمعه يعد أحد السبل لتحقيق طموحاته وإشباع رغباته، ومن ثم ينال قدراً من الشهرة والاحترام من أفراد مجتمعه، ويرفع من مستوى مكانته الاجتماعية ووضعه الطبقي.

وقد أوضحت نتائج عدد من الدراسات في هذا الشأن أن مستوى الطموح يكون أعلى بين أصحاب الطبقات الاجتماعية العالية في المجتمع، وذلك لمحاولاتهم المستميتة للحفاظ على تفردهم وتميزهم عن غيرهم من أفراد المجتمع، وكذلك حتى تكون المسافة الطبقية بينهم وبين أفراد الطبقات التي تليهم قائمة وكبيرة، إضافة إلى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية التي تساعدهم على تحقيق طموحاتهم العالية، على العكس من أصحاب الطبقات الاجتماعية الدنيا فتكون طموحاتهم محدودة ومتواضعة ولاتتعدى توفير الحياة الآمنة لهم ولأفراد أسرهم.

الاحساس بالقوة الاجتماعية:

يشير مفهوم القوة الاجتماعية إلى قدرة بعض الأفراد الريفيين على فرض إرادتهم على الآخرين، مع التحكم والتأثير في البيئة الاجتماعية وما يتخذ فيها من قرارات وفرض مسار معين للأحداث، مع إحتواء المقاومة إن وجدت.

ومما لا شك فيه أن الأفراد الذين يمتلكون هذه القوة الاجتماعية والتي يمارسون من خلالها فرض إرادتهم وتحكمهم في القرارات والأحداث في مجتمعهم لديهم إمكانات وقدرات متعددة إجتماعية وإقتصادية وسياسة وثقافية أهلتهم لامتلاك هذه القوة الاجتماعية. وكل هذه الامكانات والقدرات تعد من أهم محددات التدرج الطبقي الاجتماعي، وعليه يكون الإحساس بوجود القوة الاجتماعية لدى شخص ما محدداً لوضعه الطبقي الاجتماعي.

تبين من خلال العرض السابق أن كل طبقة لها من المقومات تدل على شكل هذه الطبقة، كما أن لها عدد من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها من الطبقات الأخرى في مجتمع معين ووقت معين سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو شخصية إلى غير ذلك. كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه السمات وأظهرت مدى تأثيرها على الطبقة الاجتماعية وتأثرها بها بحيث يمكن أن نميز طبقة عن أخرى كما أن هذه السمات غير ثابتة فقد تتغير نتيجة عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية والتي يكون لها إنعكاساتها على الحراك الاجتماعي فتتغير بعض خصائص الأفراد الاجتماعية والشخصية والاقتصادية مما يؤهلهم إلى صعود الطبقة التي تعلوهم أو الهبوط إلى الطبقة التي تدنوهم.

الباب الخامس

الثقـــافـــة

تمهيد:

يوجد خلط أو سوء فهم خاصة لدى المبتدئين فى دراسة علم الاجتمــاع عــن مفهوم الثقافة، حيث يتبادر الى ذهن هؤلاء ان الثقافة تعنى مقدار ما حصــل عليــه الفرد من تعلم وتثقيف من خلال وسائل التعليم المختلفة ، وهذا خطأ فادح، حيث أن مفوم علم الثقافة فى علم الإجتماع يختلف تماما عن هذا الفهم، وسوف يتم تصــحيح هذا الفهم لمفهوم الثقافة فى هذا الفصل، وكما سبق القول فى الفصول السابقة من هذا الكتاب أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعى لا يستطيع أن يعيش بمفرده ، بل يعــيش فى جماعات ومن هذه الجماعات يتكون المجتمع ، ولما كان أفراد هذا المجتمع لهــم حاجات ومتطلبات يجب إشباعها فكان لابد من التوافق بين جميع أفراد المجتمع على اشباع هذه الحاجات ووضع الضواط والمعايير التى تنظم تفــاعلهم وعلاقــتهم مــع بعضهم فى كافة مناشط الحياة التى يعيشونها ، ولا شك أن لكل مجتمع أسـاليب حياته التى إرتضاها والتى تشبع حاجات أفــراده وفــق المعــايير والضــوابط المحــددة والامكانات المتاحة لهم، هذه الأساليب أو طريقة الحياة التى يعيشها كل مجتمع من من المجتمعات هى ما يعبر عنها بثقافة هذا المجتمع، وبالتالى فإن مفهوم الثقافة فى علم الإجتماع يعنى أسلوب الحياة الذى أوجده المجتمع وارتضاه لافراده، ولاهميــة موضوع الثقافة واعتبارها أحد الموضوعات الهامة التى يدرسها علــم الإجتمــاع، فسوف يتناول هذا الفصل التعريف بمفهــوم الثقافــة وتحليلهــا وأهميتهــا للفــرد وخصائصها، ومكوناتها، والمفاهيم المرتبطة بها وعوامل تغيرها.

مفهوم الثقافة:

وضع علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا تعاريف متنوعة لمفهوم الثقافــة كــل بطريقته الخاصة، وفيما يلى بعض هذه التعريفات للإلمام بوجهات النظر المختلفــة

يعرفها " مالك ايفر" بأنها التعبير عن طبيعتنا في طرق حياتنا وتفكيرنا وفي معاملاتنا اليومية وفي الفن والأدب والدين وفي اللهو والمتعة.

كما يرى "تايلور" أن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والأخلاق والفنون والقوانين والعادات والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كفرد في مجتمع.

كما يعرفها "شبرد" بأنها أنماط من التفكير والشعور والسلوك يضعها الإنسان وتنتقل اجتماعيا إلى مجتمع كامل أو جزء منه.

وفي رأى "جيلين" أن الثقافة تشتمل على جميع أنواع السلوك المكتسبة (أي غير الوراثية) التي يتبعها الأفراد بشكل عام في مجتمع من المجتمعات.

ويرى عالم الإجتماع الأمريكي " تا لكوت بارسونز" أن الثقافة هي نتاج التفاعل الإجتماعي وهي دليل السلوك لما يلي ذلك من تفاعل ، ومن هنا تصبح الثقافة على صلة وثيقة بالمجتمع من ناحية وبالشخصية من ناحية أخرى ، وتصدر الثقافة عن التفاعل الإجتماعي وتعتبر في نفس الوقت عنصراً رئيسياً من مكونات الشخصية ، فالفرد يتمثل ثقافة المجتمع التي نشأ ويعيش فيه.

وفي أوئل الستينات من هذا القرن ذهب أستاذ الإجتماع "روبرت برستيد"في تعريفه للثقافة إلى أنها ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع.

من التعاريف السابقة وغيرها مالم يذكر هنا يتضح أن بعضها قصر تعريف مفهوم الثقافة على الأفكار وأنماط السلوك دون الأشياء المادية مثل الأدوات والآلات، وبعضها اهتم بالجانب الرمزي وبتعلم الرموز، وبعضها اهتم بتوضيح مكونات الثقافة من جوانب مادية وغير مادية. وعلى الرغم من هذه الإختلافات حول تعريف الثقافة إلا أنه يمكن القول بأن الثقافة ظاهرة عامة توجد في جميع المجتمعات وتؤثر في عملية التفاعل الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية التي تحدث بين الأفراد داخل هذه المجتمعات ، مما يوضح أهمية دراستها بالنسبة لعالم الإجتماع ولا يجب على عالم الإجتماع الحكم عليها وتقييمها بما يتفق مع قيمه ومعاييره، وتجنب الوقوع فيما

-يطلق عليه التحيز الثقافى Ethnocentrism، كما يمكن استخلاص تعريفا للثقافة بأنها طريقة الحياة بوجدها وينميها مجتمع معين ليقابل بها إحتياجاته الأساسية فى البقاء والاحتفاظ بنوعه ونظام خبراته الإجتماعية.

مما سبق عرضه يمكن بلورة مفهوم الثقافة فى النقاط التالية:

١- الثقافة هى النتائج المميزة للتفاعل الاجتماعى.

٢- توفر الثقافة أنماط السلوك المقبولة لإشباع الحاجات المادية والإجتماعية لأفراد المجتمع .

٣- أنها تتراكم عبر الأجيال .

٤- أنها ذات معنى لأفراد المجتمع لما لها من خصائص رمزية يفهمها أعضاء المجتمع ويتعاملون بمقتضاها.

٥- أنها ذات خاصية تعليميه أى يتعلمها الأفراد من كل مجتمع .

٦- أنها إحدى العوامل الأساسية التى تحدد شخصية الأفراد.

٧- أن وجودها يعتمد أصلا على استمرا وظيفتها فى المجتمع ولكنها مستقلة فى وجودها عن أى شخص أو جماعة داخل المجتمع.

ويعتبر التعليم واللغة وسيلة نقل الثقافة إلى الأجيال ويتم هذا التعليم عن طريق الأسرة وغيرها من المنظمات التعليمية فكل جيل يتعلم ثقافة الجيل السابق وتسمى هذه العملية التثيف "Acculturation" خلال ما يسمى بعملية التنشئة الإجتماعية ثم يعمل هذا الجيل على تغيرها بما يزيد عليها من خبرات وما يحذفه من الوسائل القديمة التى لم تعد تتلاءم مع الحياة الحديثة والتطور الحديث فى الإكتشافات والإختراعات المادية أو غير المادية. هذا التغيير الثقافى إما أن يؤدى إلى تجميع ثقافى Cultural Accumulayion وذلك فى حالة ما إذا كانت عناصر الثقافة المضافة أكثر من عناصر الثقافة المحذوفة. أو أن هذا التغيير يؤدى الى إضمحلال ثقافى "Cultural Depletion" إذا كانت عناصر الثقافة المضافة أقل من العناصر المحذوفة كما تنتقل العناصر الثقافية من جيل إلى أخر فإنها قد تنتقل من جماعة إلى أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع ذلك لأن جهود الإنسان لم تتوقف عند مجرد فهم

حواف المجتمع الذى يعيش فيه فقط بل تتعداه إلى المجتمعات الأخرى المحيطة بـه وتسمى هذه العملية " الإنتشار الثقافى " Cultural Diffusion وقد ساعدت سهولة المواصلات وسرعتها واختلاط السكان فى مختلف الجماعات على إنتقال الثقافـات وانتشارها وتغيرها. وفى الحقيقة لا توجد ثقافة مكتفية ذاتيا أو محتفظة بذاتها. وهذه الحقيقة تعطى أملاً لأولئك الذين يرغبون التغيير الهادف فى الثقافة بغرض التنمية.

تحليل الثقافة

تتكون الثقافة أساسا من سمات ثقافية والتى يتكون منها النمط الثقافى والنمط الثقافى إما قومى او عام، وفيما يلى توضيح ذلك:

السمة الثقافية:

هى أبسط عناصر الثقافة، وهى أصغر جزء يمكن أن نقسم الثقافة إليه بغرض تحليلها. وتتكون الثقافة من آلاف السمات الفردية ، وتعدد كل سمة منها نتيجة للنشاط الإنسانى. وللثقافات البدائية سمات قليلة نسبيا خاصة فى النواحى التى تتصل بالحياة المادية، ولبعض تلك الثقافات إحتفالات وطقوس معقدة فى الجانب غير المادى مـن ثقافتهم فى الوقت التى تكون فيه ثقافتهم المادية بسيطة للغاية.

وقد تكون السمات الثقافية مادية أو غير مادية . فالمسمار والـدبوس وربـاط الحذاء مثلا سمات مادية، أما الكلمات أو السلام أو الشد على اليد أو الإنحناء للتحية فسمات غير مادية. وتشتمل السمات غير المادية على العـرف والأسـاليب الفنيـة وقواعد السلوك والأخلاق. ولا شك أن الحد الفاصل بين السمات المادية والسـمات غير المادية حد وهمى فالسمات المادية تتحد مع السمات غير المادية لتكـون كـلا معقداً عاملاً . فلا قيمة للمسمار ومثلاً إذا وجدت طريقه لإستخدامه وطريقة لصنعه ، ولا قيم لرباط الحذاء إذا لم تكن هناك عادة لبس الأحذية ، وعلى ذلك يمكن القول أن معظم السمات المادية تتصل بها عادات أو وسائل أو سلوك . فالإنسان لا يسـتطيع العيش بالسمات المادية فقط ، وهو أيضا لا يستطيع العيش بدونها.

النمط الثقافى:

من النادر أن تجد سمة ثقافية منعزلة عن غيرها من السمات ، بل نلقاها عادة فى حالة إتصال بسمة أخرى وعلى علاقة ديناميكية معها ، ولا تكتسب السمة الثقافية المفردة قيمتها إلا بإتصالها بالسمات الثقافية الأخرى.

ويمكن القول أن النمط الثقافى هو عدد من السمات الثقافية التى جمعت حول مصدر من مصادر الإهتمام الرئيسية ، فالسمات المتعددة المتصلة بعضها ببعض والتى تكون لنفسها علاقات ذات معنى هى النمط الثقافى . والنمط الثقافى هو أكثر الوحدات الوظيفية أهمية فى الثقافة ، فالطفل نادراً ما يتعلم سمات فردية منعزلة ، بل يتعلم السمات المختلفة فى شكل أنماط. وأجزاء هذه الأنماط ذات معنى فقط بإتصالها بالنمط ككل ، ويقدم النمط الفرد كوحدة ولا يقدم إليه فى شكل أجزاء.

ومن أمثلة الأنماط الثقافية تناول الإفطار والذهاب إلى المدرسة أوالعمل أو لعب الكرة أوالزواج ... إلخ، ولكل ثقافة مجموعة من الأنماط التى تفرضها على الفرد والجماعة، وبذلك نتأكد فى حدود معقولة من أن هناك حداً أدنى لوحدة السلوك.

النمط الثقافى القومى:

وهو عبارة عن كل الأنماط فردية فى أمة ما، ولذلك حين نتكلم عن الثقافة اليونانية والرومانية والألمانية والإيطالية والعربية وغيرها، فإننا نعنى الأنماط الثقافية لتلك الأمم، فالنمط الثقافى اليونانى عبارة عن اتصال بين العناصر الثقافية التى تميز بلاد اليونان إذا ما قورنت بغيرها من البلاد، ولا يعنى هذا أن النمط الثقافى اليونانى أفضل من غيره، بل يعنى فقط أنه نمط مختلف عن غيره من الأنماط وأن له سمات معينة وأنه قد يولى إهتماما بناحية لا يوليها نمط أخر نفس الإهتمام. فكل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا مثلا لديها السيارة فى ثقافتها ، غير أن الأمريكيين يعتبرون السيارة رمزاً للحياة الطيبة ويسعون لإمتلاكها ، أما الهولانديون فيركبون الدراجات وإذا خيرنا الهولاندى بين أن يعيش فى منزل لطيف

ذو حديقة وبين أن يمتلك سيارة أو جدناه يختار المنزل ، وهكذا فالسيارة في كل من الثقافتين ولكن الناس يختلفون في تقدير قيمتها باختلاف الثقافتين.

وهناك وحدة وتماسك بين الأنماط الفردية المكونة للنمط القومي بما يضمن الإستمرار التاريخي لنمط معين، لأن العناصر غير المطابقة للنمط غالبا ما يتم استبعادها أثناء عملية التطور التاريخي لنمط معين، ولا يعني هذا أن كل العناصر في النمط الثقافي القومي متماسكة تماماً، فقد توجد عناصر متعارضة وخاصة في الثقافات المعقدة ، على عكس ما يوجد في الثقافات البدائية حيث تتوافر فيها الوحدة الداخلية والتماسك أكثر من الثقافات الحديثة. وعناصر النمط البدائي تتغير عادة ببطء شديد ، بينما تتميز الثقافات الحديثة بالديناميكية والتغير السريع. وعلى الرغم من وجود المتناقضات والمتضادات في داخل الثقافة إلا أن الإتفاق على كثير من العناصر الاساسية فيها يعطيها شيئا من الوحدة.

وتتضمن وحدة الثقافة قيام الأفراد بالتنقيق في إختيار العناصر الجديدة فلا يمكن أن تتقبل سمة أو نمط بواسطة ثقافة ما إذا كانت هذه السمة أو ذلك النمط يتعارض بشدة مع المعتقدات الأساسية للناس ، فالأشخاص الذين إعتادوا على نمط ثقافي معين يقاومون أي معتقد يتعارض مع ما اعتادوا عليه . وهكذا يظهر النمط الثقافي تأثرا انتقائيا بالنسبة إلى كل جديد ، فالعرب مثلا لا يرتاحون إلى كثير من الحقائق والنظريات التي تأخذ بها ثقافات أخرى ، وقد يقاومونها لأنهم يرون فيها تدميراً لنمطهم الثقافي أو على الأقل تعارضا مع العناصر الأساسية في ذلك النمط.

النمط الثقافي العام:

ورغم وجود أنماط ثقافية قومية، إلا أنه توجد أنماط ثقافية عامة بين كل الشعوب، فكل الشعوب مهما اختلف تراثها ومكانها وتطورها الثقافي ، تضمن ثقافاتها بشكل أو بأخر عناصر النمط الثقافي العام، وإن أختلف كل منها عن الأخرى في درجة الإهتمام إلى توليه لتلك العناصر.

ولا شك أن وجود النمط الثقافي العام شاهد قوي على الوحدة الأساسية للإنسان وعلى وحدة مشكلات الحياة الأساسية التي تواجهه، بصرف النظر عن العصر أو

البيئة التي يعيش فيها. فهناك أولا مشكلة الحصول على القوت والمأوى مما يتطلب نمطا إقتصاديا. ووجود الجنسين سويا وحاجة الطفل الإنساني إلى العون تتطلب منذ القدم وجود أسرة . وعدم معرفة الإنسان لأسرار الكون العظيمة أدى الى وجود نمط عرف بإسم الدين. ورغم أن الإنسان كائن إجتماعي ووجد دائماً في جماعة ، الا أنه يحتاج إلى شكل منظم من القواعد والقوانين يسير وفقه، أو بمعنى أخر يحتاج إلى حكومة ، وحينما أحتاج الإنسان إلى تبادل التفاهم مع غيره أوجد اللغة وهي الأمر الأساسي في كل ثقافة ولما كان عليه أن يشغل نفسه بعمل ما ، فقد أدى هذا إلى خلق الفنون المختلفة وتطورها . ومعنى هذا أن هناك تشابهاً في مشكلات الإنسان وأن هذا التشابه قد ساعد على وحدة الثقافة الإنسانية ، فكل الثقافات لابد أن توجد بها هذه الأنماط العامة.

<u>وقد عدد ويسلر "Wissler" عناصر النمط الثقافي العام على النحو التالي:</u>

(أ) الكلام، ويشمل: اللغات وطرق الكتابة ....إلخ.

(ب) السمات المادية وتشمل: عادات الطعام والمأوى والنقل والأسفار والملابس والعدد والآلات والأسلحة والمهن والصناعات .

(ج) الفن ، ويشمل : النحت والنقش والرسم والموسيقى ....الخ .

(د) الأساطير (الميثولوجيا) والمعرفة العليمة.

(هـ) المزاولات الدينية ، وتشمل : صور الطقوس وعلاج المرضى ومعاملة الموتى ...الخ

(و) الأسرة والنظم الإجتماعية، وتشمل : صور الزواج والميراث والضبط الإجتماعي والرياضة والألعاب ..... إلخ.

(ز) الملكية، سواء كانت: عينية – أو مقننات القيم والتبادل أو التجارة.

(ح) الحكومة، من حيث : أشكالها السياسية إجراءاتها القانونية والتشريعية .

(ط) الحرب .

وفيما يلي اثنان وسبعون سمة ثقافية مشتركة بين كل الثقافات :

تدرج السن – ألعاب البطولة – تزيين الجسم – التقاويم الزمنية – تعليم النظافة – تنظيم المجموعة المحلية – الطهو – العمل والتعاون – معرفة الكون – المودة والعطف – الرقص – فن الديكور – الغيب – تفسير الأحلام – التربية – فلسفة الموت والبعث – الأخلاقيات – سلالات النبات – الإتيكيت – علاج الإيمان – أعداد الأسرة – إشعال النار – الفولكلور – أطعمة محرمة – طقوس جنائزية – الألعاب أو المباريات – الإشارت الحركية – تقديم الهدايا – الحكومة – التحايا – صفيفات الشعر – كرم الضيافة – الإسكان – الصحة – لا مساس ببعض الحشرات – قواعد الوراثة – المزاح – جماعات قرابية – القرابة – التسميات – اللغة – لقانون – معتقدات سوء الحظ – السحر – للزواج – مواعيد الوجبات – الطب – الإحتشام فى ممارسة الوظائف – جزاءات عقابية – أسماء شخصية – سياسة سكانية – رعاية ما بعد الولادة – وسائل الحمل للعاقر – حقوق الملكية – كائنات ذات قوة خارقة – عمادات البلوغ – طقوس الدين – قواعد الإقامة بالموطن – القيود على الجنس – مفاهيم عن الروح – تفاضل المراكز – الجراحة – صناعة الأدوات والعدد – التجارة – الزيارة – النظام للرضيع – التحكم فى الطقس.

أهمية الثقافة للفرد:

أن ما تقدمه الثقافه للإنسان لمتعدد الجوانب عميق الأهمية ، فهى تكيف الفرد كنوع بيولوجى مع البيئة التى يعيش فيها، وتقدم له الطرق الممهدة التى يستطيع أن يسير عليها فى توافقه مع البيئة الطبيعية ومع أقرانه ومع حاجاته الفسيولوجية والطبيعية، كذلك تعمل الثقافة من ناحية أخرى على ضمان وحدة الجماعة واستمرار وجودها.

ويمكن تلخيص مدى ماتقدمه الثقافة للفرد فيما يلي:

١ – تعطى الثقافة للفرد القدرة على التصرف فى أى موقف ، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور، فمنذ الولادة يتعلم الطفل أساليب الثقافة التى تعيشها

أسرته ومدرسته والجماعة التى ينتمى إليها، وإذا حدث أن إحتج الطفل على أسلوب أو طريقة بعينها ويسأل لماذا ؟ تكون الإجابة: أن الأمر هو كذلك.

٢- تزود الثقافة الفرد بما يشبع حاجاته البيولوجية ، فليس عليه أن يبدأ من الصفر ليضمن المناخ الملائم أو ليشبع جوعه أو ليطفئ ظمأه وليس عليه أن يلتمس طريق إشباع رغباته الجنسية أو حاجاته إلى الراحة ذلك لأن كل الطرق التى تنظم هذه الحاجات وتصبها فى قوالب محددة معروفة من قبل، ويواجهها الإنسان بالتدرج فى مراحل نموه المختلفة ، وتعلم ثقافة الفرد، فضلا عن ذلك ، أين ومتى يشبع حاجاته هذه ، فمثلا يتعلم الفرد طريقة الأكل وطريقة التبول والتبرز ويتعلم الأصول التى يجب اتباعها فى مخاطبة الغير وفى إرتداء الملابس.

٣- أن الثقافة لا تقتصر على تزويد الفرد بطرق إشباع حاجاته بل أنها تخلق حاجات جديدة، فرغبة الناس فى التدخين مثلاً قد تكون فى بعض الأحيان أقوى من حاجاتهم للطعام والشراب، كما أن حاجة الفرد ورغبته فى النجاح والثروة قد تكون فى بعض الثقافات أقوى من رغبته الجنسية. ويلاحظ أيضا أن اقتناء التليفزيون أو الفيديو قد يكون عند بعض الأسر أقوى من حاجاتهم إلى تغيير أساس المنزل.

٤- يجد الفرد فى الثقافة تفسيرات مقنعه عن أصل الإنسان وطبيعية العالم ودور الإنسان فى الحياة . وقد تكون هذه التفسيرات من نوع خرافى أو قد تكون على أساس علمى وفى كلا الحالتين تجيب الثقافة على تساؤلات الفرد بطريقة أو بأخرى .

٥- تحدد الثقافة المواقف وتعرفها لأعضائها ، فتزودهم بمعانى الأشياء والأحداث لهذا يستمد الفرد من الثقافة مفهوماته الأساسية وتحديداته لما هو طبيعى وما هو غير طبيعى، وما هو منطقى أو غير منطقى، وما هو عادى أوشاذ، خلقى ولا أخلاقى، جميل وقبيح، مهم وقليل الأهمية ، خير وشر، أى

أن الثقافة تعطى الفرد معنى للحياة وهدفا للوجود ، ولذا تزود هـذا الفـرد بالقيم والأهداف والأمل.

٦- الضمير نتاج الثقافة، فهي تقدمه للفرد، حيث أنه منبثق من الإجماع الـذى انعقد فى الجماعة الإنسانية المعينة على ما هو خطأ وما هو صواب.

٧- تعطى الثقافة للإنسان الشعور بالإنتماء ذلك لأنها تربط النـاس معهـا فـى جماعة ويشعرون بالإندماج فيها ، ويظهر هذا عندما يتقابل شخصان مـن ثقافتين مختلفتين ، فيحس كل منهما بمدى التصاقه بثقافته.

٨- تعمل الثقافة على أن يتكيف الشخص مع مكانه فى المجتمع ، لأن كل ثقافة تشتمل على وسائل لتدريب الناس لقيام بأدوارهم ولقبـول أوضـاعهم فـى الجماعة ، ولذلك كانت الثقافة تربه خصبة لصياغة الشخصية.

٩- تضع الثقافة الفنية أمام الأفراد احتمالات كثيرة، فقد يجد الفرد نفسه مضطرا لمواجهة عدد من الصعوبات، وقد يجد أمامه أيضا عدداً كبيراً من الفـرص ومن لجل هذا يقال أن شخصية الفرد في الثقافة البسيطة تكون أكثر وضوحا من شخصية الفرد من الثقافة المعقدة.

١٠- يواجه الفرد في الثقافة المركبة (الفنية) احتمالات تفكك الشخصية في بعض الأحيان أكثر من احتمالات التكامل، ولهذا تكثر الأمراض النفسـية نتيـدة تعرض الفرد لضغوط كثيرة، ولتعدد الجماعات التي ينتمـى إليهـا والتـي تحتاج كل منها إلى تكيف مع نوع معين قد يفشل فيه.

خصائص الثقافة:

تتميز الثقافة بعدد من الخصائص من أهمها :

١- أنها من صنع الإنسان : فنتيجة لعيش الإنسان فى جماعة فإنه يبحث عـن الأساليب التى من خلالها يشبع احتياجاته وتحدد علاقاته وتفاعلاته ، وبذلك تتكون أنماط سلوكية تساعده على التكيف مع البيئة التى يعيش فيها ، وعندما تتجمع كل الأنماط السلوكية مع بعضها البعض يتكون ما يعرف بالثقافـة ،

وعلى هذا فالثقافة ليست غريزية أو طبيعية بل هي من نتاج الإنسان يوجدها ويتوحد معها من أجل الحفاظ على حياته وبقائه.

٢- أن الثقافة عن طريق التعلم : طالما أن الثقافة من صنع الإنسان فليس من المعقول أن يكون لكل جيل ثقافته الخاصه بل أن الثقافة خاصة بالمجتمع ككل يعيشها كل أفراده وتنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم أو ما يسمى بالتنشئة الإجتماعية حيث يحرص الأباء على نقل ثقافتهم وأنماط حياتهم الى الأبناء ، والوسيلة الأساسية فى عملية النقل الثقافى هو الإتصال والتفاهم بين الأجيال ومن خلالها يستطيع الإنسان تخطى حدود الزمان والمكان.

٣- الثقافة مجردة : ومعنى ذلك أنه لا يمكن رؤية الثقافة بصورة مباشرة ، وإنما يمكن استنتاج وجودها من خلال سلوك الأشخاص وتصرفاتهم ، فالثقافة لا يمكن إدراكها إلا من خلال السلوك الإجتماعى ، فمن خلال تتبع أنماط التفكير والإحساس والسلوك التى تسود بين الناس يمكن تمييز الثقافة ، فطالما أن السلوك البشرى متكرر ويمكن التنبؤ به وأن هناك ثقافة تحكمه وبعيشها ، فالثقافة ليست كيان ملموس ولكنها كيان مجرد.

٤- الثقافة لها بنية محددة : فوصف الثقافة بأنها نمطية (أى أن السلوك البشرى لأعضاء ثقافة معينة يكون نمطى الحدوث) يوحى بأن لها بنية محددة ومتكاملة ، ورغم أن تكامل بنية الثقافة قد لا يكون سليماً أو غير منظور فإن الثقافة لابد أن يكون لها حد أدنى من الهيكل البنائى وأن تغيير هذا البناء تغييراً مفاجئاً قد يؤدى إلى انهيار الثقافة وإضمحلالها . هذا لا يمنع من حدوث تغير فى الهيكل البنائى للثقافة ولكنه يكون تغيير محدود وغير فجائى ومحسوب كلما أمكن حتى يمكن تلافى أى اضطرابات قد تترتب عليه.

٥- تختلف درجة اشتراك أفراد المجتمع الواحد فى عناصر الثقافة ، فبعضها يشترك فيه كل أعضاء المجتمع، وبعضها يشترك فيه قطاع محدد فقط من

المجتمع ، فمثلاً قد يشترك بعضهم فى لعبة رياضية معينة لا يشترك معهم فيها الأخرين.

٦- الثقافة ليست غريزية، فعلى الرغم من أن غريزة التجمع والعيش فى جماعات يشترك فيها الحيوان والإنسان، إلا أن الثقافة وقف على الإنسان وحده ، حيث أن الحيوانات قد تتعلم ولكنها تحركها الغريزة والدوافع الفطرية فى هذا التعلم ، وفى استجابتها للمثيرات ، أما الإنسان فإنه يوجد طرائق من السلوك والتصرفات تتمشى مع إمكاناته وتشبع احتياجاته ويحاول أن يعلمها للأجيال اللاحقة ، مع إدخال أى تعديلات أو تغيرات جديدة على بعض أنماطها لتتلاءم وتمشى مع أى تغيرات تحدث فى البيئة التى يعيش فيها.

٧- توجد الثقافة لسبب: حيث أن الثقافة تؤدى وظائف فى الحياة الإجتماعية لعل من أهمها إشباع حاجات الأفراد المادية و الإجتماعية وتحديد قواعد التصرف والسلوك ، وعلى هذا يتوقف استمرار وقوة وجود نمط ثقافى معين على قدرته على إرضاء وإشباع أكبر قدر من الإحتياجات لأفراد المجتمع ، ولذا نجد أن الأنماط الثقافية التى يعتنقها عدد بسيط من أفراد المجتمع تكون إحتمالية استمرارها فى المجتمع ضعيف على العكس من الأنماط التى يعتنقها كل أفراد المجتمع .

٨- الثقافة تراكمية: أى أن القاعدة الثقافية تتسع بمرور الزمن حيث أنها تنتقل من جيل إلى جيل ويعمل كل جيل على إضافة بعض الأنماط الثقافية إلى الثقافة القائمة ، وهكذا نجد أن الثقافة يتسع إطارها أو تكثر أنماطها ، ولذلك أن نتصور أسلوب وطريقة الحياة التى كان يعيشها الريفيون منذ ربع قرن مثلاً ونقارنه بأسلوب حياتهم اليوم ولاحظ مدى التغير والتوسع الذى شهدته ثقافة المجتمع الريفى.

٩- الثقافة قابلة للتعديل والتغير: لاستمرار تعديلها وتغيره من خلال الإبتكار والإختراع والإكتشاف وتراكم المعرفة ومن خلال الإتصال الثقافي والحضاري بالثقافات الخارجية.

١٠- الثقافة تأقلمية: فالثقافة استجابة للظروف الطبيعية التي يجد الإنسان نفسه فيها، فكل مجتمع كون الثقافة الخاصة به ليتكيف مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها. وأن إتصاف الثقافة بالمرونة والقابلية للتغير هو الذي يساعد على إحداث هذا التكيف.

١١- للثقافة جانبان أحدهما الجانب المادي (الأشياء الملموسة) والأخر الجانب غير المادي (النظم والأفكار)، وأن التغير في الجانب المادي من الثقافة يكون أسرع من التغير في الجانب غير المادي (مثل الديانة - الفن - العادات - التقاليد - العرف...)، ونتيجة عدم ملاحقة التغيرات غير المادية في الثقافة للتغيرات المادية يتسبب في حدوث ما يعرف بالفجوة الثقافية يترتب عليها إختلال توازن ثقافة المجتمع.

مكونات الثقافة:

يعتبر مصطلح الثقافة مصطلح شامل ومركب ولذلك يجب تمييز مكوناته وتحليلها لمعرفة مكوناتها وربطها ببعضها البعض ، ورغم أننا سندرس كل مكون وكل عنصر منفصلاً إلا أنه يجب أن يلاحظ أن كل ذلك يكون لغرض الدراسة فقط ، فكل عناصر الثقافة مرتبطة ببعضها ويؤثر بعضها في البعض الأخر ، وتتحدد وظيفة كل عنصر في ضوء العناصر الأخرى، **وهذه المكونات يمكن تجميعها بوجه** عام تحت ثلاث فئات أساسية هي:

أ- النظم Institutions: وهي تلك القواعد أو المعايير التي تتحكم في السلوك.

ب - الأفكار Ideas: وهي تلك المعرفة والإعتقاد بأنواعه المختلفة، أخلاقي أو ديني أو فلسفي أو علمي أو فني أو تاريخي أو جتماعي أو ما شابه ذلك.

ج- الأشياء المادية أو الإنتاج الذي ينتجه الإنسان ويستعمله في حياته الجمعية.

وسنتناول كل منها على حدة بشئ من التفصيل:

أ- **النظم الإجتماعية social institution :**

لكى يتفهم الإنسان اصطلاح التنظيم الإجتماعى يجب أن ينظر للمجتمع على أنه جماعة من الأشخاص عندهم مجموعة من النظم نشأت لتعرفهم جميع الأنشطة وقواعد ممارستها فى المجتمع لمقابلة وإشباع الحاجات والدوافع الإنسانية الضرورية لأفراده سواء كانت نفسية أو جسمية، ومن أمثلة ذلك أن الإحتياجات البشرية الحيوية مثل غريزة الجنس والإنجاب كانت وراء قيام النظام الأسرى الذى يضع القواعد الصحيحة لممارستها ، وبالمثل إحتياج الإنسان للطعام والملبس والمأوى أدى إلى نشأة النظم الإقتصادية ، وكذلك إهتمام الإنسان لكشف ما فوق الطبيعى أدى إلى نشأة النظم الدينية وحاجته إلى الضبط الإجتماعى أدى إلى خلق النظم الحكومية، وحاجة الإنسان إلى التعلم ونقل التراث الثقافى من جيل إلى جيل كان وراء قيام النظم التعليمية.

وبذلك يمكن تعريف النظم على أنها عبارة عن أنماط معيارية (معايير وقواعد وقيم ارتضاها عقل الجماعة (Normative Patterns) لمقابلة الإحتياجات البشرية المحسوسة ، وتعرف ما يعتبر صحيحاً وشرعياً، أو أنها نماذج متوقعة من الأفعال أو العلاقات الإجتماعية، تلك المعايير أو القواعد تسود جميع أشكال الحياة الإجتماعية، إذ يعرف الفرد كيف يأكل وماذا يأكل وكيف يلبس ويزين نفسه ويستجيب للآخرين، وكيف يرعى الأطفال أو المسنين وكيف يتصرف مع الجنس الأخر .....إلخ .

والنظم الإجتماعية سابقة فى وجودها على وجود الأفراد بوصفهم أفراداً. كما أنها شئ جريدى لا يمكن رؤيتها بصورة مباشرة وليس لها كيان ملموس ولكن يمكن استنتاج وجودها وإدراكها من خلال السلوك الإجتماعى فكلمة حكومة كلمة تجريدية مثل كلمة حب . كما أن منها ما ينمو ويتطور تلقائياً وبشكل غير شعورى مثل الأسرة ومنها ما يسير وفق مخطط إجتماعى مرسوم مثل النظام الإقتصادى (من نظام إشتراكى إلى نظام السوق والخصخصة).

كما أن هناك فرق بين النظام وهو مصطلح تجريدى والمنظمة Organization وهى الجماعة التى عن طريقها يمكن التعبير عن النظام ولها كيان ملموس، فالمجلس المحلى لقرية منظمة تعبر عن النظام الحكومى والجمعية التعاونية منظمة تعبر عن النظام الإقتصادى وهكذا، وقد تنتقل بعض وظائف النظام إلى نظام أخر فالنظام التعليمى يشارك الأسرة فى التربية، كما أن هناك ترابطاً بين النظم الإجتماعية ويؤثر أحدهما فى الأخر تأثيرات متعددة، قد تحدد مستقبلها وتغيرها فعلى سبيل المثال للنظام الدينى يؤثر فى الأسرة من ناحية عدد الزوجات واختيارهن والمحارم والطلاق والعلاقات والحقوق لأفراد الأسرة . وقد درج علماء الإجتماع على التركيز على ستة نظم إجتماعية توجد فى كل مجتمع هى الأسرة والإقتصاد والتعليم والحكومة والدين والترويح.

ونظراً لأن كل نظام إجتماعى يتكون من نماذج جماعية (أى يتفق عليها من الجميع) للتصرف والأنشطة وتتحكم فى السلوك الإجتماعى ومعترف بها فيمكن اعتباره كتعريف حصرى للمعايير (تجميع للقواعد الإجتماعية) السائدة فى المجتمع والتى قد تكون متعارفات أو طرق شعبية أو عرف أو موضة أو الإتيكيت أو عادات أو تقاليد أو قيم أو قوانين (سنفرق بينها) وهى عموميات موجودة فى جميع الثقافات وقد تنجح بعضها فتتحول إلى نظام وتوجه إلى التوحيد بين أجزاء هذا السلوك الإجتماعى ويكيف نفسه وحدة من وحدات المجتمع الذى يوجد فيه كالنظام الدينى أو الترفيهى ، بينما قد لا تنجح الأسرة فى أن تكون نظاماً مثل السخرة التى كانت موجودة فى مصر حتى القرن التاسع عشر.

وفيما يلى تعريفات لبعض هذه المعايير :

١- المتعارفات: Conventions

هى أشكال منتظمة من السلوك يقوم بها أفراد المجتمع ولها سند ومعاضدة من الناس جميعاً، وهذه الأنماط السلوكية لها أهمية أخلاقية من حيث ضبط سلوك لأفراد المجتمع ، فقد يتفق الناس على إتباع متعارفات معينة وعدم إتباع متعارفات أخرى،

ومن أمثلة هذه المتعارفات ترك الرجال مقاعدهم للسيدات وكبار السن في وسائل النقل، وارتداء الرجل في القرية للجلباب البلدى.

٢- الطرق (الأساليب) الشعبية : Folkways

ينظر إلى الطرق الشعبية على أنها القواعد المقبولة عموماً من السلوك الإنسانى على الرغم من أنها ليست إجبارية حيث أن الخروج عليها لا يشكل تهديداً صارخاً للكيان والجماعة ككل، مع إحتمال النظر إلى الشخص الذى لا يتبعها على أنه شاذ الطبع والتصرف أو متطرف، وقد يتعرض لبعض الضغوط الإجتماعية فى شكل إشمئزاز أو إستهزاء، إلى أنه لم يتعرض لأى عقاب إيجابى لعدم إلتزامه وإنصياعه للطرق الشعبية ، ومثال ذلك أن الرجل الذى لا يقص شعره ولا يلبس ملابس الرجال قد يتعرض لبعض الملاحظات ولكن لن يجبر على الذهاب للحلاق وقص شعره رغم أنفه، كما أن الرجل الذى لا يرد التحية ولا يعاود أصدقائه المرضى أو يجاملهم فى الأفراح لن يهدد وجود الجماعة وبالتالى لا ضرورة لعقابه بأى عقوبة.

٣- العرف more والقوانين laws :

هى تلك المعايير الأساية لإستقرار الجماعة والتى تحوى جزاءات أخلاقية قوية يعاقب بها من يخرج على معايير وثقافة الجماعة، أى أنها السلوك الواجب إتباعه، وأن الخضوع لهذه الأنماط من السلوك يفرض بطرق مختلفة عن طريق الجماعة التى يعيش فيها الفرد أو المجتمع الكبير، ومن أمثلة العرف يجب ألا تقتل، ويجب ألا تسرق، ويجب أن تحترم والديك، وعلى هذا تكون نظرة المجتمع إلى العرف على أنه أدوات للضبط الإجتماعى والتحكم فى سلوك أفراده مما يساعد على إستقرار الجماعة ويعمل على رفاهيتها، وغالباً ما يشيع إستخدامه كأداه للضبط الإجتماعى فى المجتمعات الريفية والبدوية حيث يكون له من القوة والإلتزام به من جانب أعضاء الجماعة ما يتوفر لدى القوانين فى المجتمعات المتقدمة. وقد يعبر عن العرف بالتشريعات القانونية فى الجماعة.

وتمتاز القوانين بأنها تشريعات قانونية وأدوات للضبط الرسمي في الجماعة وهي تقرر من خلال الذين يمارسون القوى السياسية في المجتمعات المعقدة التي لها نظام سياسي متطور، وله أجهزته المختصة للتي تقوم بتنفيذه على المخالف لهذه القوانين تتمثل في مراكز وأقسام الشرطة، والمحاكم والنيابات، كما يجب الإشارة إلى أنه في بعض المجتمعات يوجد هذان النوعان من وسائل الضبط الإجتماعي الغير رسمي (العرف)، والرسمي (القوانين) حيث يعملان جنباً إلى جنب وتكون نتيجة ذلك حفظ النظام واستقرار الجماعة.

٤- العادات: Customs

تتضمن العادات تلك الأعمال التي مورست منذ زمن طويل وأصبحت كمنوالات ثابته للسلوك، أي أن تكرار القيام بهذه الأعمال أصبح شيء ثابت في الثقافة ويميزها عن ثقافة أخرى، ومثال ذلك روتين العمل اليومي، أو كيفية قضاء وقت الفراغ، وارتداء الرجل لرباط عنق أسود في المأتم وعمل الكعك والبسكويت في عيد الفطر كل ذلك يمثل عادات تلقى قبولاً من الجماعة وتعمل على تدعيمها والحفاظ عليها.

٥- التقاليد Tradition

وهي عبارة عن طرائق جماعية للسلوك من صنع الماضي يقدسها أفراد المجتمع وخاصة الشيوخ، وقد يحاول الشباب الخروج عليها، وهي في صراع مستمر مع التجديد لإحلال تقاليد جديدة بدلاً من القديمة، وقد تكون عادة يقدسها الناس، وإن بدا فيها ما لا يفهم سببه أو تفسير لوجوده وإحتلاله هذه الدرجة من التقديس والتمسك بها.

وفي نهاية الكلام عن النظم يجب الإشارة إلى أن كثيراً من النظم يخلفها بعض الأفراد الجماعية، ويحاولون الخروج عنها، وهنا تبرز أهمية البحوث الإجتماعية التي تحاول أن تفسر أسباب الأنشطة المنحرفة (الجريمة - الطلاق - إنحراف الأحداث - الإنتحار) وعندما نريد تعليل السلوك المنحرف بالإشارة إلى التعريف الثقافي للسلوك الصحيح أو المتوقع فإننا بذلك نقوم بأول خطوة في عملية

التحليل الإجتماعي للثقافة ، مما يساعد على إكتشاف الأسباب التى تجعل بعض أفراد الجماعة يتمسكون بالقواعد الاجتماعية لبعض النظم، ومعرفة الكيفية التى نشأت بها النظم وما هى الظروف التى تؤدى إلى بقائها والتغيرات التى تحدث فيها.

كما يمكن القول أن الناس يوفقون سلوكهم مع للنظم بوسيلتين: أولهما تعليم أفراد المجتمع للنظم الموجودة فى مجتمعهم ، وكذلك العادات والمتعارفات وذلك عن طريق ما يسمى بعملية التنشئة الإجتماعية أى إكتساب أفراد المجتمع الجدد لعناصر الثقافة التى سيعيشون فيها.

أما الوسيلة الثانية فهى إستخدام الجزاءات والضغوط والتحكم فى سلوك أفراد هذه الجماعة تحت ما يسمى بعملية الضبط الإجتماعى Social Control بأدواته المختلفة (الغير رسمى، الرسمى) على من يخالف عناصر الثقافة وقيامها وتقاليدها ونظمها .

ب: الأفكار Ideas (الإعتقادات Beliefs والمعرفة Knowledge والقيم Values):

تعتبر الأفكار ثانى مركبات الثقافة ، وهى تتضمن مجموعة متنوعة ومركبة من الظواهر الإجتماعية، أنها تتضمن إعتقادات للناس عن أنفسهم وعن العالم الإجتماعى وللطبيعى والإحيائى الذى يعيشون فيه، وعن علاقاتهم بالنسبة لبعضهم وبالنسبة للمجتمع والطبيعة والكائنات والقوى الأخرى التى يكتشفوها أو يقبلوها أو حتى يسخروها. إنها تتضمن تلك المجموعة من الأفكار التى بواسطتها يقيم الناس ملاحظاتهم وخبراتهم (الخرافات والأساطير والأمثلة والعلم والفلسفة والمعرفة العلمية) والتى يأخذونها فى الإعتبار أو يعتمدون عليها عند اختيارهم إجراء من الإجراءات البديلة. إنها تتضمن الأشكال التى يعبر بها الناس عن شعورهم نحو أنفسهم والأخرين واستجاباتهم عاطفياً وجمالياً للعالم الذى يحيط بهم، وليس من الضرورى أن تعتمد الإعتقادات على بحث أو تحليل فقد تكون وليدة إيحاءات أو إنفعالات خاصة ولذلك فهى قد تكون خطأ أو صواب ، إلا أن لها سلطان تصعب

مقاومة فبعضها يصعب إختباره مثل الإختبارت العلمية والبعض الأخر يصعب تعريضه لأى اختبار أو تجريب مثل المعتقدات الدينية.

وبالإضافة إلى الأفكار التصورية والتعبيرية يتعلم الناس القيم Values التى يعيشون بمقتضاها والقيم هى المستويات والمثاليات التى يعرفون بها أهدافهم ويختارون الإجراء الذى يتخذوه ويحكمون على أنفسهم والآخرين بالنجاح أو بالحكمة أو بالشرف أو بالشجاعة أو بالوطنية أو بالإخلاص أو بإلغائه. وتمثل القيم قواعد محددة للسلوك والتصرف ، أنها سنن أدبية يعطيها الناس ولائهم وإخلاصهم ويكنون لها مشاعر قوية كما أنها تمثل الإتجاهات المشتركة للموافقة وعدم الموافقة ، والحكم بالإستحسان وعدم الإستحسان ، أو الرغبة أوعدم الرغبة نحو أشخاص معينون أو أشياء أو مواقف أو أحداث وتدل على تفضيلات فى مواقف معينة، ومن أمثلة القيم : إحترام حقوق الجيرة عند الريفيين.

والسلوك المقبول والمطلوب فى موقف معين يسمى فى علم الإجتماع معيار Norm ويمكن تعريفه بأنه" فكرة يمكن أن توضع فى شكل عبارة تدل على ما يجب عمله تحت ظروف معينة" أو أنه " القاعدة التى تحكم الإجراء الموجه نحو تحقيق القيمة". أو أنه السلوك المتوقع من عدد من الناس ، فمثلاً من القيم السائدة عند الريفين احترام حقوق الجار، وأحد المعايير لتحقيقها هو أن يكون السلوك المتوقع من الرجل الريفى لتحقيق هذه القيمة، ألا يترك حيواناته تعبث أو ترعى فى حقل جاره، كما أن من معايير تحقيق هذه القيمة التى أوصانا بها رسولنا الكريم "صلى الله عليه وسلم" هو أنه إذا حلت به كارثة فمن المتوقع أن نساعده، كما أنه من المتوقع أن لا نؤذيه.

ومن المهم نظرياً التميز بين نوعين من المعايير هما: المعايير التقليدية Traditional والمعايير العصرية Modern، حيث أن المجتمع الذى توجد به معايير عصرية نجد أفراده أكثر تقبلاً للإبتكارات وتبنى الأفكار المستحدثة بسرعة أكثر من أفراد المجتمع الذى توجد به معايير تقليدية، مثال ذلك المجتمعات الحضارية تكون أكثر تقبلاً للموضات الحديثة من الملابس على عكس المجتمعات

الريفية التي تواجه انتشار الموضات بتقاليد جامدة تقلل من انتشارها وذلك لأن المعايير العصرية ترحب بالتغيير، بينما تقاوم المعايير التقليدية كل ما هو جديد.

ج - الثقافة المادية:

وتشمل كل العناصر التي يصنعها الإنسان والتي لها كيان عضوي ملموس مثل المباني والمنشآت، و الآلات والأدوات وغيرها. فكل هذه الأدوات من صنع المجتمع ويغير فيها عن طريق الإختراع والتعقيد والتبسيط، فالفأس والجرار والعربات وماكينات الطباعة والتصوير وغيرها هي أدوات تدخل ضمن العناصر المادية للثقافة.

إن تعريف هذه الأشياء السابقة المادية كعناصر للثقافة بدون الإشارة إلى ملابساتها اللامادية قد يكون مضللاً لأن الثقافة مجردة وهذه العناصر ملموسة ولذلك عند الإشارة إلى مثل تلك الأشياء فإننا نشير ضمناً إلى استعمالاتها وقيمتها والمعرفة النظرية أو العلمية المطلوبة لتشغيل واستخدام هذه الأدوات، وذلك لأن الآلات والأجهزة لا فائدة منها، ولا تعتبر جزء من الثقافة ما لم يمتلك صاحبها أسس تشغيل واستخدام هذه الآلات والأدوات. كما أن الشئ المادي الواحد قد يكون له استعمالات ومعاني مختلفة في ثقافات مختلفة، فالسيارة مثلاً قد تكون رمزاً للمكانة الإجتماعية في ثقافة، وفي ثقافة أخرى وسيلة مواصلات، والبقرة قد تكون رمزاً للعبادة في ثقافة، ومصدراً للحم واللبن في ثقافة أخرى.

المناطق الثقافية:

هي الأقسام الجغرافية التي يمكن أن تقسم إليها الثقافة تقسيمات محددة واضحة بحيث تحتوي هذه المناطق على بعض نواحي التشابه الواضحة في بعض الصفات والخصائص الهامة نتيجة للإحتكاك بين مختلف الجماعات أو لانتشار صفات ومركبات معينة للثقافة عن طريق الإستعارة والإقتباس.

التعصب الثقافي (المركزية العرقية): Ethnocentrism:

صاغ هذا المفهوم " جراهام سمنر W.G. Sumner " في كتابه " الطرق الشعبية Folkways عام ١٩٠٦م لكي يشير به إلى رؤية الناس للأشياء في العالم حيث تبدو المجموعة العرقية (التي ينتمي إليها الشخص) بوصفها مركز كل تلك الأشياء والمرجع الوحيد لتحديد معناه ، وحيث يتحدد وضع كل شئ آخر ومعناه بالرجوع إلى ما تراه هذه المجموعة العرقية.

وعرفها "روبرت براون" بأنها تطبيق معايير ثقافة المجموعة أو الشخص المنتمي إليها على معايير الثقافات الأخرى وذلك في كتابه" علم النفس الإجتماعي" عام ١٩٦٥م.

فنمو الفرد في ثقافة خاصة تجعله يعتقد أن طرق عمل الأشياء طبقاً لأنماط ثقافته هي الأفضل وليس هذا فحسب بل يدعي أيضاً أن الثقافات الأخرى متخلفة عن ثقافته أو في وضع أقل منها ومن أمثلة هذا التعصب الملاحظات التي يبديها أهل الريف عن "الآثام " التي يرتكبها أهل المدن والملاحظات التي يبديها أهل المدن عن تخلف أهل الريف واستهزاء الطبقات العليا بطرق حياة الطبقات الدنيا بالإضافة إلى تعليقات الطبقات الدنيا على الذين يعلونهم وحكمنا على المعتقدات والمعايير الغربية بأنها غير أخلاقية . كل هذا يوضح الحقيقة القائلة بأن بعض الناس يعتقدون أن طريقهم هو الأفضل والإعتقاد في علو ثقافتهم وذلك من شأنه أن يؤدي إلى عائق قوي ضد التغيير الثقافي وينتج عن ذلك انعزال ثقافي.

الحضارة Civilization :

لا يوجد اتفاق بين علماء العلوم الإجتماعية على معنى محدد لهذا المفهوم ولكن إذا استعرضنا المعاني المختلفة التي ذكروها لهذه الكلمة نستطيع أن نرتبها في مفهومين:

المفهوم الأول وهو الأهم ، هو أن الحضارة يمكن تصورها شكل من أشكال الثقافة وفي داخل هذا الموضوع نجد ثلاثة طرق لاستخدام كلمة حضارة.

١- استخدام كلمتي حضارة وثقافة بمعنى واحد أي كمرادفين .

٢- الحضارة هى الثقافة حين تتعقد وتتميز بخصائص معينة .

٣- الحضارة هى الثقافة إذا ما وصلت هذه إلى درجة من الرقى واضحة وأمكن قياسها بمقاييس خاصة .

أما المفهوم الثانى فيقوم على مقابلة الثقافة بالحضارة فالثقافة تقتصر على تلك الأفكار والمبتدعات الإنسانية المتعلقة بالأساطير والإعتقادات والقيم والدين والفن والأدب بينما تدل الحضارة على المبتدعات الإنشائية المتعلقة بمجال العلوم المادية والتكنولوجية.

العمليات الثقافية :

سبق القول أن المجتمع الإنسانى لا يمكن أن ينشأ بدون ثقافة والثقافة تظهر فقط داخل مجتمع، وأن أفراد المجتمع يرتبطون بعلاقات وروابط لا حصر لها تنشأ من طبيعة اجتماعهم ومن تفاعلهم واحتكاكهم ببعضهم . وقد تكون بعض أشكال هذا التفاعل متكررة الحدوث ومنتظمة اتفق على تسميتها إجتماعياً العمليات الإجتماعية وقد تناولناها بالشرح والتصنيف وتركز على تحليل العلاقات الإجتماعية والروابط بين الأفراد.

ونظراً لأن الثقافة تنشأ فى مجتمع تتغير فيه العلاقات وتظهر فيه عمليات اجتماعية متنوعة فإنها أيضاً ليست فى حالة استقرار وثبات دائم وتخضع لعمليات التغير والتطور والنمو، سواء كان ذلك فى القواعد والمعايير والجوانب التنظيمية التى تتحكم فى السلوك أو المعرفة والأفكار والجوانب الإدراكية أو الجوانب المادية، وسواء شمل التغيير جانباً أو أكثر من هذه الجوانب أو جميعها فى وقت واحد، هذا التغير ينتج عنه ما يسمى بالعمليات الثقافية وسوق نتناول بعض هذه العمليات باختصار على النحو التالى:

١- التجديد Innovation: ويشمل كل من الإختراع والإكتشاف والإختراع هو طريقة مستحدثة فى مزج أنواع من العناصر مع بعضها سواء كان ذلك فى الجانب المادى للثقافة كاختراع آلة حصاد جديدة أو كان ذلك فى الجانب غير المادى كابتكار إفكار جديدة فى علم من العلوم. أما الإكتشاف فهو الذى يؤدى إلى ظهور عناصر

جديدة فى المجتمع قد تؤدى إلى حدوث سلسلة واسعة من التغيرات وخاصة فى المجتمعات التقليدية البسيطة فاكتشاف النار أدى إلى تطورات واسعة فى المجتمع الإنسانى .وأول من أدرك أهمية الاختراع والمحاكاة في التغيير الثقافى هو عالم الإجتماع " جبرييل تارد" وربط بين العملية الإجتماعية والتغير الثقافى متمثلاً فى الاختراع والمحاكاة.

٢- الانتشار الثقافى Cultural Diffusion: يشير هذا الاصطلاح إلى انتقال العناصر السمات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، ذلك لأن الاختراعات والاكتشافات نادرة الحدوث ، كما أنه فى الحقيقة لا توجد ثقافة مكتفية ذاتياً أو محتفظة بذاتها، وقد ساعدت سهولة المواصلات وسرعتها واختلاط السكان فى مختلف وهذه الحقيقة تعطى أملاً لأولئك الذن يرغبون تغييراً هادفاً فى ثقافة مجتمع ما لتنميته.

ولانتشار الثقافة يجب توافر ثلاثة عوامل على الأقل هى :

(١) وجود بعض السمات أو العناصر الثقافية التى تستحق أن تنتشر .

(٢) وجود المجتمع أو المجتمعات التى تتقبل هذه السمات أو العناصر الثقافية .

(٣) وجود الوسائل التى عن طريقها يتم النشر مثل وسائل الإعلام أو الأشخاص الذين ينتقلون بين الثقافات المختلفة .

كما أنه قد يكون هذا الانتشار طواعية كأن يستعير مجتمع عناصر ثقافية عن مجتمع آخر، أو قد يكون إجباريا كأن تفرض سلطة آمرة نوعا من الثقافة على جماعة مغلوبة على أمرها.

٣- التغير الثقافى Cultural Change: تتأثر الثقافة بالخبرات التى يمر بها الأفراد بالمواقف التى يصادفونها ، فضلاً عن تأثرها بالبيئة الطبيعية والبيولوجية المحيطة ، وكما عرفنا سابقاً فإن كل جيل يتعلم ثقافة الجيل السابق خلال ما يسمى بعملية " التنشئة الإجتماعية" والتى ذكرت سابقاً ثم يعمل هذا الجيل على تغييرها بما يزيد عليها من خبرات وما يحذفه من الوسائل والعناصر القديمة التى لم تعد تتلاءم مع

الحياة الحديثة والتطور الحديث فى الاكتشافات والاختراعات المادية أو غير المادية . ذلك لأن الثقافة علاوة على أنها تلائم بين تنظيمات المجتمع وتؤلف بينها وتنسقها فإنها تقوم على إشباع الحاجات الأساسية والفرعية لأعضاء المجتمع . ولذلك فالعادات والسلوك والوسائل المادية التى تقدمها الثقافة يتوقف بقاؤها على مقدرتها على الإستمرار فى إشباع تلك الحاجات ومن النادر أن يوجد مجتمع ما مكتف ما عنده من عناصر و وسائل ثقافية وأنه لا يعى بما وراء ثقافته الخاصة من احتمالات وإمكانيات ثقافية أخرى . لذلك فجهود الإنسان لم تتوقف عند مجرد فهم جوانب المجتمع الذى يعيش فيه فقط ، بل تتعداه إلى المجتمعات الأخرى المحيطة به عن طريق الانتشار الثقافى، الذى أشرنا إليه سابقاً. هذا التغير فى الثقافة إما أن يؤدى إلى تراكم ثقافى Cultural Accumulation وذلك فى حالة ما إذا كانت عناصر الثقافة المضافة أكثر من عناصر الثقافة المحذوفة، وهذا ما يحدث غالباً أما إذا كانت عناصر الثقافة المضافة أقل من العناصر المحذوفة فهذا يسمى إضمحلال ثقافى Cultural Depletion.

وبلا شك فإنه عندما يحدث تغير ثقافى يحدث تغير أو تحول فى التنظيم الإجتماعى والمجتمع، لأن الثقافة من صنع الإنسان والتغير الثقافى عبارة عن عملية تفاعل إنسانى ينميها الفكر الخلاق والاكتشاف والاختراع ، وليس معنى ذلك أن الثقافة من صنع فرد أو جيل معين لأن من أهم خصائص الثقافة التراكم والدوام والانتشار ، كما يجب أن يكون معروفاً أن التغير الثقافى قد يكون بطيئاً جداً فى المجتمعات الثابتة وقد يكون سريعاً جداً فى المجتمعات الديناميكية. كما يجب أن يؤخذ فى الإعتبار أن بعض العناصر الثقافية تميل إلى التغيير أكثر من عناصر أخرى وأن التغيير قد يكون غير مخططاً له أو مخططاً له أو قد يكون نتيجة ثورة على النظم القائمة فى المجتمع.

٤- <u>التثقيف أو المزج الثقافى</u> **Acculturation** :

يشير التثقيف أو المزج الثقافى إلى العملية التى تحدث بين مجتمعات ذات ثقافات مختلفة نتيجة اتصالها ببعضها فتتأثر كل ثقافة بالأخرى عن طريق الاعارة

أو الاستعارة للسمات الثقافية في كل منها ولكن دون أن تفقد كل منهما مقاومتها ومظهرها الأصلي ودون أن تندمج إحداهما في الأخرى اندماجاً كاملاً.

إن هذا الإصطلاح شديد الصلة بالتمثيل الإجتماعي والملاءمة . وفي مجرى تطور هذا الإصطلاح استعمل استعمالات كثيرة ولكن استعمالنا له هنا سيقتصر على نتائج الإتصال الثقافي وعلى وجه التحديد يشير إلى تغيرات في الثقافة الناتجة عن الإتصال المستمر للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات كلها مع مضمون الثقافات الأخرى أو حاملي هذه الثقافات وقد أخذ علماء الإجتماع هذا الإصطلاح من علم الإنسان الثقافي **Cultural Anthropology.**

ولذلك فمن السهل التفريق بين عمليتي التمثيل الإجتماعي والملاءمة من ناحية وبين المزج الثقافي من ناحية أخرى والتمييز بينهم مثل التمييز بين المجتمع والثقافة حيث أن العمليتين الأولتين تشيران إلى العلاقات بين الأشخاص بينما الأخيرة تشير إلى عملية ثقافية وتشير بوجه التحديد إلى التغيرات في الثقافة أي في السلوك والمعرفة . وفي هذا المعنى فإن هذه المصطلحات تشير إلى ترتيب مختلف في الظواهر.

ورغم أن التمييز بين الإجتماعي والثقافي قد يكون نظرياً حيث أنه في المواقف الحقيقية قد تكون العلاقات اجتماعية وثقافية في نفس الوقت ، إلا أن التطبيقات المختلفة للتكيف الثقافي والتمثيل الإجتماعي تكون واضحة . ولتوضيح ذلك نفرض أن زائرين ذهبا للنوبة الجديدة فإنهما سيلاحظان التغيرات التي حدثت نتيجة وجود المدارس وإدخال محاصيل جديدة ووجود أجهزة الراديو والتليفزيون والسينما بأعداد أكثر عن ذي قبل . أحد الزائرين قد يعلق على سرعة المزج الثقافي الحادثة أو بمعنى أدق أنه قد يشير إلى التغيرات التي تحدث في طريقة حياة هؤلاء النوبيين أما الزائر الثاني فقد يعلن أن التمثيل الإجتماعي يتزايد بشكل واضح وإعلانه هذا يتضمن أنه يصاحب هذه التغيرات في طريقة حياة النوبيين وحدة في التفاعل وتقليل الفروق بين النوبيين والمصريين ويصبح النوبيين والمصريين متحدين

فى نظراتهم واتجاهاتهم وتتلاشى اتجاهات التحيز وينمو الاحساس بالانتماء لجماعة واحدة.

وبكل تأكيد فقبل حدوث التمثيل الإجتماعي بين الجماعات التى لهـا ثقافـات مختلفة تحدث عملية التشابه فى السلوك – المزج الثقافى – وفى مثل هذه الحـالات يعتبر المزج الثقافى حالة ضرورية من التمثيل الإجتماعى ولكن ليس من الضرورى أن يؤدى المزج الثقافى إلى تمثيل اجتماعى حيث أن الأول يسمح باختلاط الأجناس بينما الثانى يؤدى إلى امتصاص الأجناس.

كما أن اصطلاح المزج الثقافى لا يحمل فى معناه التضمين (الموجـود فـى التمثيل الإجتماعى) التحرك فى اتجاه أو وضع أو حالة تامة ، كما لا يتضمن (كمـا هو الحال فى التمثيل الإجتماعى). ضرورة تحرك الأفراد المتأثرين بعملية المـزج الثقافى فى اتجاه القبول الشخصى من كل فرد للآخر. فالجماعات التى تكون فى حالة نزاع والمجتمعات التى تكون فى حرب أى ليس بينهم ملاءمة ولا تمثيل اجتماعى قد تكون فى عملية مزج ثقافى أى قد يتعلموا من بعضهم ويغيـرون فـى ثقـافتهم . وحقيقة الأمر فالتغيرات الثقافية غالباً ما ينتج عنها بدلاً من التمثيـل الإجتمـاعى حاجة إلى تعديل العلاقات بين الجماعات أو المجتمعات المتـأثرة بهـذه التغيـرات وباختصار حاجة إلى الملاءمة .

<u>أنواع التثقيف أو المزج الثقافى</u> :

يوجد نوعين مختلفين من التثقيف هما : التثقيف المتوازن ، والتثقيف الغيـر متوازن. هذين النوعين من التثقيف يشبهان نوعى التمثيـل الإجتمـاعى (انـدماج الجماعات وامتصاص الجماعة الصغيرة لجماعة أكبر). ففى التثقيف المتوازن تقف المجتمعات التى تتغير ثقافتها على قدم المساواة مع بعضها فطرق حياتها المتناقضة تؤثر فى بعضها وتؤدى إلى تغييرات داخل كل ثقافة ولكن العلاقة متبادلـة ، أمـا التثقيف الغير متوازن فهو الذى يحدث فيه أن تكون نماذج طريقة حياة فـى وضـع يسمح لها بفرض ممارستها على الجماعات الأخرى.

ويختلف التثقيف المتوازن عن الغير متوازن في درجة تبادل التغير الثقافي ، ففي التثقيف المتوازن يكون تبادل العناصر الثقافية في اتجاهين ، بينما معظم التغييرات في المزج الثقافي الغير متوازن تحدث عنوة في ثقافة الجماعة الخاضعة . وفي الواقع فإنه حتى لو حدث ذلك فإن العملية ليست في اتجاه واحد . فالجماعة السائدة تتعلم من الجماعة المغلوبة والثقافة الأكثر تعقيداً تتبنى بعض مظاهر الثقافة الأقل تعقيداً.

٥- التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية: Cultural Lag

عندما تكلمنا عن مكونات الثقافة ذكرنا أنه يمكن تجميعها بوجه عام تحت ثلاث فئات أساسية هي: النظم والأفكار والأشياء المادية . وتتشابه الفئتين الأولى والثانية في أنهما يتكونان من عناصر غير مادية أو معنوية. ولذلك عندما قدم "أوجبرن" مفهوم الهوة الثقافية في كتابه "التغير الإجتماعي" عام ١٩٢٢م. ذكر أن الثقافة تضم عنصرين أساسيين هما: العنصر المادي والعنصر اللا مادي أو المعنوي . ويقصد بالعنصر المادي التكنولوجيا والوسائل المادية المختلفة ، في حين يقصد بالعنصر المعنوي العادات والتقاليد وأساليب التفكير في المجتمع. ونتيجة لإحساسه بالآثار التي يمكن أن تترتب على كل تغير تكنولوجي في الحياة الإجتماعية فقد قدم هذا المفهوم ، وقد رأى أن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللا مادية أطلق عليه اسم " الثقافة التكيفية " Adaptive Culture لا يتزامن تماماً مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية ، هذا التفاوت بين معدلات التغير الثقافي في الناحيتين المادية واللامادية أسماه "الهوة الثقافية" ، وبذلك يمكن تعريف التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية بأنه : الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى للثقافة . وقد كان رأى "أوجبرن" أن الثقافة غير المادية تتخلف بالنسبة للثقافة المادية ، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية متعددة ، فقوانين العمل والعمال والتعويضات وغير ذلك ظهرت بعد إنشاء المصانع ، إلا أن كثيراً من علماء الإجتماع لا يوافقون "أوجبرن" على أن الثقافة المادية أسرع في تغيرها من الثقافة غير المادية، إذ يقولون

أن التغيرات فى المعرفة والعلم والأفكار والقيم (وهما أجزاء من الثقافة غير المادية) أدت إلى التغيرات التى حدثت فى الثقافة المادية.

إن الواجب علينا ألا ننساق فى الحياة مع الجانب المادى للثقافة فقط بل يجب أن نتذكر دائماً الجانبين الأخرين للثقافة وهما: الجانب الروحى الذى يشبعه الدين الاسلامى، والجانب الفكرى الذى يجعل العقل يعمل وينشط ويتذكر ويفكر، وبذلك تكون ثقافتنا سوية لا يطغى جانب منها على جانب وهذا ما يدعو إليه الإسلام، حيث يدعو دائماً إلى التكامل بين هذه النواحى جميعاً فلا رهبانية فى الإسلام، كما يدعو إلى الكد والعمل وفى نفس الوقت التفكير دائماً فى الخالق سبحانه وتعالى الذى يرعاه فى عمله دون أن يمنعه من الأخذ بالطيب الصالح من الحياة. قال تعالى "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق".

الباب السادس

الجماعة الاجتماعية

تمهيد

الإنسان كائن اجتماعي يتجمع مع أفراد نوعه ولا يعيش في العادة بمفرده وإنما مع غيره من بين جنسه وذلك يحدث تلقائياً من أجل حب البقاء وضمان للحصول على مقومات الحياة المادية والمعنوية. وتطورت هذه التجمعات الإنسانية بمرور الزمن من مجرد إجتماع أفراد لا يرتبطون بأي نوع من التنظيم الاجتماعي أو التأثير المتبادل، أو أية علاقة أطلق الاجتماعيون على هذا التجمع "حشد Aggregate" وهو مجموعة من الأفراد لا يربطهم شئ إلا القرب الجغرافي. وبلا شك ينشأ نتيجة تجمعهم في مكان جغرافي طائفة من الظواهر والأشكال الاجتماعية نتيجة تفاعلهم إذ قد يشعرون بوحدة التركيب والمصالح والنشاط وينشأ بينهم تفاعل ويشعرون بوجود مصالح وأهداف وأنشطة مشتركة ويطلق عليهم مفهوم الجمع Collectivety وقد يصبحون في وضع يمكنهم من تقابل عواطفهم ورغباتهم ويكونوا على اتصال ببعضهم ويكون التفاعل مقصوداً وتتبادل أفكارهم وأرائهم وتتبلور عندهم طائفة من العادات والتقاليد وقواعد السلوك والأداب العامة ثم النظم والتشريعات الاجتماعية وتنشأ بذلك تجمعات مختلفة تختلف باختلاف بناء ووظائف هذه التجمعات ونوعية العلاقات بين الأفراد ودرجة تبلور تفاعلهم والرابطة التي تربطهم في هذه التجمعات وتوزيع السلطة والمسئولية، ونتيجة تعدد هذه الظواهر والأشكال الاجتماعية تعددت تسميات هذه التجمعات والجماعات والجموع والتي قد تكون متداخلة مع بعضها وأصبح من مهمة رجل الاجتماع تخير لغة دقيقة لتحليلها فظهر مفهوم الفئة الاجتماعية "Social Category" وهي التي تتكون من الأشخاص الذين لهم مركز اجتماعي متشابه وبالتالي يؤدون نفس الدور الاجتماعي ومثال ذلك المهندسون والمعماريون والتجاريون وعلماء الكيمياء.... الخ أو "التجمع الاحصائي Statistical Aggregate" والذي يتكون من الأشخاص الذين لهم صفة اجتماعية

مشتركة يمكن بها الإشارة لهم مثل "أوائل الطلبة، قراء روزليوسف، الأشخاص الذين ينتحرون.....الخ". و"الهيئة أو الرابطة Association" وهي جماعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالجمعية العلمية لعلم الاجتماع الريفي، والجمهرة Crowd" وهي تجمع مؤقت بين أفراد لم يسبق أن كان بينهم علاقات اجتماعية أو تفاعل بينهم ولكن نتيجة لموقف معين بدأوا في التفاعل معاً بشكل فجائي ومؤقت لتحقيق هدف فجائي لم يكن محدداً سابقاً وقد تظهر بينهم أفعال تعبر عن رغبات مكبوتة أثناء تلك الجمهرة. كما ظهرت بعض الاصطلاحات الشائعة في علم الاجتماع والتي سنتعرف عليها بالتفصيل نظراً لأهميتها وهي الجماعات والمجتمعات.

الجماعات الاجتماعية:

تجمع الناس مع بعضهم البعض عملية طبيعية ظهرت نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته بمختلف عناصرها ومنها الإنسان نفسه ويبدأ التجمع دون قصد أو عمد وإنما نتيجة لصفاته البيولوجية والنفسية والظروف التى كان يعيش فيها، ثم يعرف أهمية التجمع في استغلال البيئة بطريقة أفضل للحصول على ضرورياته الفسيولوجية وبقائه عما لو إستغلها بمفرده، لذلك لا نجد فرداً لا ينتمي إلى جماعة إنسانية أو أكثر من جماعة، فهو يولد وينمو داخل أسرة ثم يشترك في عضوية عدة جماعات أخرى مثل جماعة العمل وجماعة الترويح... الخ. ووسيلته لهذا الإندماج والارتباط مع الجماعة هو التفاعل الاجتماعي، وتكون اللغة وسيلة الاتصال والتفاهم بينه وبين باقي أفراد بني جنسه، ونتيجة لإستمرار عملية التفاعل وتكراره تتكون الجماعات ويتحدد فيها مركزه ودوره الاجتماعي، حيث يستطيع أفراد الجماعة إشباع إحتياجاتهم والشعور بالأمن وتحقيق الذات من خلال دخولهم في هذه الجماعة الاجتماعية.

هذه الجماعات الاجتماعية منها ما هو صغير في الحجم كالأسرة، ومنها ما هو كبير في الحجم كأعضاء نقابة أو نادي رياضي، كما أن منها ما ينشأ بطريقة عرضية، ومنها ما ينشأ بطريقة عمدية، ومنها ما يؤدي وظيفة واحدة، ومنها ما تتعدد الوظائف التي تؤديها لأعضاءها، وفي النهاية نجد أن هذه الجماعات تتفاعل

مع بعضها البعض ويتكون منها هذا المركب الذي يسمى بالمجتمع، فالمجتمع ما هو إلا عدد من الجماعات الاجتماعية المتفاعلة، لذلك نجد علماء الاجتماع أوجدوا في الخمسينات ميداناً جديداً من ميادين الدراسة في علم الاجتماع أطلقوا عليه "الميكروسوسيولوجيا Microsociology" أو "سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة"، يقوم على دراسة الجماعات الصغيرة. وذلك في مقابل مصطلح "الماكروسولوجيا" أو "سوسيولوجيا الجماعات الكبيرة Microsociology" الذي يشير إلى ميدان الدراسة الاجتماعية للجماعات الكبيرة.

وبالاضافة إلى ذلك فعلماء الاجتماع يهتمون بدراسة الجماعات لأنها الوحدة الأساسية للتحليل في علم الاجتماع في مقابل أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية في علم النفس، وسوف يتناول الجزء التالي من هذه الكتاب الجماعة الاجتماعية بالتفصيل من حيث التعريف بها، وخصائصها، وأسس تصنيفها.

مفهوم الجماعة الاجتماعية:

يعتبر مفهوم الجماعة من المفاهيم المتداولة في علم الاجتماع، فهومصطلح قديم ظهر منذ أن بدأ المفكرون الاجتماعيون يهتمون بالحياة الجمعية للإنسان. ولقد جاء تصور السوسيولوجيين عن الجماعة بأنها "تجمع من الناس كفاعلين، يشملهم نمط من التفاعل الاجتماعي، ويشعرون بالمشاركة في عضوية عامة، ومفهومات متعارف عليها، ويوافقون على بعض الحقوق والواجبات التي تكون حقاً للأعضاء فقط.

كما تعرف الجماعة الاجتماعية بأنها "وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد (إثنان فما فوق) بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة (قد تكون جغرافية أو سلالية أو اقتصادية أو وحدة الأهداف أو وحدة العمل والشعور بالتبعية أو الشعور بالنوع أو الشعور بالانتماء إلى وحدة واحدة، أو ما يسمى أحياناً الشعور "بالنحن") ويتحدد فيها للأفراد أدوارهم الاجتماعية ومكاناتهم الاجتماعية، ولهذه الوحدة الاجتماعية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة سعياً لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعاً لبعض حاجات كل منهم.

خصائص الجماعة الاجتماعية

من مفهوم الجماعة وأهميتها يمكن الخروج بعدد من الخصائص المميزة هي:-

١-ليست الجماعة مجموعة عابرة من الأفراد الذين يتشابهون في بعض الصفات النوعية، كمن يمتلكون ثروات معينة، أو يرتدون زي واحد، أو سن واحد جماعة اجتماعية بل يمكن اعتبار كل منها طائفة.

٢- لا يمكن أن تكون للجماعة مجرد إجتماع لأشخاص في موقف معين بصفة متكررة أو مؤقتة كالذين يقفون علىمحطة الأتوبيس في إنتظاره لأنه لا يجمعهم تفاعل اجتماعي أو وحدة الهدف.

٣- لا يكفي لقيام الجماعة وجود علاقات اجتماعية إيجابية وإنما يشترط أن تكمل هذه للعلاقات الاجتماعية بعضهاالبعض الأخر، لأن بعض العلاقات قد تأخذ طابع الصراع الذي يحطم قوى الجماعة ويحول دون استمرارها

٤- تتميز الجماعة بأنها تضفي على أفرادها تشابهاً في السلوك والاتجاهات والأراء، وذلك لأن عضوية الفرد في الجماعة تحدد له كثيراً من الاشياء التي يتعلمها ويجب عليه القيام بها.

٥- ليس للجماعة نفس قوة الجذب على جميع أعضائها، ولهذا يوجد بعض الأفراد حريصون على إستمرار بقائهم في الجماعة، في حين لا يهتم غيرهم بذلك ويبدو ذلك من تصرفاتهم مع الجماعة.

٦- قيام بناء الجماعة قوامه الأدوار وترقي المراكز، وبالتالي يوجد تحديد قاطع للجماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى.

٧- وجود طريقة للإتصال بين أعضاء الجماعة وخاصة اللغة المنطوقة والمكتوبة.

٨- وجود هدف أو أهداف مشتركة تحقق الإشباع لبعض حاجات أعضاء الجماعة

٩- وجود ميول وقيم ودوافع مشتركة متفق عليها تؤدي إلى التفاعل بين أعضاء الجماعة الواحدة.

١٠- وجود نمط لتفاعل ثابت ومنظم له نتائجه بالنسبة لأعضاء الجماعة حيث يتم التفاعل بين الأعضاء وفقاً لمراكزهم وأدوارهم في الجماعة

١١- أن يكون قيام الجماعة مشروع: ومعنى ذلك عدم تعارض الجماعة في أنشطتها مع القيمة الأخلاقية المعترف بها، أو الأداب أو المعايير السائدة، وكذلك توافقها مع القوانين

١٢- الاعتراف بقيامها واقعياً وقانونياً: حيث يتطلب ذلك إشهارها وفقاً للقوانين المنظمة لذلك، ويصبح لها كافة الحقوق والواجبات.

١٣- أن يكون لها صفة الاستقرار: الاستقرار هنا ليس معناه الدوام لأن للجماعة لا يمكن لها الدوام، وإنما يعني الاستقرار التواصل مع التيار الدافع لها

وفي ضوء هذه الخصائص فإن هناك أربع مقومات أساسية يجب توفرها في الجماعة الاجتماعية وهي:

١- **الهوية**: ويعنى ذلك شعور أعضاء الجماعة الاجتماعية بالإنتماء للجماعة والعضوية المشتركة، فعضوية الفرد للجماعة يمثل جزء من هويته ومن مفهومه لذاته، فإنتماء الفرد لأسرة معينة يمثل جزء من هويته.

٢- **القيم والأهداف المشتركة**: حيث يتفق أعضاء الجماعة الواحدة على قيم وأهداف معينة، فالأسرة الواحدة يتفق أعضاؤها على قيم مشتركة ويسعون لتحقيق أهداف واحدة يجتمعون عليها، وحتى مهما حدث خلاف في الرأي بين أعضاء الأسرة فإنهم يتفقون في النهاية على وحدة الهدف والقيم.

٣- **التفاعل**: أساس قيام الجماعة هو التفاعل بين أعضائها وذلك نتيجة وجود قنوات اتصال بينهم والتأثير المتبادل، فبدون التفاعل لا تقوم الجماعة، ويكون التفاعل محدد في ضوء مجموعة من التوقعات والمراكز والأدوار التي يشغلها أعضاء الجماعة.

٤- **البنيان**: نتيجة للتفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة الاجتماعية يصبح هناك شكل من البنيان المميز لها، فالأسرة كجماعة اجتماعية لها بنيان قائم على المراكز والأدوار التي يشغلها أفراد الأسرة حيث يقع الأب على قمة

البناء، ثم الزوجة، ويمثل الأبناء قاعدة هذا البناء، ويمثل التفاعل الاجتماعي المادة الماسكة لوحدات هذا البنيان، والذي يوصف بالثبات إلى حد ما حيث يخضع هذا البناء للتغير نتيجة عوامل كثيرة منها فقد الأسرة للأب أو الأم مثلاً.

أسباب إنضمام الفرد إلى الجماعات الاجتماعية:

١- ممارسة نشاط ترويجي لا يتيسر له ممارسته دون الاشتراك في الجماعة ومنها إنضمام الفرد إلى عضوية النوادي الرياضية أو الجمعيات والمؤسسات والنقابات والاتحادات والروابط.

٢- يكتسب الفرد من عضويته في الجماعة وممارسته لنشاط معين فيها تقدير الأخرين واحترامهم.

٣- الشعور بالرضا للمساهمة في تخفيف الويلات الاجتماعية عن الأخرين: حيث يكون دافع الأفراد للإنضمام لهذه الجماعات هو حب الخير والرغبة في تخفيف الأعباء والمعاناة عن الأخرين، ومنها جماعات البر والإحسان، ورعاية الأيتام والأرامل.

٤- الحصول على فرص أفضل لإقامة الصداقات: حيث أن إنضمام الفرد إلى الأندية والاتحادات وما شابهها يتيح له فرص التعرف على أخرين وقيام صداقات معهم.

٥- تحقق للفرد اشباع حاجات ملحة لا يجد لها الاشباع الكافي خارج الجماعة حيث أن الكثير من الاشباعات لا يمكن تحقيقها للإنسان بمفرده بل يتم ذلك من خلال مشاركة الأخرين والعضوية في الجماعات.

٦- يتحقق عن طريق الجماعة المساعدة المتبادلة والحماية المتعادلة لمجموع نوعي وليس للعضو فقط.

٧- يكتسب الفرد المعايير الاجتماعية المحددة للسلوك، وتتبلور أراؤه والتي ليست في الواقع سوى آراء إجتماعية تعبر عن الجماعة التي ينتسب إليها الفرد.

٨- يتعلم الفرد الكثير عن نفسه وعن زملائه، حيث تمثل الجماعة معمل لتعليم الفرد معايير الجماعة وأساليب الاتصال والتعامل مع الأخرين.

٩- يستمد الفرد قوة هائلة وشعور بالأمن والإطمئنان وإشباع حاجاته المختلفة نتجة الإنتماء إلى للجماعة

١٠- تنمو المهارات بدرجة أكبر في محيط الجماعة حيث يحفز جو الجماعة على المناقشة وعلى الإبداع في العمل.

١١- يسهم الانضمام لعضوية الجماعة الاجتماعية في نمو وتقدم المجتمع وضمان إستمرار الحياة الاجتماعية.

١٢- جميع المؤسسات الاجتماعية كالمدارس ودور العبادة والنوادي والنقابات العمالية ماهي إلا نتيجة للجهود الجماعية، ومؤشر على تماسك المجتمع.

أنواع الجماعات:

تقسم الجماعات عادة طبقاً لطبيعة الصفات التي تجنبهم والتي قد تكون صفات طبيعية أو سكنية أو إهتمامات مشتركة، وسوف يتم تناول عدد من التصنيفات المختلفة للجماعات الاجتماعية، مع العلم أن هذه التقسيمات أو التصنيفات ليست متبادلة التنافر ولا تتضمن جميع الجماعات التي نعرفها ولكنها ستحدد الأنواع المهمة من للجماعات الاجتماعية، ومن بين هذه التقسيمات ما يأتي

١- تقسيمات طبقاً لعدد الروابط وهي نوعين:

أ- جماعات أحادية: Elementray Groups وهي للجماعات التي يرتبط أفرادها برابطة واحدة مثل أعضاء نقابة المهن الزراعية فالرابطة التي تربطهم هي اشتراكهم في صفة العضوية بالنقابة أو أنهم مهندسون زراعيون.

ب-جماعات تجميعية Cumulative Groups وهي الجماعات التي يرتبط أفرادها بعدد كبير من الروابط مثل الأسرة حيث يرتبط أفراد الأسرة بعدد من الروابط مثل الدم والقرابة والدين، والعيش تحت سقف واحد وغيرها.



٢- تقسيمات طبقاً لنوعية العلاقات والتفاعلات بين أعضائها ومنها:

أ- جماعات أولية Primary Groups وهي الجماعات التي تكون فيها العلاقات شخصية وأكثر دواماً، والعلاقات بين أعضائها وجهاً لوجه مثل الأسرة وجماعات اللعب والجيرة. ورغم أن الأسرة تعتبر جماعة أولية إلا أنها تعتبر فئة خاصة حيث أن الجماعات الأولية مبنية على الاختيارية وغير الرسمية، إلا أن وجود الفرد داخل أسرة معينة ليس اختيارياً ووجود الأسرة ضروري ولها ترتيب نظامي، فهي التجمع البشري الوحيد الذي يعتبر جماعة اجتماعية ونظام اجتماعي في نفس الوقت، ومع أنها مبنية أساساً على حقائق من الجنس والعمر إلا أن بنائها يحكمه القانون والعرف والتقاليد، فكل شخص ينتمي لأسرة يكون له أدوار أسرية محددة وغالباً ما تكون متماثلة في جميع الجماعات الأسرية داخل المجتمع الواحد.

ب- جماعات ثانوية Secondary Groups وهي الجماعات التي يحدث فيها التفاعل من خلال أنشطة مشتركة (عادة ما تكون إهتمامات خاصة أو إحتياجات خاصة مثل إتحاد عمال ونقابات). وهذه الاهتمامات والاحتياجات الخاصة تستمر خلال الزمن وغالباً ما تتطلب أكثر مما هو مطلوب في الجماعات الأولية، وعادة ما يوجد لهذه الجماعة تقاليد وقوانين وطرق محددة لتنفيذ أنشطة هذه الجماعة، وغالباً ما تنشأ جماعات وعلاقات أولية داخل هذه الجماعات الثانوية.

ج- جماعة مرجعية: وهي عبارة عن جماعة يتخذها الفرد لتقييم سلوكه واكتساب اتجاهات ومعايير وقيم ومعتقدات جديدة وليس من الضروري إعتبار الفرد جماعة ما كجماعة مرجعية أن يكون عضواً فيها ولكن يكفي أن يتقمص الفرد شخصية تلك الجماعة وأن تؤثر في سلوكه. ولتبسيط معنى الجماعة المرجعية في بعض الأمثلة التالية: مقارنة نجاح الشخص بنجاح الآخرين أو أخذ الشخص في إعتباره ما تظنه جماعة معينة (يهتم بها ويقيم لها وزناً كبيراً) عندما يتخذ قراراً معيناً أو يقوم بأي تصرف هذه الجماعة المرجعية قد

تكون جماعة اجتماعية أولية مثل الأسرة أو فئة اجتماعية ينتمي إليها مثل الجماعة المهنية وقد تكون تنظيم رسمي مثل الجامعة او غير ذلك من الجماعات الانسانية، وقد تكون جماعة يود أن يكون عضواً فيها ولكنه لايستطيع.

٣- تقسيمات طبقاً لقواعد إدارتها وهي نوعين:

أ- الجماعات الرسمية: Formal Groups وتشير إلى التجمعات التي تكونت عن قصد لتأدية وظائف محددة، وتدار طبقاً لقواعد ثابتة معينة، ويطلق علماء الاجتماع على هذه الجماعات هيئات Association، ويتحكم في سلوك أفراد هذه الجماعات عن طريق قواعد متفق عليها. وتميل الأدوار إلى أن تكون موزعة ومحددة وليست شاملة كما هو الحال في الجماعات الأولية، والمثال الشائع لهذا التنظيم يمكن ملاحظته في المكتب الحديث حيث تتوزع فيه الواجبات على السكرتارية والكتبة والمديرين والموظفين وعامل البوفيه وغير ذلك مع وجود خطوط واضحة من السلطة والمسئولية وتسلسل الأوامر والقرارات.

ب- الجماعات غير الرسمية Informal Groups وهي التجمعات التي ليس لها قواعد ثابتة أو معينة لادارتها، وهي غالباً ما يكون انشاؤها عرضاً دون قصد أو تخطيط، ومن أمثلة هذا النوع جماعات اللعب والشلل التي تتكون دون بناء رسمي.

٤- تقسيمات طبقاً لامكانية الدخول فيها:

أ- جماعات إختيارية وهي الجماعات التي ينتمي إليها الفرد بمحض إرادته واختياره كالجماعات المدرسية والنوادي ويطلق عليها مصطلح الجماعات الاختيارية. فالفرد يختار عضويته فيها ويستطيع الخروج منها في أي وقت من الأوقات.

ب-جماعات اجبارية: وهي الجماعات التي ينتمي إليها الفرد دون ان يكون له رأي في ذلك فالإنسان يولد في أسرة ويجد نفسه عضواً فيها، وينتمي كذلك إلى جنس معين (ذكر- أنثى) دون أن يكون له أدنى اختيار في الانتماء الى هذا الجنس، وكذلك الحال بالنسبة للجماعات القرابية والدينية والقومية.

٥- الجماعات المحلية: **Locality Groups**

تشكل هذه الجماعات عن طريق علاقات اجتماعية تعتمد أساساً على مواقع مناطقية مثل موقع جغرافي أو منطقة إقامة، ومن أمثلتها الجماعات التي تنشأ نتيجة إقامة أعضائها في مجتمعات محلية ومناطق وجيرات معينة.

٦- الجماعات ذو الاهتمامات الخاصة: **Interest Groups**

وهي التي يكون لها أهداف مشتركة كقوة أساسية لتوحيد أعضائها وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية كنوع من هذه الجماعات.

٧- الجماعات العنصرية: **Ethnic Groups**

وتتكون من الأشخاص الذين لهم تقاليد ثقافية مشتركة تعمل على توحيدهم في وحدة اجتماعية واحدة ويمكن النظر إلى أي مجتمع بثقافته المميزة على أنه يكون جماعة عنصرية، ولكن داخل كثير من المجتمعات الموحدة سياسياً في عالمنا المعاصر تنشأ بعض الجماعات العنصرية وذلك نتيجة لاختلاف بعض الجماعات في ممارساتهم أو اعتقاداتهم أو دياناتهم أو لغتهم عن الجماعات الأخرى، وقد تكون نتيجة صفات طبيعية تميزهم عن غيرهم مثل لون البشرة إذ قد تنشأ جماعات للبيض وجماعات أخرى للسود، والجماعات العنصرية الموجودة في يوغسلافيا السابقة بسبب الديانة، وتعتبر العضوية في هذه الجماعات منسبة إذ يشتق الأفراد وضعهم العنصري من الأسرة التي ولدوا فيها وتعلموا صفاتهم الثقافية أثناء نموهم.

وأخيراً يتضح كما سبق أن ذكرنا أن هذه التقسيمات المختلفة ليست متبادلة التنافر أو منفصلة عن بعضها البعض، بل قد تكون متبادلة التداخل تامة الارتباط وتتحدد قيمتها فقط بفائدتها واستعمالاتها كما أنها لا تتضمن جميع الجماعات الموجودة والتي نعرفها.

<u>الجماعة الاجتماعية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها:</u>

كما سبق أن أوضحنا في تعريف الجماعة الاجتماعية بأنها تتضمن قيام تفاعلات قياسية معيارية يجب أن يحتذى بها أعضائها، وتسود بينهم اعتقادات وقيم مشتركة. ويجب أن تتضمن الجماعة الاحساس بالنوع أوالوحدة الاجتماعية بين

أعضائها، فما هو الفرق إذن بين الجماعة الاجتماعية على النحو السابق تعريفها به وكل من التجمع الاحصائي، والفئة الاجتماعية والتنظيمات الرسمية.

التجمع الإحصائي:

يتكون التجمع الاحصائي من الأشخاص الذين يشتركون في صفة اجتماعية واحدة بحيث يمكن التكلم بها عنهم مثال ذلك أصحاب العربات المرسيدس، الطلبة الأوائل، قراء روزليوسف، مواليد سنة معية، وعلى هذا يكون التجمع ما هو إلى عدد من الأشخاص الذين يتفقون في صفة محددة أو يوجدون في مكان محدد ولكن لا يوجد تفاعل اجتماعي ولا يتميزون بالوعي أو الشعور بالنوع وذلك لأن هذه التجمعات لم تتكون عن طريق أعضاء هذه الجماعات أنفسهم، بل عن طريق علماء الاجتماع والاخصائيين وعلماء النفس وغيرهم ولذلك لا يصح أن نطلق عليهم جماعات اجتماعية.

الفئة الاجتماعية: Social Category

وتتكون من الأشخاص الذين لهم مركز إجتماعي مشابه ولذلك فهم بالتالي يؤدون نفس الدور الاجتماعي ومثال ذلك عمال الكهرباء والتجاريون والمهندسون، وهذه الفئات الاجتاعية أيضاً لا يصح أن نطلق عليهم جماعات اجتماعية لعدم وجود تفاعل اجتماعي بينهم وعدم إنتمائهم لتنظيم معين، مع أن هذه الفئات لها أهميتها في التحليل السوسيولوجي إذ أن الذين يتشابهون في إحدى هذه الصفات أو المراكز ربما يدخلون في علاقات اجتماعية ويشكلون جماعات إجتماعية.

التنظيمات الرسمية: Formal Organization

وهي جماعات يتميز أعضائها بالوعي أو الشعور بالنوع ويتفاعلون مع بعضهم البعض بالاضافة إلى تركيز الاعضاء على هدف معين. إذ تظهر التنظيمات الرسمية عندما ينشئ الأفراد عن قصد وحدة اجتماعية لتحقيق أهداف محددة، ومن أمثلتها الجمعية العلمية - الاتحاد التجاري - البنوك. هذا وقد اعتبرها البعض ضمن الجماعات الاجتماعية.

وعلى كل حال هذه الأنماط السالفة الذكر ليست أنماط ثابتة، لقد يتحول أحدها إلى الأخر. فمثلاً قد تتحول الفئة الاجتماعية نتيجة شعورها بأنها تؤدي دوراً معيناً إلى قيام تنظيم رسمي يضمهم كاتحاد أو جمعية علمية.

المجتمع المحلي: Comonunity

توجد تعاريف كثيرة للمجتمع المحلي، ومن الصعب الحصول على تعريفين متشابهين تماماً، وعلى أي حال يبدو أن هناك جوهر عام للمعنى على الرغم من أنه قد يكون التطبيق الخاص لكل تعريف قد يختلف عن الأخر. لبعضهم ركز على مكان الاقامة أو منطقة جغرافية محددة كعنصر أساسي لابد من توافره لوجود المجتمع المحلي، وبعضهم ركز على الإحساس بالرابطة النفسية والروحية والتي تضم مجموعة من القيم والأصول والمعتقدات، ولذا قسم بعض العلماء المجتمعات المحلية إلى مجتمعات محلية روحية أو نفسية مثل القبائل التي ليس لها مكان ثابت؛ مثل الغجر والأرمن والأكراد تكون مجتمعات محلية على أساس أن العامل النفسي هو الرابط الأساسي وليس السكني في منطقة معينة أو محددة. ومجتمع الاقامة والذي تكون فيه الرابطة التي تجمع بين أفراده هي الاقامة في منطقة سكانية محددة، وقد يكون حي متكامل أو الجيرة أو البلدة أو القرية أو المدينة أو الأقليم أو حتى قد تمتد إلى الدولة. ومعظم التعاريف تشير إلى النوع الأخير.

ويمكن بوجه عام تجميع الصفات أو العناصر التي تتضمنها معظم التعاريف كالأتي:

١- تحديد المنطقة التي تجمع بين الأشخاص المتفاعلين.

٢- وجود تفاعل بين الأفراد والجماعات.

٣- ثقافة مشتركة بمعنى وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم.

٤- شعور مشترك بالإنتماء أو العضوية لهذا المجتمع المحلي.

٥- اشتراك في الأهداف أو المصالح.

ويجب الاشارة إلى أن مجتمع الاقامة قد يكون في نفس الوقت مجتمعاً محليا، كما قد يكون المجتمع المحلي جزء من مجتمع محلي أكبر، فالمجتمعات المحلية قد تكون صغيرة كقرية أو جيرة أو قد تكون كبيرة لدرجة أن تكون أمة

المجتمع العام: Society

دارت معظم النظريات الاجتماعية الماضية والحاضرة حول تعريف المجتمع العام والوحدات الأساسية المكونة له والعلاقة بينه وبين الثقافة والعوامل التي تحدد حالته أو التغير فيه. وقد اختلف علماء الاجتماع حول الأسس التي يقوم عليهاالمجتمع إذ يرى البعض أن هناك عنصران أساسيان يجب توافرهما كشرط لوجود المجتمع: أحدهما وجود تقارب جغرافي معين، والآخر وجود وحدة ثقافية تربط بين أفراده وتميزه عن التجمعات الإنسانية الأخرى، ويرى البعض الأخر أنه لابد من توفر صفة الاكتفاء الذاتي والقدرة على البقاء والاستمرار خلال الأجيال المتعاقبة. ويمكن استخلاص تعريف للمجتمع يجمع بين الأراء المختلفة كالآتي: جمع من الأفراد يعيشون في إقليم جغرافي معين يحسون بالانتماء له ويشتركون في ثقافة توجه سلوكهم ويحسون بالألفة ويكونون وحدة مكتفية بذاتها إلى درجة ما ولهم القدرة على الاستمرار خلال الأجيال المتعاقبة. ولهم أهداف ورغبات ومنافع مشتركة ومتبادلة، ويحسون بالحاجة إلى التعاون بينهم لتحقيقها والدفاع عن أنفسهم من خلال نظم متفق عليها.

أنماط المجتمعات وخصائصها:

قام كثير من علماء الاجتماع بتصنيف المجتمعات الإنسانية تصنيفات تختلف باختلاف آرائهم وعموماً يمكن تمييز عدة أنواع من المجتمعات كالتالي:

المجتمع الحضري: ويقصد به ذلك الشطر من المجتمع العام الذي يقيم فيه جزء من أفراده في المناطق التي حددت على أنها مناطق حضرية تتميز بالخصائص التالية:

١. الحجم الكبير.

٢. شدة الكثافة السكانية.

٣. اللاتجانس السكاني (أي اختلاف السكان من حيث الصفات والخصائص المختلفة).

هذه الصفات الثلاث تتفاعل مع بعضها لينتج عنها علاقات اجتماعية وجماعات ومنظمات ونظم اجتماعية وطريقة للحياة تميز السكان الحضريين، والمجتمع الحضري عن السكان الريفيين والمجتمعات الريفية.

المجتمع الريفي: ويقصد به ذلك الشطر من المجتمع العام الذي يقيم فيه جزء من أفراده في المناطق التي حددت على أنها مناطق ريفية تتميز بخصائص عكس الخصائص السابقة للمجتمع الحضري وتتفاعل مع بعضها لينتج عنها علاقات اجتماعية وجماعات ومنظمات ونظم اجتماعية وطريقة للحياة تميزهم ومجتمعاتهم عن السكان الحضريين والمجتمعات الحضرية.

المجتمع العالمي: ويقصد به عادة مجموعة من الدول الموجودة حول العالم.

المجتمع القومي: ويقصد به عادة مجتمعاً معيناً له ثقافة معينة كأن يقال المجتمع العربي أو المجتمع الغربي.

الباب السابع

التغيـــر الاجتمـــاعي

حول مفهوم التغير الاجتماعي:

التغير ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، في المادة الحية وفـــي المادة غير الحية، وكذلك في الحياة الاجتماعية، ويعتبر التغير الاجتماعي اليوم أحد الفروع الأساسية والهامة لعلم الاجتماع. لقد أصبح واضحا أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوى على نوعين من العلميات: الأولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان إستمراره (كالتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي ونقل التراث الاجتماعي من جيـــل إلـــى جيل)، والثانية تعمل على تبديله وتغييره، ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة. ولذلك فأنه في دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية لابد من النظر إلى وجهى الصورة: الثابت في الحركة، والحركة في الثبات.

وقد حظى مفهوم التغير بأهمية خاصة لدى علماء الاجتماع والمهتمون بقضايا التنمية والتحديث. وإذا رجعنا إلى اللغة العربية نجد ان كلمة تغير تشير إلى معنـــى التحول والتبدل فتغير الشيء يعنى تحوله أو تبدله بغيره، كما يعنى تغيـــر الأشـــياء إختلافها، ويرى ذكى نجيب محمود "ان التغير هو كل ارادة معينـــه، والتـــى تعنـــى بدورها فعلا، سواء كان الفعل الحادث ضئيلا أو جسيما فهو تغير، فكـــل ارادة فـــي معناها الفلسفى هى فعل، وكل فعل حركة وتغير.

وهكذا يمكن القول بصفة عامة ان التغير قد حدث، عندما نرى نمطا جديداً من السلوك قد ظهر في مجال معين، لم يكن سائداً من قبل، على أن ذلك قد لا يعكس إلا جنبا من جوانب التغير العديدة، فهناك التغيرات الفسيولوجية التي تحدث لدى الأفراد في مراحل الأعمار المختلفة، وهناك ايضا التغيرات التى تطرأ على معـــدلات اداء الأفراد، وأسعار السلع وتفضيلات الأفراد ورغباتهم .. الخ. وإذا كان اهتمام علمـــاء الاجتماع ينصب على التغيرات المعرفية والسلوكية لدى الأفراد، فإن مفهوم التغيـــر الاجتماعي قد يمتد ليشمل أيضا المجتمع ذاته.

وبهذا المعنى عرف "مور" التغير الاجتماعي بأنه التحول الهام في البناء الاجتماعي بما في ذلك معيار السلوك والقيم والنتاج للفكري.

كما عرفه عبدالهادي الجوهري بأنه " تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتجددة. وهو بذلك يعد جزءاً من موضوع أوسع هو التغير الثقافي، وهو الذي يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفنون والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تلك التغيرات التي تحدث في قواعد التنظيم الاجتماعي أساساً.

وليس المهم هنا أن نستغرق في سرد عشرات التعريفات التي قدمها الباحثون حول مفهوم التغير الاجتماعي، ولكن المهم أن نذكر أن التغير في جميع الأحوال مفهوم محايد، ولا يعنى شيئا سوى الاختلاف بمرور الوقت في الموضوع المشار إليه. وأن هذا التغير يأخذ أشكالاً متعددة من المتغيرات.

فالتغير قد يصبح عملية بمعنى (الديناميه) عندما يكون التغير مستمرا ويصبح نموا، عندما يكون تغيير دائما ومحددا في اتجاه معين معرفا تعريفا كميا حسب الحجم، ويصبح تطوراً وارتقاءاً أو تدهوراً وارتداداً عندما يكون التغير معرفا تعريفا كيفيا حسب صفاته البنائية أو الوظيفية، كما يصبح تقدم أو انهيار وتداع أو إضمحلال وتحلل، عندما يكون التغير معرفا كيفيا حسب اتفاقه مع معيار أو قيمة.

ومما هو جديد بالذكر أن موضوع التغير الاجتماعي يدخل في تفسيره العديد من الأبعاد والأسباب كما أن له عوامله المرتبطة بهذا التفسير وأهمها العامل التكنولوجي والعامل الثقافي والعامل الايدلوجي والعامل الفيزيقي.. وكذا العوامل البيولوجية والسكانية .. الخ. ونظرا لأهمية هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض سوف يتم تناولها على النحو التالي:

عوامل التغير الاجتماعي:

هناك قدر من الاتفاق بين الباحثين حول مفهوم التغير وأهمية دراسته بوصفه سمة أساسية ملازمة للحياة الاجتماعية في أي مجتمع، وأن الاختلاف في الرأي بينهم

يكمن في تفسيرهم للعوامل الاساسية المسببة للتغير الاجتماعي. حيث تتباين الاراء والاتجاهات حول هذا الموضوع إلى حد كبير فهناك من يرى في التقدم التكنولوجي العامل الاساسي لسائر الوان التغير الأخرى، بينما يرى آخرون أن العوامل البيئية هى العوامل المشكلة لجوانب الحياة المختلفة. في حين يذهب فريق ثالث إلى أن العوامل الفكرية والايديولوجية، هى التي تلعب الدور الرئيسي في عملية التغير، وفيما يلي عرض لأهم عوامل التغير الاجتماعي.

١- العامل التكنولوجي:

تعد التكنولوجيا من أبرز منجزات الإنسان، وهي تعنى استخدام نتائج الابحاث النظرية في المجالات العلمية في الحياة. وبصورة مجددة فإن التكنولوجيا هي مجموعة الالات والأدوات والأنظمة ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين ونقل الطاقة والمعلومات التي تستخدم لأغراض الإنتاج والبحث. وقد أدى التطور السريع في التكنولوجيا إلى حدوث تغييرات مصاحبة في الحياة الاجتماعية للإنسان، فقد قضت الثورة الصناعية في أوربا على معظم الاتجاهات والمعتقدات والتقاليد الاقطاعية التي كانت تعتبر ذات يوم التعبير الأصيل عن الطبيعة الانسانية مثل حق الملوك الالهي وسلطة الكنيسة، وكذلك الكثير من العادات والتقاليد الخاصة بالجنس أو بالسياسة والدين.

كما أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور التخصص في العمل، حيث أصبح يتعذر على الفرد أن يقوم بكل عمل نظراً لتعقد الاله وحاجتها إلى الخبرة والمهارة الفائقة، كذلك فإن العامل التكنولوجي قد ساهم في أحداث العديد من التغيرات الاجتماعية، كان أبرزها خروج المرأة للعمل وما ترتب على ذلك من تغيرات في الأسرة وأدوارها وتزايد معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي تستأثر بنصيب الأسد من التقدم التكنولوجي. كما افضت التكنولوجيا الحديثة وعلى رأسها أجهزة الاتصال إلى ظهور العديد من القيم والتقاليد المرتبطة بها وهو الأمر الذي أدى إلى تغيرات ثقافية هامة في الحياة الاجتماعية.

٢- العامل الثقافي:

قد لا تتأثر تصرفات الإنسان وأحكامه بفعل مؤثرات خارجية فقط، فمن المؤكد أن هناك قوى داخلية لدى الإنسان تعمل أيضاً وبنفس القدر على التحكم في مسار التغيير الاجتماعي فالفن التكنولوجي، قد يكون واحدا ولكن تطبيق هذه التكنولوجيا قد تستخدم في اتجاهات مختلفة وغايات متباينة وفقا للاهتمامات الثقافية المتنوعة السائدة في كل مجتمع.

ففي داخل المجتمع الواحد تتعدد الجماعات وتتباين المصالح، وتسعى كل جماعة وراء تحقيق النفوذ والمكانة والسيطرة على حساب الجماعة الأخرى وهو ما يؤدي بلا شك إلى الصراع الثقافي والقيمي حيث تلجأ كل جماعة إلى انتهاز الفرصة المناسبة لترويج افكارها وقيمها مما يساهم في أحداث التغيير وعادة ما تستخدم في ذلك وسائل الإعلام وأساليب النشر المختلفة في هذا المجال.

كذلك قد تؤثر التغيرات التي تطرأ على المجال الثقافي، مثل التغيرات التي تحدث في مجال العلوم والفنون والفلسفة وغيرها والتي قد تعود إلى التفاعل والاحكاك بالاخرين إلى ظهور اكتشافات جديدة أو اختراع، وهي كلها أمور تؤدي إلى التغيير الاجتماعي.

٣- العامل الايديولوجي

تعد الايديولوجيا عامل آخر من عوامل التغير الاجتماعي. ويرى جرامشى أن الايدلوجيا هى مجمل الأفكار التي تحرك مجتمعاً ما أو تكون اساسا لوجوده وحركته.

وتؤدي عملية الصراع الذى يجرى في المجال الفكري بين الجماعات الاجتماعية المختلفة إلى احداث التغيير، فالجماعة الاجتماعية التي تتمكن من الوصول إلى السلطة، تسعى إلى طرح أفكارها وقيمها ورؤيتها في التغيير على الجماعات الأخرى غير الحاكمة. وتوجد عشرات من الأمثلة التي وثبت فيها قوى اجتماعية جديدة إلى السلطة سواء عن طريق الانقلابات العسكرية أو بمساعدة قوى خارجية ثم اتجهت بعد توليها الحكم نحو اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في اتجاهات معينة افضت في النهاية إلى احداث تغييرات في المجتمع.

وطبيعي أن مثل هذا الأمر يكون عادة محفوفا بالمخاطر لان الإنسان لا يستطيع ان يسير على يديه الا لفترة محدودة. إذ الأمر الطبيعي أن تحدث التغيرات بصورة طبيعية ومن خلال الانفتاح التدريجي للبنية التحتية.. وقد سقطت انظمة تنمية كثيرة لانها عجزت عن تطويع الظروف الموضوعية غير الناضجة عن طريق العامل الايدلوجي.

٤- العامل الفيزيقي

يمكن أن يسمى ايضا العامل الايكولوجي أو البيئوي، أو العامل الجغرافي، وتعنى تأثير البيئة أو الوسط الطبيعي الجغرافي على الإنسان والمجتمع وكيف تترك البيئة الطبيعية بصماتها على النظم الاجتماعية والثقافية والعكس ايضا أي تأثير الإنسان على البيئة الطبيعية خاصة بازدياد العلم والمعرفة الانسانية التي مكنته من السيطرة على الطبيعة، ويسمى العلماء الذين يرفعون من أهمية البيئة في التأثير على المجتمع، الايكولوجيين الحتميين خاصة حين يعتبرون البيئة الطبيعية هي العامل الحاسم في إحداث التغيرات أو أي تأثيرات على المجتمع والثقافة، كما يسمون أصحاب هذا الاتجاه بالاقليميين لأنهم يقولون بتأثير الأقاليم الطبيعية على الحياة الاجتماعية.

العامل الفيزيقي يتكون من عناصر طبيعية جغرافية يفترض انها ذات أثر في المجتمع وفي التغير الاجتماعي مثل أثر تكوين التضاريس والموقع الجغرافي والاستراتيجي وهذا يعنى ايضا كونها صحراوية أو جبلية أو سهلية ساحلية أو داخلية وقربها من خط الاستواء أو المدارين أو القطبين كذلك أثر المناخ من حرارة أو برودة ورطوبة أو اعتدال المناخ، الرياح، الأمطار، الجليد، يضاف وجود الموارد الطبيعية والمواد الخام ونوع التربة.

وللبيئة الفيزيقية تأثيراتها على كثير من مجالات الحياة الاجتماعية للإنسان ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن الإنسان ليس كائنا سلبيا متلقيا ومتأثرا فقط بالعوامل الخارجية بل هو كائن خلاق وفعال وايجابي مثال تلك التأثيرات على الناحية الاقتصادية فطبيعة الأرض هي التي تحدد نوع الإنتاج للأفراد زراعية،

صيد، مناجم، وعلى الناحية السياسية فهي التي تحدد حجم الدولة مثلا كما أن لها أثرها على الناحية الاخلاقية (مع التحفظ) وعلى توزيع السكان ونظام الأسرة ومستوى الصحة والابداع والوان التسلية والرياضية... الخ.

٥- العوامل البيولوجية:

تشتمل العوامل البيولوجية على أساسين يعتبران سببا في إحداث التغير وتتفرع منهما مؤثرات جانبية هما: الجنس أو العنصر والوراثة وقوانينها، واستعمل أصحاب هذا الاتجاه مصطلحات (الدم النقى) وغير النقى، والعرق، والوراثة والانتخاب الطبيعي لتفسير التغير الاجتماعي، ويسمى هذا الاتجاه بالدورانية الاجتماعية.

وقد ظهرت نظريات عرقية كاملة لدرجة أن البعض تحدث عن علم الاجتماع السلالي وقد كان هذا نتيجة للحركة الاستعمارية الناشئة في القرن التاسع عشر والتي فسرت الاستعمار على أنه مسئولية أو عبء الرجل الأبيض في سبيل تحضير وتمدين للشعوب المتاخرة.

٦- العامل الديموجرافي (السكاني):

السكان هم المادة التي تكون المجتمعات وتعتبر دراسة علم السكان، من الأهمية بمكان في دراسة المجتمع وحركته، حتى أن البعض إعتبرها سببا رئيسا في عملية التغير الاجتماعي، وتهتم الدراسة بنمو وحركة وتوزيع السكان على الأرض المحددة وبالتحديد تدرس حجم السكان والزيادة والنقصان، عناصر السكان ونسبتهم، رجال/نساء/أطفال قادرون/ شيوخ/عاملون/ عاطلون/ شبه عاطلين، الكثافة السكانية وحركة السكان: مناطق التجمعات، الهجرات الداخلية والخارجية وأنواعها، حالة المواليد والوفيات.

وقد جعل دور كايم من حجم السكان عنصرا أساسيا فيما يطلق عليه المورفولوجيا الاجتماعية حيث يمكن تصنيف المجتمعات وفقا للحجم والكثافة ويقصد دور كايم بالحجم عدد الوحدات الاجتماعية (الأفراد) في المجتمع أما الكثافة فتشير إلى عدد العلاقات، والكثافة المادية تتأثر بعدد السكان وتركيزهم ونمو المدن وتطور وسائل الاتصال والكثافة الأخلاقية يمكن أن تقاس على ضوء عدد الأفراد ذوى

العلاقات الفعالة بغيرهم، تزايد الحجم يؤدي عموما إلى زيادة الكثافة وكلاهما يرتبط بتباين البناء الاجتماعي حسب المفهوم الوارد في تقسيم العمل الاجتماعي حيث يتغير المجتمع من اي تضامن عضوي.

توجد صلة بين زيادة السكان وظهور أنماط حياة غير تقليدية ومتغيرة ونقصد بذلك نشأة المدن والتحضر وبجانب ما سبق فإن زيادة السكان قد تساعد في خلق مجالات إنتاج جديدة مثل التوجه نحو التصنيع أو الزراعة المصنعة وهذا يقود إلى أن حجم السكان يمكن أن يؤدي إلى تغير حسب حالة المجتمع والنظام الاجتماعي القائم ولكنه في حد ذاته يبقى عاملاً محايداً فزيادة السكان لا تقود بالضرورة إلى تغير اجتماعي وليس العكس ايضا صحيحا.

اتجاهات التغير الاجتماعي:

يمكن تحديد أهم هذه الاتجاهات فيما يلي:

أ- تغير تراجعي:

بمعنى أن المجتمعات تمر بمرحلتين: مرحلة ذهبية يقطع فيها المجتمع شوطا تقدميا كبيرا متمتعا بالرفاهية وانتعاش الاقتصاد الفردي والقومي، ومرحلة أخرى تعتمد على التراجع والنكوص Deoay يتفكك فيها المجتمع وينحل ويؤيد ابن خلدون وسبنسر هذا الاتجاه، وبحيث يمكن الأخذ بهذا الرأي في حالات معينه مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات الداخلية وشعور المجتمع بعدم المبالاه وكثرة الديون الخارجية على المجتمع وكثرة هجرة علمائه للخارج، وبتأخر الإنتاج الأدبي والفني ويتصف المجتمع بالضعف والانحلال.

ب- تغير دائري:

ويرى دعاة هذا الرأي أن المجتمع يشبه الإنسان من حيث أنه يمر في مراحل متدرجه، فهو يبدأ بالميلاد ويتجه إلى الطفولة فالشباب فالنضج والاكتمال ثم يسير نحو الشيخوخة وينتهي به الأمر إلى الموت، وهذا يعني في نظرهم أن المجتمع يبدأ من نقطة معينة ثم يتجه دائريا إلى أن يعود من حيث بدأ.

ومع أن هذا الرأي لا يمكن تعميمه على جميع المجتمعات، إلا أن لـــه مـــثلا واضحا في الامبراطوريات والحضارات القديمة من فرعونية ويونانية ورمانية التي بعد ما بلغت شأناً كبيرا في التقدم والازدهار اصابها الوهن وانتهـت بهــا عوامـل التأخر إلى الزوال والاضمحلال.

ج- تغير متذبذب:

وهذا يعنى أن يتذبذب المجتمع في تغيره من تقدم وارتقاء إلى تراجع ثم يعود إلى الانقاء مرة أخرى وقد يتأخر ثانية بغير ضابط أو نظام وهو اتجاه ايضا لا يمكن تعميمه غير أنه يواكب ظواهر اجتماعية وسياسية واقتصادية معينه، فقد يعم الكساد نتيجة للانهزام في حرب معينه ثم يعاود المجتمع نشاطه ويعود له حيويته.

د- تغير ذو نطاق محدود:

وهذا النوع لا يشمل إلا الحالات أو العوارض الاجتماعية، بمعنى انه لا يشمل جوهر الظواهر أو طبائع الأشياء ولكنه يتعلق بأوضاع بعض المظاهر الاجتماعيــة فمثلا قد يحدث تغير في علاقة اجتماعية كالتنافس، حين تزداد حدته يصبح صراعا، أو تقل فيصبح تعاونا.

هـــ - تغير تقدمى ارتقائى

ويربط أصحاب هذا الاتجاه بين التغير والتقدم، فهم يعتبرون أن كل تغير هو تغير تقدمي، وهم يعتقون في هذا نظرية دارون للنشــؤ والارتقــاء معتبـرين ان المجتمعات بالضرورة لابد أن تنشأ بسيطة ثم لا تبرح أن تنمو وتزدهر رويدا رويدا، وبالتالى فإن التغير الارتقاني التقدمى إنما هو تغير ارتقائى مقصود ما بقــى العلــم والمعرفة، والمثل في هذا التقدم المستمر في ميدان العلوم والمعارف وأشكال البحث والمخترعات الحديثة وغيرها.

سرعة التغير:

يتغير الوضع من مجتمع لاخر ومن مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخـــرى، ويمكن تقسيم التغير من حيث السرعة إلى انماط ثلاث أساسية هي:

أ- تغير بطئ:

وهذا يحدث في المجتمعات البدائية ذات الثقافة المحدودة والمنعزلة اجتماعيا وجغرافيا وحضاريا عن المجتمعات الأخرى المتقدمة وتطلق أسماء عديدة على مثل هذه المجتمعات فمن قائل أنها المجتمعات غير المتحضرة Primitive communities المجتمعات المتأخرة.

ويبدو أن التغير البطئ في هذه المجتمعات البدائية هو الذي دعا بعض العلماء إلى الاعتقاد بأنها مجتمعات جامدة، إلا أن هذا الرأي خال من الصحة إذا لا يمكن الجزم بأن هذه المجتمعات لا يعتريها أي تغير فكل ما في الأمر أن التغير هنا يتم في بطء شديد لا يشعر به المجتمع الخارجي.

ب- تغير طبيعي تدريجي:

وهو ما يعبر عنه بالتطور الاجتماعي، ومنه يحدث التغير بطريقة تدريجية عادية تلقائية، ويكون التغير مستمراً في اتجاه معين، ويظهر ذلك في نمو الوحدة في المجتمع من أسرة فعشيرة فقبيلة، ويتوالى النمو إلى مجتمع القرية فمجتمع المدينة ومجتمع الدولة وباتساع حجم الوحدة يصبح لها وضعها السياسي ونظمها السياسية والتربوية والتشريعية والدينية، كما تنمو ظاهرة تقسيم العمل والتخصص واستقرار النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويتسع أيضا نطاق العمران ويظهر نظام المبادلات وتنمو التجارة والصناعة وهكذا.

ج- تغيير مفاجئ عنيف:

ويظهر هذا في الثورات التي تحدث في المجتمعات تغييرات جذرية وعميقة وتطيح بالنظم القائمة لترسي قواعد نظم جديدة مستحدثة تحل محلها، وتختلف الثورة عن التطور بأنها تحدث فجأة وبأقصى سرعة وعنف غير مكترثة بقانون أو عرف أو تقاليد وقد تمثل هذه الثورة تقدما ونهوضا للمجتمع إذا قام بها قادة مستنيرون بأحاسيس الناس ومشاعرهم أو قد تمثل انحلالا ونكوصا إذا كان قادتها من الانتهازيين غير المثقفين.

عوائق التغير الاجتماعي

على الرغم من أن التغير ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات إلا أنه قد يحدث في بعض الأحيان أو توجد بعض العقبات التي تقف في سبيل التغير الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاقلال من سرعة هذا التغير، بل قد توقف من سيره فترة من الوقت قد تطول أو تقصر وأهم هذه المعوقات:

- العزلة التي يعيش فيها المجتمع، وقد تكون هذه العزلة نتيجة للظروف البيئية والموقع الجغرافي، كما قد تكون مظهراً من مظاهر الانعزال الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع على نفسه، أو قد تكون عزلة قسرية تفرضها قوى استعمارية خارجة عن إرادة الشعب.
- عدم تكامل المجتمع وعدم تجانس تركيبه العنصري والطبقي، فقد يتكون المجتمع من مجاميع عنصرية أو من هيئات وطبقات متعادية ومتصارعة لما بينها من تناقضات اجتماعية، ومن ثم ينقسم المجتمع بصدد التغير إلى ما يؤيده. وما يعارضه، وتكون النتيجة قيام حالة من التضارب الاجتماعي وعدم حدوث أي تغير.
- الخوف من التغيير والرغبة في المحافظة على القديم، فالقوى الرجعية وأنصار السياسية السلبية والحيادية، كل هؤلاء يخشون التقدم ويأبون الأخذ بالتطور خوفاً على امتيازاتهم وحقوقهم القديمة. ولذلك تواجه التغيرات الاجتماعية الحديثة مقاومة عنيفة من جانب هؤلاء.
- ركود حركة الاختراع وإنعدام روح الابتكار، وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل فرعية كثيرة مثل عدم التشجيع وانخفاض المستوى العلمي والثقافي وانخفاض المستويات الاجتماعية بحيث لا توجد الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، بالإضافة إلى عدم تقدير الباحثين وعدم تقوية الدوافع الذاتية واحترام الحقوق التعاقدية وتقييم براءات الاختراع، وعدم توافر الامكانيات المادية، مما يضعف الرغبة في الابتكار والتجديد وهذا يؤدي إلى جمود التطوير والابقاء على ما هو كائن وعدم الانتقال إلى ما هو أفضل وأرقى.

قياس التغير الاجتماعي:

على الرغم من أن عملية قياس التغيرات الاجتماعية التي تصيب المجتمع على جانب كبير من التعقيد والصعوبة في آن واحد، إلا أنها ضرورية وحتمية للتعرف على تغير المجتمعات وتعتبر عملية قياس التغير من أهم المشكلات التي تصادف الباحثين في العلوم الاجتماعية بعامة والسسيولوجين بصفة خاصة.

ولقد تطورت وسائل القياس الفنية لدراسة أثر التغيرات الاجتماعية بعد أن كانت قاصرة على مجرد الملاحظة والوصف والتفسير وأصبحت في نفس الوقت أكثر إتصالا بدراسة موضوعات كثيرة لعل أبرزها التنمية الاجتماعية.

وبدون قياس معدل التغير في المجتمع لا نستطيع أن نتعرف على درجة نموه وتطوره المستمر. وإذا افترضنا مبدئيا أن هناك أبعاد للتغير الاجتماعي، فهناك أيضا اختلافات تظهر بين معدلات التغير في كل من هذه الأبعاد فمثلا نجد "معدل التغير" في معايير المجتمع أبطأ من معدله في الطرق الشعبية، وكليهما أبطأ من معدل التغير الذي يحدث في الاعراف السائدة.

وكثيرا ما نجد تغيرات تتعلق بالأنظمة التي قد تبدو ثابتة، كالزواج مثلا، تحدث في المجتمع ولكن بمقارنتها بغيرها التي تتغير بسرعة كالتكنولوجيا مثلا، تعتبر غاية في البطء وبالتالي يكون قياسها غاية في الصعوبة.

ثم هل تؤثر سرعة التغير التي تحدث في أنساق المجتمع ونظمه على عملية قياس التغيرات التي تحدث في المجتمع؟ وتحتاج الإجابة على هذا السؤال التعرف على نوعية تلك الإنساق والأنظمة التي تتغير بسرعة، فالنسق القرابي في سرعة تغيره يختلف عن النسق الاقتصادي في تلك السرعة. بل وأكثر من ذلك، فأجزاء النسق الواحد وهي ما يعبر عنها بالأنظمة تختلف بين بعضها البعض في سرعة تغيرها، أي أننا لابد أن نحدد مبدئيا الانساق التى تتغير ثم تحدد سرعة تغيرها عن طريق مقارنة مظاهرها المتغيرة خلال سلسلة زمنية معينة، بمظاهر تغير غيرها في نفس الفترة إذا ما تحددت سرعة التغير في الانساق التي نبغى دراستها وذلك بالطبع

بناء على وضع نموذج تصوري يحاكي الواقع بقدر الامكان، فإننا نحاول أن نقيس تلك السرعة التي تتغير بها الانساق الاجتماعية بإحدى طريقتين أو بكليهما:

أولاً: طريقة القياس المباشر:

وتتلخص في أن يقوم المهتم بهذه العملية بتحديد مظاهر التغير في الموضوع المراد دراسته، ثم التعرف على تفصيلات تلك المظاهر من المجتمع الأعلى للدراسة، هذا من الناحية النظرية ثم يلي ذلك النزول إلى الميدان العملي بغية التعرف على الصورة الواقعية والفيزيقية للظاهرة. هذا في الوقت الذي يكون فيه لدينا نموذجا مثلا (تصوريا كان أو واقعيا) لنفس الظاهرة المدروسة ونحاول مقارنة ذلك النموذج بالوضع الحالي للظاهرة كما لمسنا خلال فترة زمنية معينة وعن طريق هذه المقارنة نستطيع قياس التغير الحادث بالنسبة إلى هذه الظاهرة بطريقة مباشرة.

ثانياً: طريقة القياس غير المباشر:

وفيها لا يتوفر لدى القائم بعملية القياس، البيانات الكافية للتعرف على الظاهرة، موضوع البحث، وقياسها بطريقة مباشرة أو تكون تلك الظاهرة ذات طبيعة لا يمكن قياس آثارها بطريقة مستقلة، ولذلك يلجأ باحث الظاهرة إلى ربطها بظاهرة أخرى تكون أكثر التصاقا بها، وتكون نتائج احداها مرتبطة بالعوامل والمؤثرات التي تسببها الأخرى.

وعموما نستطيع أن نقول أنه ليست هناك طريقة أفضل من غيرها في قياس التغيرات الاجتماعية، وإنما طبيعة الدراسة هي التي تفرض على باحثها اختيار الطريقة المناسبة.

الباب الثامن
المشكلات الاجتماعية

تقديم:

تعتبر دراسة المشكلات الاجتماعية من الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع في معظم المجتمعات المعاصرة وخاصة النامية منها، فالبحث في الجريمة أو التوترات الدينية أو الطلاق وإنهيار الأسرة أو الأمراض العقلية أو المشاكل المتعلقة بالتربية كل هذه المشاكل إستأثرت بإهتمام علماء الاجتماع منذ وقت طويل، وتعتبر المشكلات الاجتماعية نتاج طبيعي للحياة الجمعية والتي تحكمها القوانين الوضعية، فالناس متفاوتون فيما بينهم في قناعتهم وأخلاقهم وعاطفتهم وصبرهم وطموحاتهم وحاجاتهم إلى غير ذلك من تصرفاتهم الاجتماعية في المواقف التي يعيشونها ويمرون بها وهو ما يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية، مع ملاحظة أن المشكلات الاجتماعية نسبية، وأن لكل مجتمع مشكلاته الخاصة به والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، فإذا كان الإنتحار يعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه أفراد المجتمعات الغربية، والأوربية حيث يقدم على عملية الانتحار أعداد كبيرة منهم كل عام، على العكس من المجتمعات الإسلامية نجد أن هذه الظاهرة لا تمثل مشكلة حيث تقل أعداد المنتحرين بها لدرجة أنها قد لا تحدث في بعض الدول الإسلامية وذلك لأن الشريعة الإسلامية تحرم القيام بهذا العمل وتعتبر المنتحر كافر وخارج عن رحمة الله سبحانه وتعالى.

ويعتقد كثير من علماء الاجتماع ومعهم علماء العلوم الاجتماعية أن كثيراً من المشاكل الاجتماعية تنبثق وتظهر عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة وغير المتوازنة للتغير الاجتماعي أو الثقافي حيث أن كل مجتمع له نظمه المتعددة وثقافته الخاصة به، وتختلف هذه النظم في كثير أو قليل من مجتمع لآخر، كما أن لكل مجتمع مصادر طبيعية يعتمد عليها ودرجة تقدم علمي وتكنولوجي خاصة به، وإطار أيديولوجي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية، ولهذا تختلف المجتمعات في طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها، وفي نظرتها إليها، وفي طريقة حلها،

كما قد توجد بعض المشكلات في مجتمع ولا توجد في مجتمع آخر فالتفرقة العنصرية كانت موجودة في أمريكا وجنوب أفريقيا وكانت تمثل مشكلة كبيرة ولا توجد في مجتمعات أخرى، والتغير سنة الحياة، لذلك لا تبقى هذه النظم على صورة واحدة، بل تتغير من فترة لأخرى ولكن بنسب غير متعادلة، كما قد تفشل ثقافة المجتمع في مواجهة الاندفاعات والرغبات الجامحة لأفراده، ومن هنا يحدث إختلاف في النظم، وتبدأ بعض مظاهر الإنحلال والتفكك في المجتمع في الظهور، وهو ما يعبر عنه عادة بالمشكلات الاجتماعية، وقد تناول دراسة هذه المشاكل كثير من الفلاسفة ورجال الدين قبل ظهور علم الاجتماع، ولكن كانت دراساتهم ينقصها الطريقة العلمية.

تعريف المشكلة الاجتماعية:-

من التقديم السابق عرف بعض علماء الاجتماع المشكلة الاجتماعية بأنها: كل صعوبة تواجه أنماط السلوك القويم، أو إنحرافات اجتماعية، أي الانحرافات التي تبرز في سلوك عدد كبير من الناس بسبب ما ينشأ من علاقات غير متكيفة بين الفرد والمجتمع، مما يدعو إلى العمل على تقويم تلك الانحرافات بطريقة علمية.

كما تعرف بأنها وضع إجتماعي مؤثر على عدد مميز من الناس في المجتمع، وتعتبر وضع غير مرغوب فيه ويمكن العمل على تغييره من خلال العمل الجمعي العام.

وبناء على ذلك فإن تعريف المشكلة الاجتماعية يشتمل على العناصر التالية:

١- حالة يتأثر بها عدد معين من الأفراد لدرجة ينجم عنها ملاحظة الظاهرة ويكثر الحديث عنها والتحذير منها (الوضوح الاجتماعي النسبي للمشكلة).

٢- أوضاع غير مرغوب فيها.

٣- الشعور بضرورة عمل إجراء إزاء هذه المشكلة.

٤- هذا الإجراء لابد أن يشارك الجميع فيه (العمل الجمعي)

وبهذه العناصر الأربعة نستطيع تحديد المشاكل الاجتماعية في أي مجتمع مثل الأخذ بالثأر البلطجة وخطف النساء وإغتصابهن والبطالة والرشوة وإدمان المخدرات

وانحراف الأحداث وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تهدد كيان المجتمع الذي تظهر فيه.

خصائص المشكلات الاجتماعية:

يمكن حصر خصائص المشكلات الاجتماعية فيما يلي:-

١- تداخلها وترابطها ترابطاً عضوياً: وهذه الخاصية نابعة من تكامل وتداخل عناصر البناء الاجتماعي مع بعضها البعض، وبالتالي فإن حدوث أي اضطراب أو إنحراف في جزء أو نظام من أنظمة المجتمع يؤدي إلى انحرافات وإضطرابات في الأجزاء الأخرى منه، فالإضطراب في النظام الاقتصادي يتردد صداه في النظام الأسري والحكومي وغيره.

٢- تعدد أسباب المشكلة: فلا يمكن أن تعزي المشكلة الى سبب واحد مهما كان قوياً بل إن الترابط والتكامل بين عناصر الجهاز الاجتماعي يؤدي إلى تعدد أسباب المشكلات الاجتماعية، ولهذا يجب أن يكون التشخيص والتحليل لهذه المشكلات قائم على أساس من هذا المنطلق حتى يمكن الوصول إلى جذور المشكلة والتي قد تصل إلى أكثر من سبب في أكثر من نظام اجتماعي مثال ذلك مشكلة البلطجة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في المجتمع المصري هذه المشكلة لها أسباب عديدة منها ما يتعلق بالنظام الاجتماعي ككل من حيث انتشار البطالة وخاصة بين الشباب، ثم زيادة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وانشغال جهاز الأمن إلى ما يسمى بالأمن السياسي وانتشار أفلام العنف والجريمة إلى غير ذلك من الأسباب المرتبطة بالعديد من النظم الاجتماعية، ولعل كل هذه الأسباب كان دافعاً قوياً لقيام ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وإن كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية غير مستقرة فهذا أمر طبيعي ومرتبط بالثورات حيث لا تهدأ الأمور بعد قيام الثورة بل تحدث العديد من الاضطرابات وهو ما يتطلب اليقظة وسرعة التعامل معها بحكمة.

٣- المشكلات الاجتماعية نسبية وليست مطلقة بإطار الزمان والمكان، فالتحديد الدقيق لأي مشكلة لابد أن يشتمل على الزمان أي الوقت الذي حدثت فيه المشكلة

وكذلك مكان حدوثها، وذلك أن ما يمثل مشكلة اجتماعية في زمان معين قد لا يمثل مشكلة في زمان آخر وكذلك ما يعتبر مشكلة في مجتمع ما لا يعتبر مشكلة في مجتمع آخر، كما أن المشكلات تتأثر بحالة الأفراد، فالمشكلة قد يبرزها عامل الدين أو السن أو الجنس أو اللون.

أسباب المشكلات الاجتماعية:-

نظراً لاختلاف وجهات نظر علماء الاجتماع للمشكلات الاجتماعية فإن تفسيرهم لها مختلف، ويمكن اجمال ما نكروه من أسباب في الآتي:

١- التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المجتمع مما يؤدي إلى اختلال في التوازن بين نظم المجتمع المختلفة.

٢- ضعف أواصر الصلات الأولية وما ينتج عنها من الضعف الذي يؤثر على الضبط الاجتماعي في الأسرة والمدرسة والمجتمع إجمالاً كما هو حادث في المجتمع المصري الآن.

٣- الاعتماد على وسائل الرقابة والضبط الاجتماعي الرسمي من شرطة وقوانين مع قصور هذه الأجهزة عن توفير السلوك السوى في المجتمع.

٤- التضارب بين القيم والمثل من ناحية وبين المعايير الاجتماعية من عادات وتقاليد من ناحية أخرى مثل التضارب بين القواعد والأخلاق التي فرضها علينا ديننا الحنيف وبين القيم والعادات التي تأتينا من مجتمعات غير إسلامية.

٥- التفكك والإنحلال الاجتماعي وما يصاحبه من محاولات مرتجلة لإعادة تنظيم المجتمع مثل ما يحدث من مشكلات اجتماعية خاصة بعملية هجرة الريفيين إلى الحضر وما يقابلها من مشكلة عدم التوافق والتكيف مع المجتمع الجديد، أو عندما يحدث للمجتمعات القروية عند تحضرها وتحويلها إلى مجتمعات حضرية والبطالة، والطلاق، والفقر، والتشرد، والبلطجة والإجرام.

تصنيف المشكلات الاجتماعية:-

يمكن تصنيف مشكلات أي مجتمع إلى أربعة أنواع هي:

أولاً مشكلات خدمية:

وهي المشكلات التي تنتج من عدم قدرة الخدمات الموجودة على الوفاء بحاجات كل الأفراد في المجتمع، مثال ذلك عدم قدرة المدارس في الريف مثلاً على استيعاب التلاميذ من الأولاد والبنات في سن التعليم، وعدم توفر الوحدات الصحية في الريف، وإن وجدت فلا يتوفر بها الخدمات الصحية من أطباء وممرضين وأدوية وهكذا في كافة الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه شرب وطرق ومواصلات ومؤسسات اقتصادية وثقافية وترويحية فالنقص في مثل هذه الخدمات يعتبر مشكلة تواجه أفراد المجتمع، ولعل عدم توفر هذه الخدمات أو ضعف قيامها بأدوارها خلق حالة من الغضب عند أفراد المجتمع ودفعهم للقيام بثورة ٢٥ يناير

ثانياً: مشكلات تنظيمية:

أحياناً كثيرة تتوفر الخدمات في المجتمع ولكن عدم التنظيم والتنسيق بين هذه الخدمات يجعلها غير قادرة على اشباع حاجات واهتمامات أفراد المجتمع، ولهذا يكون من الضروري قيام نوع من التنسيق والتكامل والتخطيط بين الأجهزة الخدمية العاملة في المجتمع حتى يمكن الإستفادة من امكاناتها وطاقاتها فلا يحدث تداخل أو تكرار لأداء نفس الخدمة في أكثر من مؤسسة فذلك يمثل إهدار لموارد المجتمع. ولكن هذا الأمر كان متعمداً من أجل فتح أبواب للسرقة والنهب، ولهذا لم يشعر أفراد المجتمع بإنجازات حقيقية على الرغم من كثرة الأرقام التي كانت تذكر.

ثالثاً: مشكلات مرضية:

وهي المشكلات التي تمثل عنصر هدم وتقويض للمجتمع خاصة إذا تفاقمت وزادت درجتها ومن أمثلتها الأجرام، البطالة، التسول، تشرد الأحداث، إدمان المخدرات، التطرف والإرهاب والتواكل والإسراف في المناسبات نتيجة الفهم الخاطئ للدين وغيرها، فوجود مثل هذه المشكلات يعتبر إهدار لموارد المجتمع

ومشاكله فبدلاً من الاستفادة من طاقات أفراد المجتمع واستخدامها في الإنتاج والبناء، فإن وجود مثل هذه المشكلات يعوق تقدم المجتمع.

رابعاً: مشكلات علاقاتيه:

ومن أمثلتها سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع، وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم والتي قد تنتج من أوضاع اقتصادية غير مرغوبة مثل التوزيع غير العادل للملكيات الزراعية مما يخلق حزازات بين الطبقات المختلفة نتيجة الفوارق الطبقية الحادة، ونتيجة لذلك انتشر الفساد والرشوة والمحسوبية خاصة في الدواوين الحكومية، أو قد تنتج المشكلات العلاقاتية عن أوضاع اجتماعية غير مرغوبة كالعصبية والقبلية القائمة على أساس التعصب الأعمى دون تحكيم العقل أو المنطق في المواقف التي يوجد فيها الفرد.

بعض المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع المصري

كما عرفنا فإن المشكلات الاجتماعية تختلف بإختلاف الزمان والمكان ودرجة التغير الاجتماعي، ولذلك يختلف كل مجتمع عن الأخر في نظرته للمشكلات الاجتماعية وطريقة حلها، كما تختلف المشكلات في نفس المجتمع بإختلاف الزمن الذي نعيشه، ولذلك سوف نستعرض بعض المشكلات الاجتماعية الموجودة في المجتمع المصري حالياً.

١- مشكلات الأسرة:

شهد العصر الحالي العديد من التغيرات التي لحقت بالمجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من التوترات والانحرافات داخل الأسرة ولعل من أهم المشكلات التي لحقت بالأسرة ما يأتي:

أ- التفكك الأسري:

يشير التفكك الأسري إلى أي وهن أو سوء تكيف أو إنحلال يصيب الروابط الأسرية، ولا يقتصر وهن هذه العلاقات والروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة بل قد يشمل كذلك ضعف العلاقات بين الوالدين والأبناء سواء الذكور أو الإناث، ولاشك أن الخلافات التي تحدث بين الزوجين تكون أكثر الأسباب التي

تؤدي إلى انهيار وتفكك الأسرة بل وتدميرها وتشريد الأبناء دون أي سبب ولعل من أسباب قيام الخلافات بين الزوجين عدم التكافؤ بين الزوجين في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ويتفق علماء الاجتماع على أن التفكك الأسري يؤدي إلى التفكك الاجتماعي إنطلاقاً من النظرة إلى المجتمع على أنه بناء يتكون من مجموعة من الأسر فالأسرة هي اللبنة الأولى لقيام المجتمع، وبالتالي فإن تفكك الأسرة يتردد صداه وينعكس في تصدع وانهيار المجتمع ككل، ويمكن عرض عدداً من مظاهر التفكك الأسري فيما يلي:

١- الاختلال الذي يحدث في الأدوار الأسرية، فكل خلق لما يسر له، أي أن للأب أدوار محددة، وللزوجة أدوار محددة، وأن التداخل والاختلال في الأدوار الأسرية يؤدي إلى حدوث التوتر والتفكك الأسري، وقد عملت الهجرة الخارجية لكثير من الأباء بمفردهم إلى حدوث اختلال في الأدوار الأسرية وما ترتب عليه من مشكلات اجتماعية كثيرة.

٢- الاستقلال الاقتصادي للمرأة قد يؤدي إلى حدوث التفكك الأسري لأن ذلك يجعلها تتمرد على الرجل وتخرج عن طوعه وبالتالي يحدث التصدع والإنهيار خاصة إذا كان الرجل من النوع الريفي الذي لا يقبل أن تتعالى عليه الزوجة بمالها الخاص.

٣- عدم انجاب الأطفال قد يؤدي إلى حدوث تفكك للأسرة، لأن الأسرة العربية عامة والريفية خاصة تفضل إنجاب الأطفال، حتى أن المرأة الولود يزداد وترتفع مكانتها في المجتمع وبالتالي فإن عدم الإنجاب يكون من العوامل الأساسية لحدوث الإنفصال.

٤- يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الأسرة على مدى التسامح بين الزوجين وذلك لأن دخول الزوجين في علاقة الزواج وتكوين أسرة ووجود أطفال يجعل الزوجان يفكرن جيداً قبل الشروع في الإنفصال والتفكك حفاظاً على الأسرة والأبناء.

٥- يبدأ التفكك الأسري إذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التي تقتضي التنازل المتبادل (التسامح) فالرجل يتحمل مسئولية توفير احتياجات الأسرة من الناحية الاقتصادية في مقابل أن تعترف الزوجة بسلطة الرجل في بعض المسائل، والخلاف حول هذه الأمور قد يؤدي إلى إنهيار الأسرة.

٦- ما قد ينظر إليه البعض على أنه تقدم وخاصة في مجال إعطاء النساء حقوق متساوية مع الرجال قد يؤدي إلى التفكك الأسري والاجتماعي في بعض المجتمعات خصوصاً إذا ظل البناء الاجتماعي قائماً على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع.

٧- مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة أو تساويها في التعليم والعمل مع الرجل قد يؤدي إلى أن تنظر إلى زوجها نظرة زمالة أو رفيق عمل لا نظرة سيد ومهيمن ولكن المبالغة في هذه النظرة قد يشعر الرجل بالمهانة فيهرب من الأسرة مما يصيبها بالتصدع.

ب- سوء إستخدم الطلاق:

تزداد نسب الطلاق في هذه الأيام عن أي وقت مضى مما يترتب عليه نتائج وخيمة منها إنحراف الأبناء أو تكوين عقد نفسية عندهم طوال حياتهم وإثارة الأحقاد والضغائن بين العائلات. وإذا نظرنا إلى التعاليم الإسلامية نجد أن الإسلام يحيط عقد الزواج بهالة من القدسية والتوصيات للطرفين معاً ولذلك وصفة القرآن الكريم بالميثاق الغليظ (كيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) (سورة النساء- الآية ٢١)

ورغم ذلك فكثير من الرجال يسيئون استخدام حق الطلاق فيطلقون نسائهم لأتفه الأسباب متناسين أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له عرش الرحمن" ومتناسين النتائج السيئة للطلاق والتوصيات التي ذكرها الكتاب الكريم والسنة للزوج مرة وللزوجة مرة أخرى وللزوجين معاً مرة ثالثة كما يتضح في هذه الآيات في سورة النساء والأحاديث المختلفة.

(وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيرا) (الآية ١٩)، وتوصية الرسول الكريم للرجال أيضاً في قوله لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر" أي لا ينبغي للرجل أن يكره زوجته لخلق واحد لا يعجبه فيها، بل من الإنصاف أن ينظر للصفات الأخرى والحسنة فيها. ثم سمحت الشريعة للرجل بعد ذلك إن لم يستطع التسامح عن أخطاء زوجته تأديبها (واللآتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) (الآية ٣٤).

هذا بالإضافة إلى النتائج المالية والاجتماعية التي أقرتها الشريعة على الرجل في حالة الطلاق، حتى تحمل الزوج على ضبط النفس وتدبر الأمر ثم تتوجه للزوجة وأهلها بالنصيحة إذا كان الخلاف مصدره الزوج بأن يطالبوا الزوج بالعودة وبالعشرة الطيبة ومعرفة أسباب هذا الخلاف (فإن إمراة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير) (الآية ١٢٨).

وإذا لم يستطع الزوجان إنهاء الخلاف أمرهما بعرض الخلاف على حكم من أهله وحكم من أهلها لإزالته (وإن خفتم شقاق بينهما فأبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيراً) (الآية ٣٥).

وإن لم تفلح كل الوسائل السابقة فمعنى ذلك أن الحياة الزوجية فقدت روحها والأفضل لصالحيما والصالح العام التفريق ولهذا سمحت الشريعة بالطلاق واحتاطت الشريعة حتى في هذه الحالة بأن أعطيت أكثر من فرصة للزوج ليراجع زوجته. كل ذلك يؤكد على قدسية الحياة الزوجية وحفاظاً على بناء الأسرة حتى لا تتهدم ويتشرد الأطفال.

٢- المشكلة السكانية:

يسجل التاريخ لمالتس أنه أول من وجه الأنظار إلى المشكلة السكانية والمتمثلة في الزيادة السكانية السريعة دون أن يقابلها زيادة في الموارد الطبيعية والغذاء حيث يذكر أن السكان يتزايدون وفقاً لمتوالية هندسية ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢ ... أما الغذاء فيزيد وفق متوالية حسابية ١، ٢، ٣، ٤، ......، وعلى هذا فبعد مضى

فترة من الزمن سيزيد سكان الأرض بدرجة أكبر من قدرتها علـــى انتـــاج الغـــذاء والكساء وما سينجم عن ذلك من حدوث كارثة محققة، ومع أن نظرية مـــالتس قـــد قوبلت بنقد شديد واتصف بالتشاؤم إلا أنها وجهت الأنظار إلى خطورة هذا الوضع.

والمشكلة السكانية في مصر عديدة الأبعاد، فليس الأمر قاصر على الزيادة في عـــدد السكان فقط بمعدلات أعلى من الوضع الطبيعي، ولكن الأمر يتصل كذلك بتوزيـــع السكان على مساحة الأرض جغرافياً، ثم صفات هؤلاء السكان من حيـــث نـــوعهم، تعليميم، أعمارهم، المهن التي يعملون بها، وسيتم تداول هذه الأبعاد الثلاثة باختصار على النحو التالي.

١- الانفجار السكاني في جمهورية مصر العربية

تشير المصادر التاريخية للتعدادت السكانية أن سكان مصر قد تضاعف عددهم لأول مرة خلال خمسين عاماً ١٨٧٩ إلى ١٩٤٢ حيث إرتفع عددهم من ٩.٧ مليون نسمة إلى ما يزيد على ١٨ مليون نسمة، وتضاعف مرة اخرى خلال ثلاثين عامـــاً مـــن ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦، وتشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ إلـــى أن سكان مصر بلغ حوالي ٤٨.٣ مليون نسمة، وبلغ في تعـــداد ١٩٩٦ حـــوالي ٦٢ مليون نسمة، ومع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرون وصل عد الســـكان إلى حوالي ٨٠ مليون نسمة

ويرجع الارتفاع السريع في معدل النمو السكاني إلى التفاعل بين الخصوبة والوفيات حيث انخفضت معدلات الوفيات انخفاضاً كبيراً، بينما بقيت معدلات المواليد ثابتة مما أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢ إلى ما يزيد عن ٦٢ سنة في التسعينات ويرجع الانخفاض الكبير في معدل الوفيات إلى تحسن الرعاية الصحية، ولرتفاع الوعي الصحي لدى أفرك المجتمع.

إلا أننا لو تفحصنا للزيادة في المساحة الزراعيـــة والمســـاحة المحصـــولية والانتاج الزراعي لوجدنا أنها لا تستطيع ملاحقة الزيادة السكانية، فقد وصل نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية حالياً إلى أقل من خمس ما كـــان عليه في أوائل القرن الماضي، كما أصبحت الملكيات الزراعية مفتتة وقزمية، حيث

أن ٦٩.٥% من ملاك الأراضي الزراعية في مصر مزارعهم أقل من فدان وهذا يشكل عقبة في زيادة انتاجية هذه المزارع وتطويرها، كما أن ذلك لا يتناسب مع قوة العمل الزراعية التي تصل إلى ٤٥% من قوة العمل الكلية في مصر، مما أدى إلى إنخفاض انتاجية العمل، كل ذلك أدى إلى إنخفاض انتاج للمواد الغذائية وأصبحت مصر مستوردة لجميع المواد الغذائية تقريباً ولم تعد قادرة على توفير الحد الأدنى لمستوى التغذية الضرورية.

٢- اختلال التوزيع السكاني:

يرى كثير من العلماء أن المشكلة السكانية في مصر وإن كانت ترجع إلى الزيادة السريعة، فإن هناك عامل لا يقل أهمية الأ وهو توزيع السكان في مصر حيث يعتبر نمط فريد من نوعه حيث يتركز ما يزيد عن ٩٨% من إجمالي السكان في مصر في شريط ضيق حول النيل لا تزيد مساحته عن ٥% من جملة المساحة الكلية لمصر، أما ٢% من السكان فإنهم ملتشرون في ٩٥% من مساحة مصر، ولا شك أن هذا التوزيع السكاني المختل يعكس الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستدعي سرعة التدخل وإيجاد الحلول، وقد تنبهت الحكومة إلى خطورة هذا الوضع وبدأت بالفعل سياسات طموحة من أجل إعادة توزيع السكان وإعداد خريطة سكانية جديدة جديدة لمصر، حيث أقيمت العديد من المجتمعات الريفية والصناعية والسكانية الجديدة في الصحراء المصرية ولعل أخرها المشروعين العملاقين وهما جنوب الوادي (توشكى) والذي يهدف إلى إنشاء دلتا جديدة في قلب صحراء مصر تسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل حقيقية لأبناء مصر، واستيعاب من ٢- ٣ مليون نسمة لتخفيف الضغط عن الوادي الضيق في الدلتا وحول النيل، والمشروع القومي لتعمير سيناء، كما تم إنشاء أكثر من عشرين مدينة جديدة في الصحراء مثل العاشر من رمضان، و ٦ أكتوبر، و١٥ مايو، والسادات .... الخ

إلا أن العمل في هذه المشروعات القومية تعثر وخرج عن مساره الطبيعــي، ولعل قيام ثورة ٢٥ يناير تعيد النظر في هذه المشروعات خاصة تنمية سـيناء لمـا تذخر به من موارد كثيرة، ووضعها الاستراتيجي كبوابة مصر الشرقية.

وقد أدى الاختلال في التوزيع الجغرافي للسكان إلى زيادة موجـه الهجـرة الداخلية من الريف سواء للعاصمة أو لعواصم المحافظات والمراكز مما ترتب عليه بعض السلبيات للريف والحضر كان يمكن تجنبها لو خطط لها تخطيطاً علمياً سليماً.

ثالثاً: خصائص السكان:

بالنظر إلى خصائص سكان المجتمع المصري نجد أنها خصائص فريدة أيضاً فكما أنه يتميز بزيادة سكانية عالية وسريعة، وتوزيع سكني فريد ندر أن يوجد فــي مجتمعات أخرى نجده أيضاً يتميز بصفات سكانية خاصة، حيــث تشــير تعــدادات ٢٠٠٦ إلى أن نسبة ٣٧.٥% من جملة سكان مصر يقعون في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة (خارج قوة العمل)، ومن ناحية الخصائص التعليمية تشير الاحصاءات إلى ارتفاع نسبة الأمية بين سكان المجتمع المصري عامة والمجتمع الريفي خاصة حيث بلغت في الريف حوالي ٤٠% وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئــة العامــة والاحصاء وهي نسبة تحمل مؤشرات خطيرة وكانــت نســبة مــن يقــرأ ويكتــب ١٤.٩٠%، ونسبة الحصلين على الابتدائية ٦.١% و ١٤.٧% حاصلين على مؤهل متوسط وفوق متوسط، وكانت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية ١.٤%ز كمـا وصل معدل البطالة إلى ١٧.٥% طبقاً لنتائج بحث العمالة بالعينة للفتــرة ١٩٨٩-١٩٩٢، ومن المرجح أن تكون هذه النسبة قد ارتفعــت نتيجــة بــرامج الاصــلاح الاقتصادي.

وبخصوص إمكانيات علاج هذه المشكلة فتنحصر في أسلوبين رئيسين هما:

أ- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: وهذا الأسلوب يأخذ بمبدأ أن السكان يمكن أن يكونوا أحد ركائز التنمية وليس العكس ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التوسع الأفقي والتوسع الرأسي وإقامة مناطق ومدن عمرانية متكاملــة جديــدة فــي الصحراء المصرية، وإعادة بناء الإنسان المصري واعتبــاره مــورداً مــن

للموارد الاقتصادية وعنصراً من عناصر الإنتاج وذلك بإعادة تدريبه وتجهيزه بتخصصات معينة من الكفاءة العلمية والانتاجية تكون مرتبطة بالأنشطة الإقتصادية المطلوبة بدلاً من تراكم الخريجين الذين لا يجدون عملاً يتناسب مع التعليم والتدريب الذي تلقوه وأنفقت الدولة عليه ودعمته، ويجب أيضاً زيادة التصنيع وخاصة في الريف والتوسع في تعليم المرأة وتشجيعها على العمل حيث وجد أن متوسط عدد المواليد للمرأة المتعلقة العاملة أقل من نصف مواليد المرأة غير العاملة وغير المتعلمة. وقد يكون تجميع المساحات الزراعية المفتتة وبتنويع الحاصلات والتكثيف والتحميل وتشجيع المواطنين على تبني أنشطة إنتاجية والاعفاءات الضريبية للمشروعات وإعطاء الأرض بالمجان أو بأسعار منخفضة حلول مثلي في هذه الناحية.

ب- رسم سياسة سكانية تتفق مع إمكانية الدولة وقيم المجتمع: وذلك عن طرق رفع سن للزواج وتشجيع تنظيم الأسرة وتعريف الزوجات للطرق المؤدية لها وتيسيرها لكل من يرغبها وتشجيع للجهود التطوعية العاملة فيها ووضع برامج جادة وفعالة لمحو أمية السيدات ومد نشاط الأسر المنتجة إلى الريف حيث ترتبط درجة الاستجابة لمفاهيم تنظيم الأسرة بالتعليم والعمل إلى حد كبير.

٣- مشكلة الأمية:

تعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وترجع خطورتها في أن أي مشروع للتنمية في تلك المجتمعات يعتمد إلى حد كبير على وعي المواطنين وتجاوبهم وتعاونهم مع حكوماتهم لانجاح تلك الخطط والمشاريع، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانوا على قدر من الوعي والثقافة. وهذا ما جعل كثير من تلك الدول تولي رعاية كبيرة لهذه المشكلات وتهتم بتعليم الكبار وتثقيفهم حتى يستطيعوا دعم عملية التنمية في بلادهم. وتتفشى الأمية في الوطن العربي بنسبة تصل إلى ٧٠% لمن هم فوق سن العاشرة، وهي أكثر بين الإناث عن الذكور، وبين الريفيين عن الحضريين، وربما يرجع ذلك إلى عوامل

عديدة ربما أكثرها الاستعمار الذي عرقل التعليم ولم يقيم أي جامعة في أي بلد وطئت أقدامه.

آثار الأمية:

للأمية آثار سيئة على المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والأسرية، وغيرها، فمثلاً من الناحية الاقتصادية أي تقدم اقتصادي أصبح يعتمد على المستوى التعليمي والعلمي للقوى البشرية وأثبتت البحوث أن العامل المتعلم سواء كان زراعياً أو يعمل بالصناعة ترتفع إنتاجيته كثيراً عن العامل الأمي، ولذلك فاليابان لم تتقدم من فراغ حيث أنها لم يقتصر تعريفها للأمي على من لا يعرف القراءة والكتابة، بل عرفته بأنه الشخص الذي لا يلم بأسس التعامل مع الحاسب الآلي، ومن الناحية الاجتماعية فالجهل يساعد على انتشار الخرافات ورسوخ بعض العادات والتقاليد التي لا يسيغها دين أو عقل، كاحتقار بعض أنواع العمل اليدوي أو معارضة تعليم البنات أو الاتجاه السلبي نحو الطب الحديث وغير ذلك من العادات التي تعرقل مسيرة المجتمع نحو التقدم ومن الناحية السياسية فالمواطن المتعلم يستطيع أن يمارس حقوقه بما فيه صالحه وصالح الوطن، ولا تكون نتائج الانتخابات محصلة تحيزات لأسرته أو قبيلته، ومن الناحية الأسرية فالأم المتعلمة بلا شك أكفأ من الأم الجاهلة في تربية أولادها... هكذا نفس الشئ يذكر بالنسبة لبقية نواحي الحياة الأخرى وندرك منها خطورة الأمية على حياة المجتمع وتقدمه.

٤- المشكلة البيئية:

تعرف البيئة بأنها الإطار الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية ويحصل منها على مقومات حياته من مأكل وملبس ومسكن ويمارس فيها مختلف علاقاته مع بني البشر، أي أن البيئة تشمل مجموعة من المكونات الحية وغير الحية الدائمة التفاعل مع بعضها البعض.

ويعرف تلوث البيئة بأنه كل تغير يطرأ على أي مكونات البيئة والموارد الطبيعية مثل الماء أو الهواء أو التربة، مما يجعلها غير صالحة للإستخدامات المحددة لها.

ولقد أصبح تلوث البيئة في مقدمة المشكلات والموضوعات التي تحظى بالاهتمام وتثير المناقشات في مختلف الأوساط والدوائر نظراً لخطورته على الصحة والاقتصاد وعلاقته بكافة جوانب التنمية والبيئة، حتى أن بعض المهتمين بصحة البيئة يطلقون على هذا العصر والمعروف بعصر العلم والتكنولوجيا إسم عصر التلوث نظراً لانتشار ظاهرة التلوث وتعدد آثارها في كل مكان.

لقد صاحب الممارسات الجديدة التي ظهرت في النصف الثاني من هذا القرن إلى إفقار الحياة على ظهر الأرض واختلال الموازين الدقيقة للبيئة الطبيعية للكرة الأرضية فزدات حركة التصحر نتيجة إهمال الزراعة في السهول، وتوالت الفيضانات المدمرة بسبب قطع الغابات في الجبال وانقرضت الحشرات النافعة للإنسان بسبب الاستخدام الغاشم للمبيدات، وامتلئت الموارد المائية بالفضلات البشرية والصناعية واختل توازن الكائنات المائية الحية في أجزاء كثيرة من البحار، ولفظت المصانع سمومها في الهواء مما أدى إلى زيادة نسبة السموم في الهواء وتحولها إلى أمطار حارقة أثرت في دورة الأمطار وأصبح الجفاف أهم المشكلات الناتجة عن ذلك، ولا تقتصر المشكلة على الاستنزاف الجائر للثروات الطبيعية البيئية بل تمتد لتشمل المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر حيث يعاني الإنسان من الإحساس بالإنقطاع عن الطبيعة الأم، وخوفه من الأخطار التي تكمن في أحشائها والشعور بالاغتراب الروحي في عالم فقد رغبته في الدفاع عن حقه في الوجود. كل ذلك أدى إلى ظهور علم جديد هو علم البيئة الاجتماعية Social Ecology وهو أحد أهم العلوم حديثة التطور التي تبحث مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المستوطنات (التجمعات السكنية) البشرية الكبيرة (من القرية إلى البلدة إلى المدينة) والقوانين الحاكمة في نوع البيئة التي يصنعها الناس في هذه التجمعات، حيث تتجمع بشكل عفوي غالباً أو بأشكال متعمدة أحياناً. عناصر من البيئة الطبيعية مع عناصر

أخرى من انتاج البشر التلقائي أو المتعمد تتفاعل عناصر مادية (تتعامل معها الحواس) مع عناصر أخرى غير مادية. ولكن تفاعل النوعين يؤثر بشكل مباشر أو بأشكال غير مباشرة في كل من الأوضاع الصحية (البدنية) للناس أو في أوضاعهم الثقافية والنفسية وملكاتهم العقلية وسلوكياتهم، ورغم أن سلوكيات الناس بشكل عام، وبالمعنى العام لكلمة سلوكيات هي التي تنتج البيئة الاجتماعية، فإن هذه البيئة الاجتماعية القائمة فعلاً بسبب أنشطة الناس وسلوكياتهم تطبع السلوكيات ذاتها والأنشطة التي يمارسها المجتمع بطابعها.

ويجمع الدارسون الأكاديميون الآن على أن علم البيئة الاجتماعية ينتظم أطرافاً من علوم البيولوجيا والاجتماع والنفس والاسكان والتخطيط والاقتصاد السياسي والتحليل والنقد الثقافي.

إذا كان هذا هو حال المشكلة البيئية على المستوى العالمي فإن الحال لا يختلف كثيراً في مصر بوصفها أحد دول العالم الثالث والتي تعاني من استنزاف وإهدار لمواردها وثرواتها الطبيعية لعل من أبرز أشكال هذا الإستنزاف هو الاعتداء الوحشي والصارخ على الأرض الزراعية وإقامة مباني عليها حيث قدر ما تم إستقطاعه من الأراضي الزراعية من أجل البناء حوالي نصف مليون فدان في عقد الثمانينات فقط وهو رقم خطير وينذر بعواقب وخيمة، وقد زادت هذه الهجمة الشرسة على الأرض الزراعية في أعقاب قيام الثورة ٢٥ يناير نظراً لغياب الأمن والقانون عن التصدي لهذا الأمر بالإضافة إلى تجريف الأرض الزراعية لصناعة الطوب والذي يضر بخصوبة التربة، ناهيك عن الاستخدام غير الرشيد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والذي يضر ضرراً بالغاً بخصوبة الأرض الزراعية وبالصحة العامة حتى كثرت وتعددت الأمراض وإعتلال الصحة، كذلك الصيد الجائر من البحيرات والصرف الزراعي فيها والذي يحمل مع مياهه سموم طويلة المفعول مما أضر بالثروة السمكية ويهددها بالإنقراض. ولم يقتصر التدمير والإهدار عند هذا الحد بل أن نهر النيل شريان الحياة في مصر أصبح مقلباً لجميع أنواع المخلفات الآدمية والحيوانية والمنزلية ومخلفات المصانع وغيرها، فأصبح الأمر جل

خطير ويحمل معه نذير خطر قادم إذا لم نتدارك الأمور، ونوضع لذلك الحلول الفورية والجذرية.

ولم يقتصر تهديد البيئة وتلوثها عند هذا الحد بل أن كثيراً من المصانع تنفث بسمومها في سماء المدن المزدحمة بالسكان وخاصة القاهرة فزادت نسبة التلوث للهواء وكثرت أمراض التنفس من حساسية وربو وغيرها، وخير شاهد على ذلك منطقة حلوان والتي تعج بمداخن كثيرة لمصانع الأسمنت والحديد والتي إن دلت على شئ إنما تدل على سوء التخطيط العمراني والصناعي فكيف لمثل هذه المصانع أن تنشأ بجوار الأحياء السكنية، أو أن يسمح للمساكن أن تزحف على المناطق الصناعية لابد أن يكون هناك حد جغرافي يفصل بين هذه المصانع والمناطق السكنية.

ويدخل في نطاق المشكلة البيئية انتشار المساكن العشوائية في أطراف المدن والتي تكون تربة صالحة لانتشار الجرائم على كافة أنواعها صورها من إدمان المخدرات والتطرف والإرهاب والبلطجة، وعادة ما يقيم بهذه المناطق العشوائية الهاربين من الأحكام والمهاجرين من المناطق الريفية والذين لا عمل لهم، وقد اقتحمت الدولة بعض من هذه المناطق العشوائية خاصة في القاهرة وتحاول جاهدة إعادة تخطيطها ومد الخدمات الأساسية والضرورية لها.

وأخيراً فقد تنبهت الدولة إلى مخاطر تلوث البيئة واستنزاف ثرواتها ومواردها الطبيعية فوضعت بعض التشريعات التي تجرم التعدي على البيئة وتلوثها، ولعل أحدث هذه التشريعات وأهمها هو صدور الأمر العسكري لرئيس الوزراء في ١٩٩٦/٥/١١ بوصفه نائب الحاكم العسكري والذي يقضي بالإزالة الفورية لأي تعديات بالمباني على الأراضي الزراعية ومصادرة جميع المعدات والآلات التي يتم ضبطها بالموقع، والحكم بالحبس والغرامة على المتعدي بمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات، وبالفعل تم تنفيذ كثير من قرارات الإزالة والتعديات على الأراضي الزراعية، وذلك لمنع تجريف الأراضي الزراعية، ونقل الأتربة منها.

كما أنشأت الدولة جهاز لشئون البيئة يتبع مجلس الوزراء وترصد له الميزانيات الكبيرة الكافية لإعداد الدراسات وإمداده بالعلماء والمتخصصين في شئون

البيئة، وإقامة دورات تدريبية لهم، وإرسال البعثات للخارج للوقوف على أحدث نظم وأساليب صيانة البيئة وحمايتها، كما تم إنشاء معهد البيئة والذي يتبع جامعة عين شمس حيث يقوم المعهد بإعداد البحوث والدراسات البيئية والعمل على نشر الوعي البيئ في كافة وسائل الإعلام، وتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش مخاطر تلوث وإهدار الموارد البيئية، ووضع الحلول لهذه المشكلات والعمل تحت ما يسمى بالتنمية المتواصلة أو المستديمة والتي تعنى الاستفادة من ثروات البيئة مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

٥- مشكلة إدمان المخدرات:

ظهر موضع تعاطي المخدرات كمشكلة خطيرة واحتل مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية على الصعيد العالمي منذ منتصف الستينات، وتبلور الاهتمام بها في عدد من المجتمعات العربية بدءاً من منتصف السبعينات واستمرت قوة الدفع والحصار لهذه المشكلة حتى وقتنا الحالي، وتتعدد المغارم الاجتماعية والاقتصادية التي تلحق بالفرد والأسرة والمجتمع من جراء الإدمان وتعاطي المخدرات ويمكن رصد عدداً من هذه المغارم على النحول التالي:

١- الانفاق المادي في مقابل الخسائر البشرية: من هذا الانفاق ما تنفقه الدولة رسمياً لمكافحة الاتجار في المخدرات سواء بالداخل أو عبر الحدود، كذلك الانفاق على الخدمات الطبية والنفسية، والاجتماعية التي تقدم لعلاج المدمنين، هذا كله يدخل ضمن بنود الانفاق الظاهر، أما الانفاق المستتر على المخدرات فيتمثل في استثمار المليارات في تجارة غير مشروعة بل مدمرة للقوى البشرية، كذلك استخدام مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في زراعة النباتات المخدرة.

٢- الخسائر البشرية التي يتكبدها المجتمع، جزء من المعاناة من مشكلة المخدرات حيث يكون المدمن معتل صحياً لا يرجى منه أمل في العمل النافع بالإضافة إلى إعتباره بؤرة غير صحية داخل الأوساط الاجتماعية (الأسرة- الأصدقاء- زملاء العمل) ويعتبرونه مصدراً لإشعاع أنواع من الفساد والغواية للآخرين حتى ولم يقصدوا الضرر لهم.

٣- ويأتي في حساب الخسائر البشرية أيضاً جميع الأفراد العاملين في حقل التهريب والانتاج والاتجار غير المشروع في المخدرات إذ أن هؤلاء جميعاً كان من الممكن أن يحسبوا ضمن طاقة العمل السوي في المجتمع ولكن بإنحرافهم إلى الاشتغال في مجال توفير المخدرات وعرضها يخصمون من طاقة العمل المشروع في المجتمع.

٤- وأخيراً يأتي في حساب الخسائر البشرية مجموع للضحايا الأبرياء الذين أوقعتهم مصادفة الحياة في مجال عمل أو نفوذ للمتعاطين والمدمنين، وفي مقدمة هؤلاء ضحايا حوادث الطرق، وركاب المركبات التي يتصادف أن يكون قائدوها من المتعاطين ثم هناك ضحايا الارتباطات الاجتماعية التي لا مفر منها كارتباطات الزواج والأبناء والأخوة. فبدلاً من أن تكون الأسرة مظلة حب وإستقرار وأمن لأفرادها فإذا بها تصبح بهؤلاء الضحايا مصدر قلق في حاضرهم وتهديد لمستقبلهم وإضطراب في توجيه أمور معاشهم بصورة لم تكن قائمة في الحسبان من قبل لولا الظروف القهرية التي تعيشها أسرة المدمن.

٦- مشكلة البطالة:

تحظى دراسة البطالة بإهتمام العلماء والباحثين والسياسين والمخططين في المجتمع وذلك لما تتصف به هذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها وتطورها وتفاقمها المضطرد أو من حيث أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية وكذلك أثارها ومصاحباتها الجوهرية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ويقصد بالبطالة أن يكون الفرد في سن العمل وقادر عليه جسمياً وعقلياً وراغباً في أدائه ويبحث عنه ولا يجده مما يترتب عليه تعطله رغم إحتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة العمل.

ولقد زادت حدة مشكلة البطالة في مصر منذ الثمانينات من هذا القرن ازدياداً مضطرداً نتيجة متغيرات عديدة إحتشدت وتجمعت وأسفر عنها حدوث مشكلة البطالة

لعل من أهمها الزيادة السكانية السريعة التي شهدتها البلاد، والتوسع في التعليم والخريجين واستغناء كثير من الدول العربية عن أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إليها، وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي ارتبط بها تسريح أعداد كبيرة من العمالة تحت مسمى المعاش المبكر في ريعان صحتهم وشبابهم، ويمكن رصد ملامح مشكلة البطالة في مصر في النقاط التالية:

١- يأتي تفاقم مشكلة البطالة في مصر مواكباً مع الزيادة السكانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين

٢- صاحب زيادة حجم القوة العاملة تصاعد في نسبة الفئة العمرية من (١٥- ٦٥) سنة.

٣- ارتفاع نسبة البطالة في مصر بصفة عامة وفي الحضر عن الريف خاصة.

٤- استيعاب الحكومة لقدر كبير من العمالة في الوحدات الانتاجية أدى إلى ظهور البطالة المقنعة، ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي أصبح الجهاز الحكومي غير قادر على تحمل أي قدر إضافي من العمالة فظهرت البطالة السافرة.

٥- زيادة نسبة المتعطلين من المتعلمين على نسبة المتعطلين من الأميين.

٦- اتجاه كثير من موجات الهجرة من مناطق إقامتها الأصلية إلى مناطق ذات معدلات أعلى للبطالة (القاهرة- الاسكندرية- مدن القناة) الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة بهذه المناطق.

٧- انخفاض متوسط نمو قوة العمل المشتغلة سنوياً عن معدل النمو السكاني مما يؤدي إلى ضعف قدرة استيعاب العمالة واستثمارها بتوفير فرص العمل الكافية لها.

٨- لا توجد أي احصاءات رسمية عن حجم أو معدلات البطالة المقنعة في مصر أو عن توزيعها إقليمياً أو عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة المرتبطة بها.

٩- يرجع تزايد عرض قوة العمل في مصر عن فرص العمل المتاحة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والتغير في الهيكل العمري للسكان.

١٠- يعمل التعليم على انتقال الأفراد الأكثر تعليماً من الريف إلى الحضر مما يؤدي إلى تحويل البطالة المقنعة بالقرى إلى بطالة سافرة في المدن.

١١- نتيجة لتحيز سوق العمل لصالح الذكور فقد ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث عنها بين الذكور.

١٢- يرجع الإنخفاض النسبي لمعدلات البطالة في الريف بالمقارنة بالحضر إلى التكوين العائلي والروابط الأسرية القوية في الريف والتي تختلف عن الحضر.

١٣- تؤدي زيادة نسبة البطالة إلى زيادة معدل الإعالة وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة داخل الأسرة.

١٤- تؤدي البطالة خاصة بين الشباب إلى فقد المجتمع إلى عنصر هام من عناصر العمل والإنتاج والذين تكلفت الدولة العديد في سبيل تعليمهم وتدريبهم.

١٥- تؤدي البطالة إلى زيادة عدم الإنتماء والولاء بين المتعطلين والمجتمع وذلك لشعورهم بأن المجتمع لم يوفر لهم فرصة العمل المناسبة.

١٦- تؤدي البطالة إلى قيام ظواهر العنف والبلطجة والإحساس بأن قطار العمر يمضي بالشباب المتعطل دون إثبات لذاتهم فيندفعون إلى التطرف والبلطجة

ولعل كل هذه الملامح المميزة لمشكلة البطالة في مصر جعلت الشباب يشعر بالضياع وإهمال الدولة لهم لهذا كانت الثورة على النظام القائم

هذه كانت بعض الملامح التي تحدد حجم مشكلة البطالة في مصر، وقد تنبهت الحكومة إلى خطورة هذه الظاهرة واتخذت العديد من التدابير من أجل المواجهة الحاسمة لهذه المشكلة خاصة بين المتعلمين حيث أقيم المشروع القومي لتوزيع الأراضي المستصلحة على الخريجين وبالفعل تم توزيع مساحة ١٧٥٣٨٠ فدان على ٣٣٦٨٣ خريجاً مقابل تقديم تنازل عن العمل الحكومي وكذلك قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية وكثير من الوزارات والمؤسسات التنموية بتقديم القروض للشباب وذلك لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تتناسب مع امكاناتهم وقدراتهم، ويتم إشراف الصندوق الاجتماعي على هذه المشروعات للتأكد من جدية الشباب في إقامتها واستمرارها، ولعل الكثير من هذه المشروعات قد فشل ولم يحقق المستهدف منه،

فمن حصل على قروض لعمل مشروع صغير دخل السجن لعدم وجود سياسة علمية لنشر فكرة المشروعات الصغيرة، ومن حصل على أراضي صحراوية ولم يتوافر السيولة والدعم لزراعة الأرض هجرها وباعها ويعكس ذلك عدم الجدية في إقامة هذه المشروعات لحل مشكلة البطالة.

بعض المقترحات لحل مشكلة البطالة:

نتيجة لتشعب مشكلة البطالة سواء من حيث أسبابها المتعددة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة عليها فإنه يمكن وضع عدد من المقترحات لمواجهة هذه المشكلة على النحو التالي:

١- توجيه التعليم بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من التخصصات المختلفة.

٢- زيادة الاهتمام بالتعليم الأساسي والاستيعاب المهني والتدريب التحويلي من التخصصات لتلبية إحتياجات سوق العمل.

٣- تشجيع فرص الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة وتوزيعها على شباب الخريجين.

٤- التوسع في مشروعات التصنيع الزراعي من أجل زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية مع فتح أسواق خارجية لهذه المنتجات.

٥- التوسع في مشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة خاصة التي تعتمد على خامات البيئة المحلية.

٦- تشجيع المستثمرين على إقامة مجتمعات صناعية في المناطق المحرومة من التنمية وتوجد بها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

٧- العمل على استغلال الثراوات الطبيعية التي تزخر بها صحراء مصر وخاصة البترول والغاز الطبيعي والأسمنت والفحم والرخام والطفلة ... الخ حيث تقام مشروعات صناعية ضخمة على هذه الثروات.

٨- العمل على تنمية مصايد الأسماك من الاستزراع السمكي والمياه الإقليمية على أن تقام صناعات سمكية عملاقة على هذه المصايد.

٩- تدعيم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في التصدي لمشكلة البطالة والمساهمة في إمتصاصها عن طريق تعبئة الموارد المالية والفنية المحلية والعالمية وتنفيذ مشروعات منتجة لزيادة فرص العمل وخاصة مشروعات الصناعات الصغيرة.

١٠- العمل على إعادة توزيع سكان مصر من خلال التوسع في إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والتعدينية والمدن والقرى الجديدة في الصحراء.

١١- دراسة سوق العمل الخارجي والسعي نحو فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية بها مع وضع الضوابط التي تحمي هذه العمالة وتحافظ على حقوقها.

١٢- توفير الاحصاءات والمعلومات في كافة المجالات عن العمالة وسوق العمل بما يساعد على وضع خطط سليمة لمواجهة مشكلة البطالة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٧- مشكلة الفقـر:

تعتبر مشكلة الفقر أحد المشكلات الاجتماعية الهامة التي تعاني منها كثير من البلدان النامية، وخاصة المناطق الريفية منها، والفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر يعني حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض إستهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

<u>أسباب الفقـر:</u>

يعزي ظهور الفقر واستمراره إلى عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في خلق الفقر والعمل على استمراره في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة السياسات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، لما يترتب عليها من تقليص الإنفاق الحكومي، وتوجه أكبر نحو اقتصاديات السوق الحر، واجراءات أخرى أدت إلى حرمان ذوي الدخول

المنخفضة مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية، كذلك للنزاعات الداخلية والدولية حيث كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية.

ويمكن تلخيص أهم أسباب الفقر في المجتمع المصري فيما يلي:

١- عدم توفر فرص العمل المنتج وزيادة أعداد المتعطلين.

٢- تدني مستوى الدخول لانخفاض الأجور.

٣- الزيادة المستمرة في الأسعار للسلع والخدمات لانخفاض المعروض منها وزيادة الطلب عليها.

٤- الزيادة السكانية غير المحسوبة وغير المتوازنة مع الموارد الطبيعية.

٥- انخفاض الأصول الانتاجية وخاصة من الأراض الزراعية وذلك بالزحف عليها وتبويرها.

٦- عدم مراعاة عدالة التوزيع لمردودات التنمية بين فئات المجتمع حيث يستأثر الأغنياء بالجزء الأكبر ولا يبقى للفقراء إلا الفتات من هذه المردودات، ولهذا كان أحد مطالب ثورة ٢٥ يناير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٧- عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها في مجال رعاية الفقراء وتقديم الدعم والعون اللازم لهم.

٨- الإهدار البيئي حيث أن إنخفاض مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع مع زيادة سكانه وزيادة متطلباته يجعل الأفراد يستنزفون موارد البيئة دون مراعاة حق الأجيال القادمة.

٩- تهميش دور المرأة وعدم إدماجها في العملية الانتاجية وعدم الإعتراف بالدور الحيوي والهام الذي يمكن أن تقوم به في مجال رفع مستوى المعيشة لأسرتها.

١٠- ضعف ملكية الفقراء لعناصر الإنتاج وعدم امتلاكهم إلا لعملهم مع تدني قدرتهم على أداء العمل نتيجة للظروف الصحية والتغذوية التي يعيشون فيها.

المنخفضة مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية، كذلك النزاعات الداخلية والدولية حيث كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية.

ويمكن تلخيص أهم أسباب الفقر في المجتمع المصري فيما يلي:

١- عدم توفر فرص للعمل المنتج وزيادة أعداد المتعطلين.

٢- تدني مستوى الدخول لانخفاض الأجور.

٣- الزيادة المستمرة في الأسعار للسلع والخدمات لانخفاض المعروض منها وزيادة الطلب عليها.

٤- الزيادة السكانية غير المحسوبة وغير المتوازنة مع الموارد الطبيعية.

٥- انخفاض الأصول الانتاجية وخاصة من الأراض الزراعية وذلك بالزحف عليها وتبويرها.

٦- عدم مراعاة عدالة التوزيع لمردودات التنمية بين فئات المجتمع حيث يستأثر الأغنياء بالجزء الأكبر ولا يبقى للفقراء إلا الفتات من هذه المردودات، ولهذا كان أحد مطالب ثورة ٢٥ يناير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٧- عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها في مجال رعاية الفقراء وتقديم الدعم والعون اللازم لهم.

٨- الإهدار البيئي حيث أن إنخفاض مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع مع زيادة سكانه وزيادة متطلباته يجعل الأفراد يستنزفون موارد البيئة دون مراعاة حق الأجيال القادمة.

٩- تهميش دور المرأة وعدم إدماجها في العملية الانتاجية وعدم الإعتراف بالدور الحيوي والهام الذي يمكن أن تقوم به في مجال رفع مستوى المعيشة لأسرتها.

١٠- ضعف ملكية الفقراء لعناصر الإنتاج وعدم امتلاكهم إلا لعملهم مع تدني قدرتهم على أداء العمل نتيجة للظروف الصحية والتغذوية التي يعيشون فيها.

١١- برامج الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنها من إلحاق الضرر بالفئات الفقيرة لرفع الدعم عن كثير من السلع والخدمات والتي كانت موجهة لهذه الفئات بصفة أساسية مع الثبات النسبي في دخولهم.

خصائص الفقراء:

يتصف الفقراء بخصائص عديدة تميزهم عن غيرهم من الفئات الأخرى بالمجتمع حتى أصبح لهم ثقافة خاصة بهم يطلق عليها ثقافة الفقر ومن أهم هذه الخصائص: الإرتفاع النسبي لعدد أفراد أسرهم، وارتفاع معدل الإعالة، وانتشار ظاهرة تأنيث الفقر (الإناث أكثر فقراً من الذكور)، وارتفاع نسبة الأمية بين البالغين، وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وارتفاع نسبة تسرب الإناث من التعليم، وظهور أعراض سوء التغذية مثل الهزال وقصر القامة ونحافة الجسم والإعاقة، وانخفاض مستوى الثقافة الصحية، وتدني حالة المسكن من حيث عدم وجود مياه نقية أو دورات مياه، وارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع معدل البطالة، وانتشار عمالة الأطفال.

الحلول العلمية لمشكلة الفقر:

حتى يمكن علاج مشكلة الفقر ومحاصرتها فإن الأمر يتطلب التحرك على عدة محاور يمكن إجمالها فيما يلي:

١- العمل على تدعيم دور وإمكانات المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفقر وحماية البيئة.

٢- توجيه المزيد من العناية والاهتمام بالفئات الأكثر حرماناً وفقراً مثل المرأة وكبار السن والأطفال.

٣- تحسين البنية الأساسية في الريف لضمان كفاءة أداء الخدمات الضرورية للفقراء من تعليم وصحة ونقل وتسهيلات إئتمانية وغيرها.

٤- دعم البرامج والمشروعات التنموية والهادفة لزيادة إنتاجية صغار المزارعين مع العمل على ضمان عدالة توزيع الموارد بين أفراد المجتمع.

٥- الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الزراعة وتفعيل دور كل من أجهزة البحث والإرشاد.

٦- تتحمل الدولة مسئولية صيانة الموارد الأرضية وتحسين الأراضي المتدهورة من خلال خطط وبرامج محددة على إعتبار أن الأرض الزراعية ثروة قومية.

٧- التوسع في مد مظلة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي خاصة للأسر الريفية الأشد فقراً.

٨- تطبيق سياسة سعرية مناسبة للمدخلات الزراعية وكذلك للمحاصيل حتى تكون حافزاً لصغار المزارعين لزيادة انتاجيتهم.

٩- توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة عن أحوال الفقراء وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي والعمري والنوعي.

١٠- إيجاد حلول أكثر واقعية لمعالجة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر.

١١- التوسع في مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة على أن يخصص مساحات منها توزع على المعدمين والمضارين من تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر.

تعامل علم الاجتماع مع المشكلات الاجتماعية

أهم ما يميز علم الاجتماع في دراسته للمشكلات الاجتماعية هو تسلحه بالمنهج العلمي والذي يقوم على أساس الموضوعية والحيادية والضبط والتحكم والتجريب في موضوع دراسته، والتي منها دراسة المشكلات الاجتماعية فقد استطاع أن يخطو خطوات طيبة في دراسة كثير من المشكلات الاجتماعية، ويوجد عدد من الاعتبارات يجب أخذها في الحسبان عند دراسة المشكلات الاجتماعية بالأسلوب العلمي وهذه الاعتبارات هي:

١- أن النظم الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً.

٢- المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً كذلك.

٣- حل المشاكل يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.

٤- الحل الوسط للمشكلات ليس حلاً مثالياً كما يذهب البعض بل لابد من البحث عن حلول جذرية.

٥- المشاكل الاجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع، ولذلك تعتبر دراسة القيم مدخلاً أساسياً لفهم طابع المشلكة وامتدادها ومبلغ عمقها.

٦- يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع، حيث أن مشاكل علم الاجتماع هي الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الإنساني، وهناك فرق بين المعرفة بالمجتمع الإنساني وانحرافات الجماهير في المجتمع الإنساني.

٧- تغير مقاييس الخطأ والصواب، والخير والشر في الزمان والمكان، ولهذا لا يجب أولاً التعميم عند دراسة مشكلات مجتمع ما على باقي المجتمعات كما أن قياس المشكلة في ذات المجتمع في فترة سابقة لا يصلح للوقت الحاضر لأنها تتغير بفعل عوامل التغير التي تصيب المجتمع الإنساني ككل.

٨- دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، على اعتبار أن المجتمع ما هو إلا جسم له بناء، وكل جزء في

هذا البناء له وظيفة، ويحدث التكامل بين هذه الوظائف بالشكل الذي يعمل على استمرار المجتمع واتزانه.

٩- تؤدي الحياة الاجتماعية إلى حدوث انحرافات في مراكز وأدوار الناس نتيجة للتغيرات والاضطرابات التي تصيب البناء الاجتماعي، ولذلك يجب التغلب على هذه الأوضاع وتصحيح أجزاء البناء بما يتفق مع التغيرات الحادثة طالما أن فيها صالح المجتمع، ولذلك فمن المتوقع أن تظهر مراكز وأدوار اجتماعية جديدة بالمجتمع.

١٠-ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلاً للدراسة، لأن اتساع نطاق المجتمع الحديث والذي يتضمن عدداً من المجتمعات المحلية الداخلة فيه يمكن أن تظهر مشكلة في مجتمع محلي من المجتمعات المكونة للمجتمع القومي، وبالتالي يجب دراسة هذه المشكلات في نطاق مجتمعها الذي ظهرت فيه خوفاً من أن تنتشر وتصيب المجتمع كله.

ويلخص "جورج لنديرج" Georg Lundberg الاتجاه العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية بما يلي:

١- تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الإنحرافي.

٢- تقدير الدرجة التي يمتثل بها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

٣- دراسة السلوك الإنحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

٤- البحث عما إذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد السلوك في المجتمع منحرف بالإضافة إلى هذا النوع من السلوك فقط أم لا.

وطبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية حيث تكشف الستار عن

المشكلات التي يمكن أن تهدد كيان واستقرار المجتمع، وبالتالي يمكن تدارك الموقف قبل تفاقم هذه المشكلات.

الأسلوب الأمثل لحل المشكلات:

لا يوجد مجتمع يخلو من المشكلات وخاصة المشكلات الاجتماعية والتي هي النتاج الطبيعي لتفاعل البشر مع بعضهم البعض في ظل ضعف القواعد الاجتماعية المنظمة والمحددة لسلوكهم أو عدم وضوحها وتفهمهم لها، ولذا يكون من الضروري العمل على حل المشكلات التي تظهر في المجتمع أولاً بأول حتى لا تتفاقم وتصبح مستعصية على الحل ويقدم "ريتشارد شانغ" و"كيث كيللي" أسلوباً مثالياً لحل أي مشكلة في مؤلفهما "حل المشكلات خطوة- خطوة" عبر ست خطوات لحل المشكلات، وفيما يلي القاء الضوء على كل خطوة من خطوات حل المشكلات في محاولة للإستفادة من هذا النموذج في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري بصفة عامة والريفي منه بصفة خاصة.

الخطوة الأولى: عرف المشكلة:

المشكلة المعرفة جيداً هي مشكلة نصف محلولة، وعلى هذا يكون التعريف الدقيق والواضح للمشكلة هو أولى خطوات الحل الناجح لها، ويساعد في التعريف بالمشكلة عرضها بموضوعية بعيداً عن التحيز الشخصي أو القيمي، وكذلك عدم إبراز سبب استنتاجي أوحل استنتاجي عند عرض المشكلة حيث أن ذلك يضلل فريق البحث عن حل المشكلة في الوصول إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة أو حتى تحري جميع الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

ولا شك أن التعريف المحدد والواضح للمشكلة يعتبر أهم خطوة من خطوات الحل الناجح للمشكلة، لأنها تمثل مرحلة التشخيص والتعريف بالمشكلة شأنها شأن الطبيب الذي يشخص المرض فإذا فشل في التشخيص الدقيق وتعرف خطأ على المرض فلا قيمة ولا فائدة لأي علاج يوصفه للمريض بل إن هذا العلاج قد يقتل المريض.

الخطوة الثانية: حلل الأسباب الكامنة:

يمثل تحليل الأسباب الكامنة للمشكلة أحد المراحل الهامة في الطريق الناجح لحلها، ولهذا يكون من الخطأ أن تتصور أنك تعرف ببساطة وسهولة السبب الحقيقي للمشكلة، بل لابد من بذل المزيد من الجهد والوقت في التعرف على كل الأسباب الحقيقية للمشكلة سواء كانت أسباب مباشرة أو غير مباشرة.

مثال ذلك أن مريضاً قد يذهب إلى طبيب فيوصف له علاجاً لا يأتي بأي نتيجة بل قد تسوء حالة المريض، ويذهب لطبيب آخر يطلب منه تحاليل وأشعة وعمل مزرعة وذلك من أجل التعرف الصحيح على نوع الميكروب الذي سبب علة المريض، وبالتعرف الصحيح على نوع الميكروب (سبب المرض) يكون العلاج المناسب والذي يأتي بنتيجة إيجابية.

لا يختلف الأمر كثيراً عند التعرف على أسباب أي مشكلة اجتماعية، فإذا تحدثنا عن مشكلة إدمان المخدرات بين الشباب مثلاً، فلا تتسرع وترجع سبب انتشار هذه المشكلة مثلاً إلى انتشار البطالة بين الشباب، أو غياب الأب، .... بل إن الأمر يتطلب البحث عن كل مسببات هذه المشكلة وذلك من خلال القيام بدراسة علمية تأخذ في اعتبارها المسببات المختلفة واختبار صحتها إلى المسببات الحقيقية لهذه المشكلة.

ويرى "المؤلفان" أن التعرف على مسببات المشكلة يمكن أن يتم من خلال ثلاثة خطوات هي:

أ- عرف الأسباب الكامنة للمشكلة.

ب-حدد الأسباب الأكثر احتمالاً.

ج- عرف جوهر الأسباب الحقيقية.

وفي ضوء ذلك فسوف تتسع الخطوات الفرعية خلال القيام بوضع قائمة بالأسباب العديدة الكامنة وراء المشكلة، ثم تضيق دائرة الخطوات الفرعية عندما تقوم بعملية انتقاء الأسباب الأكثر احتمالاً.

وللوصول بدرجة أكبر إلى الأسباب الأساسية والحقيقية للمشكلة يمكن ذلك من خلال طرح سؤال (لماذا؟) ٥ – ٦ مرات يجعلنا نصل إلى الأسباب الحقيقية للمشكلة.

وبتطبيق ذلك على مشكلة الزواج العرفي بين الشباب بالجامعة وبالبحث عن مسببات هذه المشكلة، فلو فرضنا أن أحد هذه الأسباب هو ضعف رقابة الأسرة وهو من الأسباب المحتملة. وعند السؤال لماذا ضعف رقابة الأسرة، قد تكون الإجابة بسبب غياب الأب، ونسأل لماذا؟ قد تكون الإجابة بسبب هجرة الأب للعمل بالخارج، ويطرح السؤال لماذا؟ فتكون الأجابة لانخفاض العائد من العمل بالداخل، ويطرح السؤال لماذا؟ فتكون الإجابة لضعف الأداء الاقتصادي، وهكذا نصل إلى أن أحد الأسباب الحقيقية وراء مشكلة الزواج العرفي هو ضعف الأداء الاقتصادي.

الخطوة الثالثة: عرف الحلول الممكنة:

بعد تحديد أسباب المشكلة بشكل دقيق يكون من الضروري البحث عن الحلول الممكنة لها. وتتطلب هذه المرحلة توليد الأفكار والبدائل الممكنة وغير الممكنة، تشتمل مرحلة تحديد الحلول على شقين، الأول وضع قائمة بالحلول الممكنة، والثاني تحديد أفضل الحلول. ويتم في العملية الأولى الخاصة بوضع قائمة للحلول الممكنة الاهتمام بالكم حيث يتم فيها حصر وطرح قائمة عريضة من للحلول الممكنة، وهو ما يحسن فرصة اكتشاف حلول مبتكرة وغير عادية من بين الحلول المطروحة، حتى أنه يمكن التوليف بين الحلول المطروحة والمقترحة والخروج منها بحل جديد مبتكر، ولابد من إجهاد العقل في عملية وضع قائمة بالحلول الممكنة التفكير العميق (عصف الأفكار)، وقد يساعد في الكشف عن حلول ممكنة للمشكلة مقارنتها بمشكلة شبيهة تم حلها من قبل.

وفي عملية تعيين الحلول الأفضل يتم اختصار القائمة الطويلة من الحلول الممكنة إلى أفضل أربعة حلول ممكنة أو خمسة.

الخطوة الرابعة: إختر الحل الأفضل:

في هذه الخطوة يجب على القائم بحل المشكلة إتخاذ قرار حل المشكلة من خلال تنفيذ الحل الأفضل للمشكلة بناء على عدد من المعايير لعل من أهمها مقدار النجاح المتوقع في حل المشكلة، ومدى قبول أفراد المجتمع لهذا الحل وتنفيذهم له،

والتكاليف المادية لهذا الحل، وتوافق هذا الحل مع القواعد والمعايير الاجتماعية للمجتمع.

الخطوة الخامسة: طور خطة للعمل:

بنهاية الخطوة الرابعة تكون المشكلة قد حلت على الورق فقط، ثم يأتي ب ذلك العمل الحقيقي لحل المشكلة في الواقع العملي، وذلك من خلال تطوير خ العمل الميداني لحل المشكلة، ويساعد في ذلك تحديد عدد من النقاط العامة هـ عمل ستقوم به؟ ومن اين يبدأ؟ ومن سيقوم بالعمل؟ وكيف؟.

ويمكن تقسيم خطوة تطوير خطة العمل إلى خطوتين فرعيتين من أجل النجاح تطوير خطة للعمل، هاتان الخطوتان هما:

أ- تقسيم الحل إلى مهام متتالية.

ب- تطوير خطة للطوارئ.

وفي خطة العمل التي يتم وضعها لحل المشكلة يتم تحديد المهـام الـ القيام بها في كل مرحلة، والأفراد المنفذين لهذه المهام، وتـاريخ البـدء، و الانتهاء، وعدد الساعات اللازمة لتنفيذ كل مهمة، وكل خطوة، والتكلفة المادية مهمة، وبذلك يمكن تحديد الاحتياجات الفعلية سواء البشرية أو الزمنيـة أو ا اللازمة لتطبيق الحلول المقترحة لحل المشكلة موضع البحث.

أما الخطوة الفرعية الثانية وهي تطوير خطة للطوارئ ترتبط بخط الحلول من أجل توخي الحذر والحيطة لأية ظروف طارئة تحدث أثناء التـ يجب على القائم بحل المشكلة أن يأخذ بعين الاعتبار الأحداث والأخطار ا تطرأ أثناء تنفيذ خطة العمل وتطبيق الحلول المختارة، وأن يكون لديه القـ التعامل مع هذه الأحداث والأخطار بسرعة من خلال الترتيب والتوقع لـ الأخطار، إضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لمنع حـدوث أو قيـام المشكلات أو الأحداث الطارئة.

الخطوة السادسة: تنفيذ الحل/ الحلول وتقييم التقدم:

بعد الانتهاء من تطوير خطة العمل والاستقرار على الحلول التي سيتم تنفيذها لحل المشكلة، والمهام المطلوبة للقيام بها، ومن سيقوم بهذه المهام، والزمن الذي تستغرقه، التكاليف المادية له، إضافة إلى وضع خطة لمواجهة الأحداث الطارئة والتعامل معها بشكل آمن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذه الخطة وتقييم التقدم الذي تم إحرازه في حل المشكلة بما يضمن التأكد من تطبيق الحلول، ويمكن تقسيم هذه الخطوة إلى ثلاث خطوات فرعية هي على النحو التالي:

أ- جمع البيانات وفقاً لخطة العمل.

ب- تنفيذ خطط الطوارئ.

ج- تقييم النتائج.

في الخطوة الفرعية الأولى وهي جمع البيانات وفقاً لخطة العمل يتم إجراء مقابلات للتأكد من تنفيذ فريق العمل للمهام المكلف بها، والأهداف قصيرة الأجل التي تم إنجازها كما هو مخطط، والوقوف بشكل يومي ومستمر على العوائق التي قد تعترض تنفيذ خطة العمل.

وفي الخطوة الفرعية الثانية يتم تنفيذ خطط الطوارئ لضمان استمرار الظروف والشروط الملائمة لتنفيذ خطة العمل بالشكل المطلوب طوال فترة التنفيذ، حيث أن تغير هذه الشروط فجأة يؤثر بالسلب على تنفيذ الحلول المقترحة، وبالتالي على النجاح المتوقع من خطة العمل.

أما الخطوة الفرعية الثالثة وهي تقييم النتائج وذلك للتأكد من إنجاز المهام المطلوبة في الوقت المحدد وبالمواصفات المطلوبة، كما يتم في هذه الخطوة التأكد من إستمرار خطة العمل في وضعها المناسب لضمان عدم تكرار قيام المشكلة مرة أخرى، حيث أن وجود خطة العمل يكون بمثابة الحارس لعدم قيام المشكلة من جديد، وإذا قامت يتم إعادة الخطوات الست من جديد للتعامل مع المشكلة مرة أخرى.

Some Basic Concepts of Sociology Course

****

١- Sociology:

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسكان والعلاقات القائمة بينهم.

٢- Social Phenomena:

الظواهر الاجتماعية هي نماذج من العمل والتفكير والإحساس التي تسود مجتمعًا من المجتمعات، ويجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم وإحساسهم.

٣- Research Methodology:

مناهج البحث هي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث، بشرط أن تكون هذه الخطوات معتمدة علميًا، ويلتزم الباحث فيها بتسلسل منطقي وعلمي منظم وواضح المعالم، لكي يتمكن من الوصول لنتيجة مُحكمة ومستندة على البرهان والمنطق وقواعد وضوابط البحث العلمي المتعارف عليها.

٤- Historical Method:

المنهج التاريخي يقصد به طريقة الوصول إلى المبادىء والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر.

٥- Social Survey Method:

منهج المسح الاجتماعي هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث، أو المقابلات الشخصية.

٦- Science:

العلم هو كل معرفة يتم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي للبحث.

- Objectivity:

الموضوعية تعنى عدم التحيز، وعدم التأثر بأية ناحية تعصبية دينية أو سياسية أو جنسية أو طبقية أو خلاف ذلك، وألا نتأثر فى دراستنا بعاطفتى الحب والكراهية.

٨- Questionnaire:

الاستبيان هو وسيلة من وسائل جمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة التى تطرح على المبحوث أو المبحوثين للإجابة عليها سواء كان ذلك بالمقابلة الشخصية ، أو بإرسالها بالبريد أو بغيره من الوسائل.

٩- Interview:

المقابلة هى وسيلة من وسائل جمع البيانات يقصد بها التفاعل اللفظى الذى يتم بين شخصين فى موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات لدى المبحوث والتى تدور حول آرائه أو معتقداته.

١٠- Social Interaction:

التفاعل الاجتماعى هو عبارة عن استثارة متبادلة واستجابة، وهو السلوك الذى يأت به الفرد أو الجماعة ويستجيب له الطرف الثانى، والذى قد يكون فرد أو جماعة أخرى.

١١- Social Relationships:

العلاقات الاجتماعية هى تفاعل نمطى متكرر بين فردين أو أكثر، والعلاقات الاجتماعية هى الناتج الحقيقى للتفاعل الاجتماعى.

١٢- Role:

الدور هو السلوك المتوقع من شخص نتيجة شغله وضع معين.

١٣- Position:

المركز هو وضع اجتماعى للشخص فى المجتمع بناءً عليه تحدد طبيعة وكمية مسئولياته وواجباته وكذلك علاقاته مع الذين هم أعلى منه والذين هم أدنى منه فى المجتمع.

١٤- Social Structure:

البنيان الاجتماعى هو نظام من الأبنية المنفصلة والمتمايزة، والتى يقوم بينها رغم تميزها وانفصالها علاقات متبادلة.

١٥- Social System:

النسق الاجتماعى عبارة عن أى تنظيم اجتماعى رسمى أو غير رسمى يشترك فيه أو يتبع له فردان أو أكثر يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر من تعاملهم مع الغير أثناء تأدية النسق لوظيفته وقيامه بتحقيق أهدافه.

١٦- Sanctions:

الجزاءات هى إمكانيات النسق فى منح أو حرمان الرضا المتضمن عن الأعمال التى تتمشى أو لا تتمشى مع أهداف ومعايير النسق الاجتماعى.

١٧- Facilities:

الإمكانيات هى الوسائل التى تستعمل فى تحقيق الأهداف.

١٨- Social Processes:

العمليات الاجتماعية هى نماذج التفاعل الاجتماعى المتكررة والقابلة للتجديد.

١٩- Socialization Process:

التنشئة الاجتماعية هى العملية التى من خلالها تنتقل الثقافة إلى الشخص ويصبح عن طريقها عضواً ناميا فى المجتمع.

٢٠- Social Control:

الضبط الاجتماعى يطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التى يمكن عن طريقها تعليم الأفراد وإقناعهم أو حتى إجبارهم على التوافق والانصياع لأنماط السلوك التى يعتبرها المجتمع صحيحة ومناسبة.

٢١- Coercive Social Control:

الضبط الاجتماعى القهرى هو الذى ينشأ بناءً على فعالية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية.

٢٢- **Persuasive Social Control:**

الضبط الاجتماعى المقنع هو الذى ينشأ بناءً على التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية المختلفة التى تقنع الفرد بالتزام قيم المجتمع وقوانينه.

٢٣- **Negative Social Control:**

الضبط الاجتماعى السلبى هو الذى يعتمد على العقاب أو التهديد بالعقاب.

٢٤- **Positive Social Control:**

الضبط الاجتماعى الإيجابى هو الذى يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال أو المسايرة.

٢٥- **Cooperation:**

التعاون هو أى شكل من أشكال التفاعل الاجتماعى يتمثل فى شخصين أو أكثر أو جماعات تعمل معًا لإنجاز هدف مشترك أو أهداف مشتركة.

٢٦- **Symbiosis:**

التكافل هو أحد أنواع التعاون ويقصد به المعيشة التكافلية، ويظهر معناه واضحًا فى الحيوانات والنباتات التى تعتمد على بعضها فى الحياة والمعيشة.

٢٧- **Formal Cooperation:**

التعاون الرسمى هو نوع من أنواع التعاون ويقصد به السلوك المتعمد المتعاقد عليه حيث تصبح الحقوق والواجبات للمتعاونين منصوص عليها.

٢٨- **Informal Cooperation:**

التعاون غير الرسمى هو نوع من أنواع التعاون ويوجد هذا النوع بين العائلات والجيران والجماعات الأخرى التى يوجد بين أفرادها علاقات وثيقة، وهو سلوك اختيارى وغير تعاقدى.

٢٩- Social Opposition:

المعارضة الاجتماعية تعرف بأنها مجهود متعارض ومتبادل للحصول على نفس المصلحة النادرة أو الوصول لهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بعدد محدود من الأشخاص.

٣٠- Social Competition:

المنافسة الاجتماعية هي نوع من التفاعل المتعارض الذى يتميز بأنه أكثر عمرًا كما أنه تفاعل غير شخصي وغالبًا ما يكون سلوك غير مقصود.

٣١- Social Conflict:

الصراع الاجتماعي هو نوع من التفاعل المتعارض الذى يتميز بأنه تفاعل شخصي وغالبًا ما يكون سلوك مقصود.

٣٢- Social Rivalry:

النزاع الاجتماعي يقصد به تجاهل أحد الطرفين للقواعد المقبولة من السلوك، حيث يستخدم أحدهما أو كلاهما وسائل غير مسموح بها في تحقيق الهدف والذى يتمثل في تعويق أو تدمير أو إحباط الطرف الآخر.

٣٣- Social Accommodation:

التوافق الاجتماعي يطلق على عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراد أو جماعات.

٣٤- Acculturation Process:

عملية للمزج الثقافي أو للتثقيف هي العملية التي تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الثقافات المختلفة إذا ما اتصلت ببعضها البعض فتتأثر كل ثقافة بالأخرى عن طريق الإعارة والاستعارة، ولكن دون أن تفقد أي منهما مقوماتها ومظهرها الأصلي، ودون أن تندمج إحداها في الأخرى إندماجًا كاملاً.

٣٥- **Social Assimilation:**

عملية التمثيل الاجتماعي هي العملية التي تعمل على تذويب الاختلافات التي توجد بين الأفراد أو بين الجماعات، كما تعمل على إبراز مظاهر الوحدة، وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي من شأنها أن تحقق الأهداف المشتركة.

٣٦- **Social Adaptation:**

التكيف الاجتماعي هو عبارة عن التفاعل الذي يهدف إلى التوفيق بين الأفراد والجماعات بحيث يفهم كل طرف من الأطراف أفكار ومشاعر واتجاهات الطرف الآخر ليحدث بينهما تقارب يؤدي إلى تحقيق مصلحة مشتركة.

٣٧- **Social class:**

الطبقة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من الناس تتصف بصفات ومميزات معينة ومشتركة فيما بينهم.

٣٨- **Social mobility:**

الحراك الاجتماعي هو عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر سواء كان رأسيًا أو أفقيًا.

٣٩- **Horizontal Social mobility:**

الحراك الاجتماعي الأفقي يشير إلى كل انتقال يتحقق على مستوى اجتماعي واحد.

٤٠- **Vertical Social mobility:**

الحراك الاجتماعي الرأسي يشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أخرى.

٤١- **Culture:**

الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والأخلاق والفنون والعادات والقوانين وغيرها من الأشياء التي يكتسبها الإنسان كفرد في المجتمع.

٤٢- Cultural trait:

السمة الثقافية هي أبسط عناصر الثقافة، وهي أصغر جزء يمكن أن تقسم الثقافة إليه بغرض تحليلها.

٤٣- Cultural Pattern:

النمط الثقافي هو عدد من السمات الثقافية التي جمعت حول مصدر من مصادر الاهتمام الرئيسية.

٤٤- Ethnocentrism:

التعصب الثقافي أو المركزية العرقية يقصد بها تطبيق معايير ثقافة المجموعة أو الشخص المنتمي إليها على معايير الثقافات الأخرى.

٤٥- Cultural Diffusion:

الانتشار الثقافي يشير إلى انتقال السمات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى.

٤٦- Cultural Lag:

التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية تشير إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى.

٤٧- Primary Groups:

الجماعات الأولية هي الجماعات التي تكون فيها العلاقات شخصية وأكثر دوامًا، والعلاقات بين أعضائها وجها لوجه مثل الأسرة وجماعات اللعب والجيرة.

٤٨- Secondary Groups:

الجماعات الثانوية هي الجماعات التي يحدث فيها التفاعل من خلال أنشطة مشتركة، وعادة ما تكون اهتمامات خاصة مثل اتحاد عمال ونقابات.

٤٩- Social Change:

التغير الاجتماعي يقصد به تلك التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتجددة.

٥-- **Social Problem:**

المشكلة الاجتماعية هي وضع اجتماعي مؤثر على عدد مميز من الناس في المجتمع، وتعتبر وضع غير مرغوب فيه، ويمكن العمل على تغييره من خلال العمل الجمعي العام.